وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية
وعلـوم التسييـر
قسم: علوم التسيير
تخصص: إدارة بنكية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

بعنوان

مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة الجزائر بتطبيق مبدأ الافصاح والشفافية

دراسة تحليلية للسداسي الاول من سنة (2022)

من إعداد الطالب:
علو سعيد

تحت إشراف الأستاذة:
عبدلي لطيفة

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ 2023/06/25

أ.ة حريق خديجة	*رئيسة*
أ.ة عبدلي لطيفة	*مشرفة*
أ.ة شيخي عائشة	*ممتحنة*

السنة الجامعية:

2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر

نشكر الله عز وجل على توفيقه لنا بإتمام موضوعنا

ثم نشكر الاستاذة المشرفة الأستاذة عبدلي لطيفة

على توجيهاتها القيمة والملازمة لي طيلة إعدادي هذا البحث

كما نشكر كل من قدم لنا يد المساعدة في انجاز عملنا المتواضع

من قريب ومن بعيد

وفي الأخير نشكر كل الطاقم الاداري والفني بجامعة الدكتور مولاي الطاهر

وخاصة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي إلى:

من قال في شأنهما الله عز وجل

وقضى ربك ألا تعبد إلا إياه وبالوالدين إحسانا

الى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها أمي الغالية

حفظها الله وأطال عمرها

إلى أبي الغالي حفظه الله ورعاه

الى أفراد عائلتي

إلى صديقي العزيز جمال الدين الذي كان له الفضل في

إتمام هذا العمل

الى كل من أناروا لي الطريق في سبل التحصيل

ولو قدر بسيط من المعرفة

الى أساتذتي الكرام

والى كل من قدم يد المساعدة والنصح

فهرس المحتويات

المقدمة .....أ

الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية.....1

تمهيد : 1

المبحث الأول : الإفصاح و الشفافية كأحد مبادئ الحوكمة 2

المطلب الأول : مفهوم الحوكمة 2

المطلب الثاني : أهمية الحوكمة 2

المطلب الثالث : أهداف الحوكمة 3

المطلب الرابع : مبادئ الحوكمة 4

المبحث الثاني : ماهية الإفصاح 5

المطلب الأول : مفهوم الإفصاح.....5

المطلب الثاني : أنواع و معايير الإفصاح.....6

الفرع الأول : أنواع الإفصاح 7

الفرع الثاني : معايير الإفصاح 8

المطلب الثالث : أساليب الإفصاح و العوامل المؤثرة فيه 10

الفرع الأول : أساليب و طرق الإفصاح 10

الفرع الثاني : العوامل المؤثرة في الإفصاح 11

المطلب الرابع : مقومات و متطلبات الإفصاح المالي.....13

الفرع الأول : مقومات الإفصاح المالي.....13

الفرع الثاني : متطلبات الإفصاح 17

المبحث الثالث : مفاهيم حول الشفافية.....20

المطلب الأول : مفهوم الشفافية.....20

المطلب الثاني : شروط الشفافية 21

المطلب الثالث : مبادئ الشفافية 22

المطلب الرابع : أهمية و أهداف الشفافية 22

الفرع الأول : الأهمية 22

الفرع الثاني : أهداف الشفافية 23

المبحث الرابع : البيانات و المعلومات المحاسبية : 24
المطلب الثاني الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية :..... 26
المطلب الثالث : مفهوم القوائم المالية..... 29
المطلب الرابع : جودة المعلومات المحاسبية 29
المبحث الخامس : العلاقة بين الإفصاح و الشفافية و دورهما في تحقيق جودة التقارير المالية 32
المطلب الأول : العلاقة بين الإفصاح و الشفافية 32
المطلب الثاني : دور الافصاح و الشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية 32
المطلب الثالث : علاقة قواعد الحوكمة بالإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية 33
الدراسات السابقة..... 35
أولا استعراض الدراسات السابقة 35
الدراسات بالغة العربية :..... 35
الدراسات بالغة الأجنبية 40
الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية 49
تمهيد :..... 49
الفصل الثاني : الإطار التطبيقي للدراسة..... 50
المبحث الأول : لمحة عن بورصة الجزائر 50
المطلب الأول : بورصة الجزائر..... 50
المطلب الثاني : الشركات المدرجة في بورصة الجزائر 51
المطلب الثالث : عينة و حدود الدراسة 55
المبحث الثاني : مصادر بيانات الدراسة 55
المطلب الأول : بيانات استعملت للدراسة الإحصائية 55
المطلب الثاني : بيانات استعملت في التحليل و المقارنة (معايير و قوانين و تشريعات) 55
المطلب الثالث : ادوات الدراسة..... 58
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss..... 64
المبحث الثاني : تحليل النتائج و اختبار الفرضيات 64
المطلب الأول : اختبار الفرضية الأولى 64
المطلب الثاني : اختبار الفرضية الثانية 66

المطلب الثالث : اختبار الفرضية الثالثة 68
Bibliographie 81
الملاحق 84

قائمة الجداول

الشكل رقم 01 العلاقة بين البيانات و المعلومات المحاسبية..... 25
الشكل 02 :الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (مصطفى، 2015) 27
الشكل رقم 03 : ترتيب جودة المعلومات المحاسبية (مصطفى، 2015) 28
الجدول رقم 1 : من اعداد الباحث بالاعتماد على موقع بورصة الجزائر
https://www.sgbv.dz/ar/?page=ligne_societeيوضح الشركات المدرجة في بورصة الجزائر 51
الجدول رقم 02 : من اعداد الباحث من خلال القوائم المالية المنشورة من طرف الشركات المدرجة محل الدراسة و استنادا على الدراسات السابقة و معايير المحاسبة الدولية و النظام المحاسبي المالي الجزائري . .... Error! Bookmark not defined.
الجدول رقم 03 : من اعداد الباحث اعتمادا على الجدول 02 يبين نسب تطبيق بنود متطلبات الافصاح و الشفافية لكل شركة.63
الجدول رقم 04 : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 64
الجدول رقم 05 : من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج spss 64
الجدول رقم 06 : مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة 76

قائمة الأشكال

الشكل رقم 01 العلاقة بين البيانات و المعلومات المحاسبية..... 25
الشكل 02 : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (مصطفى، 2015)..... 27
الشكل رقم 03 : ترتيب جودة المعلومات المحاسبية (مصطفى، 2015) 28

الملخص :

يهدف هذا البحث الى دراسة مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة الجزائر بتطبيق مبدأ الافصاح و الشفافية خلال فترة السداسي الاول من سنة 2022 ، و لتحقيق هذا الهدف اعتمدنا على المنهج الوصفي و تحليل للقوائم المالية والمحاسبية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر ،حيث تم استخدام اختبار ثنائي الحد لمعالجة هذه البيانات لمعرفة درجة الافصاح والشفافية ،كذلك قمنا بدراسة كل القوانين والتشريعات التي تنظم عمل بورصة الجزائر وتكفل حقوق كل أصحاب المصالح ،كذلك اعتمدنا على المعيار المحاسبي المالي لمعرفة مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة الجزائر بالمعايير المحاسبية الدولية في تقديم معلومات ذات جودة ،خلصت هذه الدراسة الى أن الشركات المدرجة في بورصة الجزائر تحرص على تقديم المعلومات المالية والمحاسبية بكل شفافية وأن الإطار القانوني والتشريعي للسوق المالي الجزائري لا يوفر كل الضمانات الكافية لممارسة مبدأ الإفصاح والشفافية.

الكلمات المفتاحية : الافصاح ، الشفافية ، الشركات المدرجة، بورصة الجزائر .

Summary :

The aim of this research is to determining the Disclosure and Transparency compliance of listed firmes on Algerian faniancial market during the First half of 2022. to achieve this goal, we have used the analytical descriptive approach for the traitment of financial disclosure and accountancy data. Also we used binomial test and studied all laws and legislation that regulate the algerian financial market.

We also relied on the financial accounting standard to to establish whether the listed firmes are garented a high financial data quality . This study concluded that companies listed on the Algerian financial market encouraging disclosure, transparency, and better accounting. The legal and legislative framework of Algerian financial market does not provide all the guarantees for the exercise of the principle of Disclosure and Transparency.

Keywords: Disclosure and Transparency, Listed firmes ,Algerian faniancial market

المقدمة

المقدمة

يعد نجاح و ازدهار الأسواق المالية معتمدا في أساسه على الثقة المتبادلة بين المساهمين و الشركات المدرجة و الهيئات الخاصة بتسيير هذه الأسواق ومن اجل أن تكون الثقة مضمونة بين كل الإطراف يجب على الشركات إبراز الصورة الحقيقية و ذلك عن طريق تقديم المعلومات، المالية و المحاسبية الخاصة بها وهذا يعتمد على الإفصاح و ضمان شفافية المعلومات المقدمة مع، سهر الهيئات المنظمة للأسواق المالية على السيرورة الحسنة لهذه العملية الحساسة و تجنب المغالطة و التظليل عن طريق المعلومات الخاطئة التي تسبب أي ضرر للمساهمين .

إن الإفصاح و الشفافية من المبادئ الأساسية للحكومة في الشركات ، وذلك نظرا لما يمثلانه من حماية لجميع أطراف المتعاملين ، بحيث أن الهدف من الإفصاح و الشفافية هو الكشف و بيان المعلومات المهمة للمساهمين عن طريق إعلام المساهم و اطلاعه على الوثائق التي تتضمن معلومات كافية عن نشاط الشركة و ينبغي أن يكون مبدأ الإفصاح و الشفافية حقيقيا و دالا عن المركز المالي الذي تحتله الشركة حتى يمكن للمساهم اتخاذ القرار بالشكل الصحيح بشأن علاقته مع الشركة و في الوقت المناسب ويعد الإفصاح المحاسبي من بين أبرز الممارسات المحاسبية التي تأثرت بتغيرات البيئة الجديدة. فقد تواكب تطورها بشكل كبير مع تطور أنظمة المحاسبة. تأثرت هذه الممارسة بشكل مباشر بزيادة الدور الاقتصادي للأسواق المالية العالمية والحاجة الملحة للمعلومات الفورية. وبناءً على ذلك، فرضت على المحاسبين أهمية خاصة لاستيعاب نظريات ومفاهيم تحكم هذه الأسواق وآلياتها. وعلى إثر هذا الواقع، زادت أهمية الكشف عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة، إذ أصبحت تعتبر مصدرًا أساسيًا للمعلومات بالنسبة للأفراد والشركات المتعاملة في الأسواق المالية. قد تم تحديد مدة 30 يوم من قبل المشرع الجزائري أي قبل انعقاد الجمعية العامة و حدد الوثائق التي من الحق المساهم الاطلاع عليها . منها جدول حسابات النتائج و الوثائق التلخيصية و الحصيلة و قائمة القائمين على الإدارة و مجلس الإدارة و المراقبة. تقارير مندوبي الحسابات التي ترفع إلى الجمعية المبلغ الإجمالي المصادق عليه من مندوبي الحسابات و الأجور المدفوعة للأشخاص المحصلين على أعلى اجر .

تعتبر بورصة الجزائر حديثة النشأة، وقد بدأت بانطلاقة متواضعة وتفتقد إلى الجدية اللازمة بالنظر إلى الإمكانات الاقتصادية المتاحة في الجزائر. لكي تلعب دورها الفعال في الاقتصاد، يجب على السلطات توفير بيئة مناسبة لعملها والعمل على تجاوز العقبات التي تعترض تطورها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز الإطار التشريعي والمؤسسي للبورصة، وتشجيع جوانب العرض والطلب فيها، ووضع إستراتيجية شاملة لتعزيز بيئة مناسبة لتوفير وجذب التمويل، وهذا يسهم في زيادة قدرة السوق المالي في الجزائر حيث أن بورصة الجزائر متكونة من خمس شركات هي : اليانس للتأمينات ، الاوراسي للفندقة ، مجمع صيدال ، شركة بيوفارم ، invest spa aom .

الجزائر كبيئة أعمال تسعى إلى الانفتاح على الاقتصاد العالمي سارعت إلى تبني معايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي SCF الذي يستوحي قواعده من المعايير الدولية IAS/IFRS ، حيث نص بإلزامية امتثال الشركات الجزائرية لمتطلبات الإفصاح و الشفافية وفق للمعيار المحاسبي (1) لتحقيق الصدق و الملائمة في المعلومات المنشورة في مختلف القوائم لهذه الشركات .

و اتساقا مع ما سبق يمكن طرح الإشكال الرئيسي التالي :

ما مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة الجزائر بمبدأ الإفصاح و الشفافية ؟

و للإحاطة و الإلمام بمختلف جوانب الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- هل تقوم الشركات المدرجة في بورصة الجزائر بنشر المعلومات المالية والمحاسبية بكل شفافية ؟
- هل يضمن السوق المالي الجزائري إطار فعال لممارسة مبدأ الإفصاح والشفافية ؟
- هل تحرص الشركات المدرجة في بورصة الجزائر على تقديم معلومات محاسبية ومالية ذات جودة عالية ؟

الفرضيات :

- تقوم الشركات المدرجة في بورصة الجزائر بنشر المعلومات المالية والمحاسبية بكل شفافية .
- يضمن السوق المالي الجزائري إطار فعال لممارسة مبدأ الإفصاح والشفافية.
- تحرص الشركات المدرجة في بورصة الجزائر على تقديم معلومات محاسبية ومالية ذات جودة عالية.

أهمية الدراسة :

بالرغم من الدراسات العديدة المتعلقة بالإفصاح و الشفافية و الذي يبين في حد ذاته أهمية هذه الدراسة فان هذه الدراسة تختلف و تكتسي طابع من الأهمية لتطرقها لحالة الشركات المدرجة ببورصة الجزائر في الفترة (السداسي الأول من 2022) ،نظرا لما تشهده البورصة الجزائرية من التأخر بسبب قلة عدد الشركات المساهمة فيها مقارنة ببقية الدول .

أهداف الدراسة :

من خلال هذه الدراسة نسعى للإجابة على التساؤل الرئيسي و اختبار الفرضيات و ذلك من خلال إلقاء الضوء على المفاهيم المتعلقة بمبدأ الإفصاح و الشفافية تبيان شروطه و متطلباته من مختلف النواحي اعتمادا على

المعايير المحاسبية الدولية و النظام المحاسبي المالي و مختلف التشريعات و القوانين التي تنطبق على هذا المبدأ في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر و بشكل عام نسعى من خلال الدراسة الى تبيان مدى التزام الشركات المدرجة في البورصة الجزائرية بتطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية .

منهجية الدراسة :

من اجل تحقيق هدف هذه الدراسة و اختبار فرضياتها و الوصول إلى النتيجة الأخيرة تم اعتماد طريقة "IMRAD" في البحث العلمي من اجل تقسيم وهيكلة هذا البحث .

منهج الدراسة :

اعتمدنا المنهج الوصفي والتاريخي في الجانب النظري من الدراسة لسرد على مختلف عموميات موضوع الإفصاح و الشفافية أما في الجانب التطبيقي فلجأنا للمنهج التحليلي وذلك لطبيعة متغيرات الدراسة و كذلك معالجة البيانات المتحصل عليها من اجل معرفة مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة الجزائر بتطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية خلال فترة السداسي الأول من السنة 2022.

الحدود الزمانية للدراسة : تمثلث في السداسي الاول من سنة 2022

الحدود المكانية : تمثلت في الشركات الخمس المدرجة في البورصة الجزائرية عن طريق مواقعها الرسمية و الموقع الرسمي للبورصة

أسباب اختيار الموضوع :

الرغبة في إثراء المكتبة الجامعية و فتح المجال للبحث فيه أكثر من قبل الطلبة .

الميول الشخصي لهكذا مواضيع غير شائعة و غير معادة .

علاقة البحث بمجال التخصص و ما تم دراسته .

صعوبات الدراسة :

لقد واجهتنا عدة مشاكل في إكمال هذه الدراسة من بينها :

1. صعوبات شخصية .
2. قلة المراجع و خاصة الحديثة
3. ضيق الوقت

4. صعوبة جمع البيانات للمؤسسات محل الدراسة.

هيكل الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين بحيث تطرقت في الفصل الأول الموسوم بـ الأدبيات النظرية و التطبيقية في البداية تطرقت إلى مختلف المفاهيم و الأدبيات الخاصة بمبدأ الإفصاح و الشفافية و أهميته أما ثانيا إلى مجموعة من الدراسات السابقة منها أجنبية و عربية للإلمام بمختلف جوانب الموضوع و الاستفادة منها قدر الإمكان و تبيان الفرق بين هذه الدراسات و الدراسة الحالية . ومن ثم تم التطرق للفصل الثاني المعنون بـ الدراسة الميدانية تم فيه تحليل ودراسة مختلف مطروحات الشركات المدرجة في البورصة الجزائرية من قوائم و معلومات و تقارير و مقارنة ما تم طرحه مع ما هو متعارف عليه في مختلف القوانين و المعايير و التشريعات و التي تنظم العمل بمبدأ الإفصاح و الشفافية لمعرفة مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة الجزائر بمبدأ الإفصاح و الشفافية .

نموذج الدراسة :

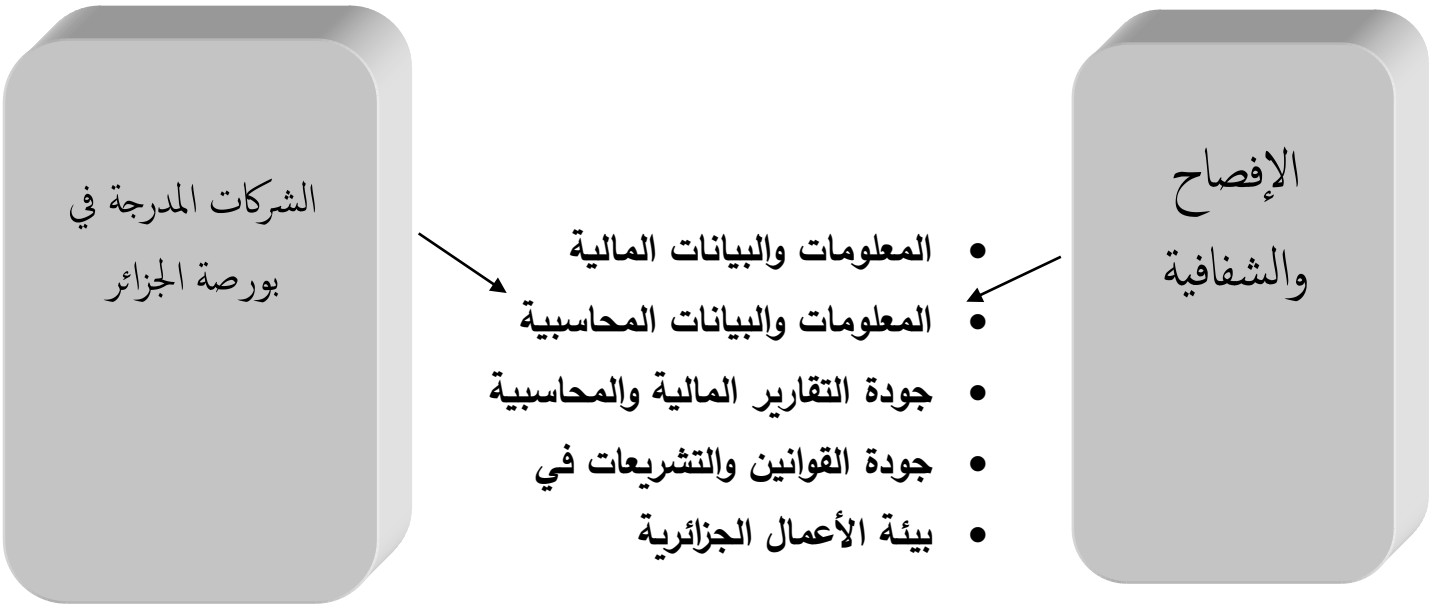

الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية

الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية

تمهيد :

سيتم في بداية هذا الفصل التطرق إلى مختلف الجوانب النظرية و التطبيقية التي تخص موضوع الدراسة الحالية ثم ثانيا ، إلى العديد من الدراسات السابقة المختلفة منها أجنبية و منها عربية المنسوبة إلى عديد الباحثين من خلال مذكراتهم و أطروحاتهم و التي تتوافق هي و موضوع دراستي على أن يتم إبراز أهم النقاط التي توصلوا إليها و تبيان الفرق بين دراساتهم و الدراسة الحالية .

المبحث الأول : الإفصاح و الشفافية كأحد مبادئ الحوكمة

المطلب الأول : مفهوم الحوكمة

تعريف الحوكمة : تعريف الحوكمة يمكن تلخيصه بشكل مختلف. فهو يشير إلى طريقة ممارسة سلطات الإدارة بشكل رشيد. وقد تم تقديم تعاريف متعددة لهذا المصطلح، حيث يتوجه كل تعريف وفقًا لوجهة نظر المعرف. وتعتبر كلمة الحوكمة حديثة في قاموس اللغة العربية، وهي مشتقة من الحكومة، وتعني الانضباط والسيطرة والحكم في معانيها المختلفة. لذا، فإن مصطلح الحوكمة يشمل عدة جوانب، بما في ذلك: الحكمة التي تتطلب التوجيه والإرشاد، وتعني أيضًا الحكم الذي يشمل وضع الضوابط والقيود للسيطرة على السلوك، واستنادًا إلى المرجعيات الأخلاقية والثقافية والخبرات المكتسبة من التجارب السابقة، والتحكيم كوسيلة للعدالة، خاصة عند انحراف سلطة الإدارة وتلاعبها بمصالح المساهمين. أما التعريف الاصطلاحي للحوكمة فقد أُعطيته منظمة التمويل الدوليةIFC ، حيث يشير إلى النظام الذي يدير به الشركات ويسيطر على أعمالها، وعرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها مجموعة من العلاقات بين المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين.(قدي، 2014)

المطلب الثاني : أهمية الحوكمة

تعد الحوكمة ضرورية لضمان سير عمل الشركات وتعزيز الاستقامة والنزاهة الأخلاقية وتحقيق الأهداف القانونية والاقتصادية. يمكن تلخيص أهمية الحوكمة في الشركات على النحو التالي:

مكافحة الفساد الداخلي: تعمل الحوكمة على محاربة الفساد وضمان عدم عودته للشركات، من خلال إقامة نظم رقابة فعالة وتعزيز الشفافية والمساءلة.

ضمان النزاهة والموضوعية: تسعى الحوكمة لتحقيق النزاهة والحيادية والاستقامة لجميع أفراد الشركة، سواء كانوا أعضاء في مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية أو الموظفين.

ضمان السلامة والصحة: تعمل الحوكمة على ضمان سلامة العمليات وعدم وجود أخطاء متعمدة أو غير متعمدة، وتعمل على منع استمرارية هذه الأخطاء وتحقيق بيئة عمل آمنة وصحية.

الاستقامة ومنع الانحراف: تهدف الحوكمة إلى محاربة الانحرافات ومنع استمرارها، وخاصة تلك التي تشكل تهديدًا للمصالح أو تعيق تحقيق نتائج إيجابية للشركة، وتعمل على إصلاحها وتحسين الأداء.

تقليل الأخطاء والقصور: تساهم الحوكمة في تقليل الأخطاء والقصور إلى أدنى حد ممكن، من خلال استخدام نظم وآليات وقائية تحد من حدوث الأخطاء وتقلل التكاليف والمخاطر.

تعزيز فعالية المحاسبة الداخلية: تهدف الحوكمة إلى تحقيق أقصى استفادة وفاعلية من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية، من خلال تحسين عمليات الرصد والتقييم والتدقيق الداخلي.

تحقيق فاعلية المراجعة الخارجية: تهدف الحوكمة إلى تعزيز فاعلية عمل مراجعي الحسابات الخارجيين، حيث يكونون مستقلين وغير متعاملين ويمتلكون الكفاءة والخبرة اللازمة للقيام بتقييم مستقل للشركة والإفصاح عن أي مخاطر أو قصور قد يواجهونها.

باختصار، يمكن القول إن الحوكمة في الشركات تعزز الثقة والشفافية وتسهم في تحقيق الأداء المتميز والاستدامة الشاملة للشركة.(بسيوني، 2009)

المطلب الثالث : أهداف الحوكمة

أهداف الحوكمة تركز على تحقيق الممارسات الجيدة في إدارة الشركات وضمان توجيهها ورقابتها بطريقة فعالة وشفافة. وفيما يلي أهم أهداف الحوكمة:

تعزيز الشفافية: تهدف الحوكمة إلى تعزيز مستوى الشفافية في عمليات الشركة واتخاذ القرارات. يجب أن يكون لدى المساهمين وأصحاب المصلحة إمكانية الوصول إلى المعلومات المهمة والمناسبة لاتخاذ قرارات مستنيرة.

تعزيز المساءلة: تسعى الحوكمة إلى إنشاء أنظمة وإجراءات للمساءلة، حيث يكون المسئولون عن إدارة الشركة مسئولين عن أعمالهم وقراراتهم أمام المساهمين وأصحاب المصلحة.

حماية حقوق المساهمين: تهدف الحوكمة إلى حماية حقوق المساهمين وضمان مشاركتهم في صنع القرارات المهمة، بما في ذلك حقوق الأقلية وحقوق الأقساط المفضلة.

تحقيق الاستدامة: تركز الحوكمة على تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للشركة. يجب أن تكون الشركات قادرة على تحقيق الأرباح وفي الوقت نفسه توفير فوائد للمجتمع والبيئة التي تعمل فيها.

تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد: تعمل الحوكمة على تعزيز النزاهة والموضوعية في جميع جوانب إدارة الشركة ومكافحة الفساد الداخلي والخارجي.

تحقيق الأداء المتميز: تهدف الحوكمة إلى تعزيز الأداء المتميز للشركة من خلال تحسين الإدارة واتخاذ القرارات الفعالة وتحقيق التوازن بين المخاطر والعائدات.

تعزيز الثقة وبناء العلاقات: تسعى الحوكمة إلى بناء ثقة قوية بين الشركة وأصحاب المصلحة، بما في ذلك المساهمين والعاملين والعملاء والموردين والجهات الحكومية والمجتمع بشكل عام.

تحقيق هذه الأهداف يساهم في إقامة بيئة أعمال صحية ومستدامة تعزز النمو والازدهار الشامل.(حسن، 2005)

المطلب الرابع : مبادئ الحوكمة

مبادئ الحوكمة هي المبادئ التوجيهية التي تحدد الأسس والقيم التي ينبغي أن تستند إليها ممارسات الحوكمة في الشركات. وفيما يلي أهم مبادئ الحوكمة:

الشفافية والإفصاح: يجب أن تكون الشركات شفافة في توفير المعلومات المهمة والدقيقة لأصحاب المصلحة، وذلك لضمان توجيههم واتخاذ قرارات مستنيرة.

المساءلة والمسؤولية: يتعين على المسئولين في الشركة أن يكونوا مسئولين تجاه أصحاب المصلحة وأن يتحملوا المساءلة عن أفعالهم وقراراتهم.

حقوق المساهمين: يجب أن تحترم الشركات حقوق المساهمين وتضمن مشاركتهم في صنع القرارات المهمة وحقهم في الحصول على العوائد المناسبة.

الموضوعية والاستقلالية: يجب أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة واللجان الرئيسية بالاستقلالية وأن يتخذوا القرارات بناءً على المصلحة العامة للشركة وليس لمصالحهم الشخصية.

تحقيق الأداء المستدام: يجب على الشركات أن تسعى إلى تحقيق الأداء المستدام على المدى الطويل، وذلك بتوفير التوازن بين الأبعاد المالية والاجتماعية والبيئية.

التوجيه الاستراتيجي: يجب على مجلس الإدارة أن يحدد رؤية وإستراتيجية الشركة وأهدافها الإستراتيجية، وأن يتابع تنفيذها ويقوم بتقييم الأداء.

التقييم والمراجعة: يتعين على الشركات إجراء تقييم دوري لأداء مجلس الإدارة واللجان وتقييم فاعلية نظم الحوكمة الداخلية واتخاذ التدابير اللازمة لتحسينها.

احترام حقوق الأصول: يجب على الشركات أن تحترم حقوق الملكية الفكرية والأصول والمعلومات السرية وأن تضمن حمايتها بشكل مناسب.

التوازن بين المخاطر والمكافآت: يجب على الشركات أن تسعى إلى تحقيق التوازن المناسب بين المخاطر التي تواجهها والمكافآت المحتملة، وأن تطبق نهجًا مناسبًا لإدارة المخاطر.

الامتثال للقوانين والأنظمة: يتعين على الشركات الامتثال للقوانين والأنظمة المعمول بها في البلاد التي تعمل فيها، وأن تتبع المعايير القانونية والأخلاقية.

هذه المبادئ تشكل إطارًا للحوكمة الفعالة وتساهم في ضمان استدامة ونجاح الشركات.(شحاتة، 2007)

المبحث الثاني : ماهية الإفصاح

المطلب الأول : مفهوم الإفصاح

montiz من اوائل الباحثين الذين تطرقوا إلى مفهوم الإفصاح ، في دراسة صدرت عنه في المعهد الأمريكي للمحاسبيين القانونيين aicpa تضمنت أن معيار الإفصاح المناسب عن المعلومات المالية يجب ان يمتاز بالمرونة في العناصر الأساسية التي تشمل طبيعة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية و لخص هذا المفهوم حسب قوله "يجب على التقارير المحاسبية أن تفصح عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مظلة (moontiz, 1961)

الإفصاح لغة : هو الكشف و الإعلان و البيان و الإفشاء و يستخدم مصلح الإفصاح في العديد من المجالات و يمكن تفسيره على انه الإدلاء بالمعلومات و البيانات للذاخرين .

– **الإفصاح اصطلاحا** : هو بث المعارف و نقل المعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها . (عمار، بلعادى، و حدو، 2010).

و يعرف **الشيرازي** الإفصاح على انه " **شمول** التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة الضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة صحيحة عن الوحدة المحاسبية ". (الشيرازي، 1990)

– و أيضا يعتبر الإفصاح انه الكشف الرسمي عن المعلومات و الأحداث الجوهرية التي تهم المستثمرين و تتضمن البيانات المالية و الغير المالية بصورة منتظمة و دورية (فترات مالية محددة) أو فورية أي عند حدوث المعلومة في نفس الوقت حتى يتمكن الجميع من الاستفادة منها .

الافصاح المحاسبي المالي :

الإفصاح المحاسبي هو عملية توفير المعلومات المالية والمحاسبية ذات الصلة للأطراف المعنية، بما في ذلك المساهمين والمستثمرين والمصرفيين والجهات الحكومية والجمهور بشكل عام. يهدف الإفصاح المحاسبي إلى توفير معلومات شفافة وموثوقة حول وضع الشركة المالي والأداء، وذلك لمساعدة الأطراف المعنية في اتخاذ قراراتهم المستنيرة.

يشمل الإفصاح المحاسبي تقديم مجموعة متنوعة من المعلومات المالية، مثل القوائم المالية الرئيسية (مثل القائمة الدخل والميزانية العمومية والتدفقات النقدية) وملاحظات القوائم المالية وتقارير الإدارة. كما يشمل الإفصاح المحاسبي أيضًا توضيحات ومعلومات إضافية حول السياسات المحاسبية والتقنيات المستخدمة والمخاطر المالية والعقود الهامة وغيرها من المعلومات ذات الصلة.

يهدف الإفصاح المحاسبي إلى تحقيق عدة أهداف، بما في ذلك:

تعزيز الشفافية: يتيح الإفصاح المحاسبي للأطراف المعنية فهمًا أفضل للوضع المالي والأداء الحالي والمستقبلي للشركة، مما يزيد من شفافية العمليات ويعزز الثقة.

مساعدة في اتخاذ القرارات: يتيح الإفصاح المحاسبي للأطراف المعنية تقييم الشركة واتخاذ القرارات المستنيرة بشأن الاستثمار والتمويل والتعاون التجاري.

الامتثال للمعايير المحاسبية: يضمن الإفصاح المحاسبي التزام الشركة بالمعايير والمبادئ المحاسبية المعتمدة، ويوضح كيفية تطبيقها في تقديم الم

تلبية متطلبات القانون واللوائح: يساعد الإفصاح المحاسبي في الامتثال للمتطلبات القانونية واللوائح المالية، حيث يتطلب من الشركات تقديم معلومات محددة وفقًا للتوجيهات القانونية.

تعزيز الثقة وبناء العلاقات: يعزز الإفصاح المحاسبي الثقة بين الشركة والمساهمين والعملاء والجهات الخارجية، ويساهم في بناء علاقات قوية ومستدامة.

باختصار، يعد الإفصاح المحاسبي أحد الأدوات الرئيسية لضمان الشفافية والنزاهة في البيئة المالية والمحاسبية، ويساهم في بناء الثقة وتعزيز العلاقات بين الشركة والأطراف المعنية.(واضح، افريل 2020)

المطلب الثاني : أنواع و معايير الإفصاح

الفرع الأول : أنواع الإفصاح

من حيث المدى و النطاق :

1- **الإفصاح الكامل FD** : يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية و تغطية المعلومات ذات اثر محسوس على القارئ و تكمن أهمية هذا النوع في أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي لاتخاذ القرار و لا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع لتواريخ القوائم المالية و التي لها تأثير على مستخدميها (الشيرازي، 1990).

2- **الإفصاح الكافي AD** : و يتميز بالحد الأدنى من مقدار المعلومات اللازم الإفصاح عنها على نحو عدم جعل القوائم المالية مظلة . (الوقاد، 2011)

3- **الإفصاح العادل FD** : يتم هذا النوع من الإفصاح عن طريق الرعاية المتوازنة لجميع الأطراف المالية إذ يتوجب طرح القوائم المالية بالشكل الذي لا يميز فئة معينة عن الفئات الأخرى . (بكر، 2017).

4- **الإفصاح التفاضلي DD** : يتم التركيز في هذا النوع على القوائم المالية بحيث تكون ملخصة و مختصرة على التفاضل أو التفاوت بين البنود بعد المقارنات لتوضيح التغيرات الجوهرية و تحديد الاتجاه العام لتلك التغيرات ، و يفترض مؤيد هذا الاتجاه مستثمرا اقل دراية و استيعابا من المستثمر العادي ، وهذا النوع من الإفصاح مازال محل جدل و هو إجراء غير مقبول عموما .(حنان، 2006)

من حيث النوعية :

5- **الإفصاح الوقائي DP** : يعمل هذا النوع من الإفصاح على حماية المستثمر ذي القدرة المحدودة في استخدام المعلومات المالية،(حنان، 2006) بحيث يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية ،هذه الأخيرة تهدف إلى محاولة تجنب أية أضرار تلحق المستثمر العادي .(الوقاد، 2011)

6- **الإفصاح التثقيفي DI** : يبين هذا النوع المسار المعاصر للإفصاح المحاسبي نحو ما يعرف بالإفصاح الإعلامي .(الشيرازي، 1990).

من حيث درجة الالتزام :

7- **الإفصاح الإجباري DO** : تم تصنيف هذا النوع طبقا للتشريعات و القوانين النافذة التي تتحكم في نوع و كمية المعلومات التي تحتويها مختلف التقارير و القوائم المالية و ذلك تحقيقا للمصلحة العامة .(محمد، 2001)

8- **الإفصاح الاختياري Di** : ما يميزه ان المدراء على دراية شاملة بأوضاع شركاتهم الحالية و المستقبلية أكثر من غيرهم وهذا ما يحفزهم على الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بهدف تحقيق المصلحة الذاتية، ومن هذه الحوافز انخفاض تكاليف معاملات تبادل الأوراق المالية للمؤسسة . (frederek choi, 2011)

من جهة أخرى هناك جمهور من الكتاب يميزون بين مستويين من الإفصاح :

- **الإفصاح المثالي** : يتأكد هذا الإفصاح عند درجة عالية من الدقة و المصداقية للتقارير لمالية المطروحة و ان يكون عرضها في الوقت و الصورة حيث تحقق رغبة واحتياج المستخدم .

- **الإفصاح الواقعي (الممكن)** : هو الموازنة التامة بين الفائدة التي تتحقق من المعلومات و تكلفة هذه الأخيرة ، و يرتكز هذا المفهوم أساسا على المبادئ و الأصول المحاسبية و السياسات الإدارية .

نظريا يمكن تحديد العوامل و الاعتبارات التي تحدد لنا المستوى المثالي للإفصاح لكن واقعيا يستحيل ذلك ،لعدة اسباب اهمها الالمام الغير كامل بطبيعة النماذج المختلفة و المتعددة للقرارات التي تتخذ البيانات المحاسبية كمدخلات لها، و من الناحية الأخرى عدم الالمام ايضا بمدى حساسية هذه القرارات للبادئل المختلفة من المعلومات المحاسبية ، بالاضافة إلى التفاوت الكبير لدرجة استجابة متخذي تلك القرارات و على هذا الاساس نجد معظم الباحثين يربطون الإفصاح المناسب بالإفصاح الواقعي .(السويطي، 2008)

الفرع الثاني : معايير الإفصاح

أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية ثلاث معايير كلها تتعلق بشان طرق الإفصاح وهي :

- **المعيار رقم 1** يتعلق بعرض البيانات المالية الدورية لتلبية الحاجات المشتركة المستخدمين يهدف هذا المعيار إلى ضمان أن تقوم الشركات بتقديم معلومات شفافة ومفيدة في قوائمها المالية، تمكن المستخدمين المختلفين من فهم وتقييم وتحليل وضع الشركة المالي وأدائها .

يحتوي المعيار المحاسبي رقم 1 على العديد من المتطلبات الهامة للإفصاح في القوائم المالية. ومن بين هذه المتطلبات:

الإفصاح المالي: يجب على الشركات أن تقدم معلومات مالية كافية ودقيقة تتضمن الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات وتدفقات النقد وغيرها من العناصر المالية المهمة.

الإفصاح الوصفي: يتعين على الشركات أن تقدم شروحات ووصفًا تفصيليًا للسياسات المحاسبية المتبعة والتقديرات المهمة التي تم اعتمادها في إعداد القوائم المالية.

الإفصاح عن المخاطر: يجب أن تكشف الشركات عن المخاطر الرئيسية التي تواجهها وتعرضها للمستثمرين وغيرهم من المستخدمين المهتمين.

الافصاحات المتعلقة بالأحداث المهمة: يتعين على الشركات الإفصاح عن أي أحداث هامة أو تغييرات في وضعها المالي أو قوائمها المالية(22, 2023).

المعيار رقم 24 : المعيار المحاسبي المتعلق بالأطراف ذات العلاقة بالمستخدمين هو المعيار المحاسبي الدولي رقم 24 (IFRS 24) والذي يحمل عنوان "الإفصاح عن الاطراف ذات العلاقة بالمستخدمين". يتم استخدام هذا المعيار لتوضيح كيفية التعامل مع الصفقات والمعاملات التي تتم بين الشركات والأطراف ذات العلاقة بها، والتي يمكن أن تؤثر على الوضع المالي والأداء المالي للشركة.

تهدف المتطلبات الرئيسية للمعيار المحاسبي رقم 24 إلى ضمان أن يتم الإفصاح الكامل والمفصل عن الصفقات والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، حيث يجب أن يتم تقديم المعلومات التالية:

الهوية والعلاقة: يتعين على الشركة توضيح الهوية والعلاقة بين الشركة والأطراف ذات العلاقة، بما في ذلك الشركات التابعة والشركات المرتبطة والشركات المشتركة والمديرين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة.

الصفقات والمعاملات: يجب توضيح الصفقات والمعاملات الرئيسية التي تمت بين الشركة والأطراف ذات العلاقة، بما في ذلك المبالغ المالية المتعلقة بالمبيعات والشراءات والخدمات والقروض والضمانات والمعاملات غير النقدية الأخرى.

الشروط المالية: يجب توضيح الشروط المالية المتعلقة بالصفقات والمعاملات، بما في ذلك الأسعار المطبقة والأجور والشروط الأخرى المتعلقة بالمدفوعات.

المبالغ الرقابية: في حالة الصفقات الكبيرة أو المهمة، يجب توفير المعلومات الرقابية المتعلقة بالصفقة.(22، 2023)

المعيار رقم 30 المتعلق بالمعارف و المؤسسات المالية

(IFRS 30)يعرف بـ "الافصاحات في القطاع المصرفي" وهو جزء من المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) التي تهدف إلى توحيد وتوضيح المعايير المحاسبية المطبقة على الشركات والمؤسسات المالية.

يهدف المعيار المحاسبي رقم 30 إلى ضمان أن تقدم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى معلومات كافية ودقيقة حول المخاطر التي تواجهها وأنشطتها المصرفية المختلفة. ويشمل المعيار مجموعة من المتطلبات الرئيسية التي تشمل:

الافصاحات المتعلقة بالمخاطر: يتعين على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى أن تقدم معلومات شاملة حول المخاطر التي تواجهها، بما في ذلك المخاطر المالية والائتمانية والسوقية والتشغيلية والتكنولوجية والقانونية وغيرها من المخاطر المتعلقة بأنشطتها المصرفية.

الافصاحات المتعلقة بالأدوات المالية: يتعين على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى توضيح معلومات مفصلة حول أدواتها المالية، بما في ذلك المعلومات عن الأدوات المالية المحمولة وغير المحمولة، وتحليل القيمة العادلة وتقديرات الخسائر المحتملة.

الافصاحات المالية الأخرى: يجب أن تقدم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى معلومات إضافية متعلقة بالهيكل التنظيمي والتوجهات الإستراتيجية والمشاريع الاستثمارية والتقارير السنوية والربع سنوية.

هذه بعض الجوانب الرئيسية للمعيار المحاسبي رقم 30 المتعلق بالافصاحات في القطاع المصرفي.(22، 2023)

المطلب الثالث : أساليب الإفصاح و العوامل المؤثرة فيه

الفرع الأول : أساليب و طرق الإفصاح .

يوجد العديد من وسائل وطرق الإفصاح المحاسبي والتي يمكن أن تساعد مستخدمي المعلومات على فهمها واتخاذ القرار الصحيح وتتوقف المفاضلة بين طريقة وأخرى على طبيعة المعلومات المطلوبة وأهميتها النسبية وفيما يلي أكثر هذه الطرق شيوعاً في الاستخدام.

1. الإفصاح من خلال القوائم المالية : حيث يتم ظهور المعلومات الأساسية في صلب القوائم المالية بطريقة تساعد على الإفصاح من حيث شكل وترتيب هذه القوائم وعلى سبيل المثال قائمة المركز المالي تظهر بنود أصول وخصوم المنشأة وكذلك حقوق الملكية ويمكن الإفصاح عن العلاقات الملائمة بإعادة ترتيب تبويب بنود الأصول والخصوم إلى أصول ثابتة ومتداولة وخصوم ثابتة ومتداولة أو أصول نقدية وغير نقدية وخصوم نقدية وغير نقدية أو تطرح الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة للوصول إلى رأس المال العامل إلى غير ذلك من طرق التبويب.(حمزة، 2015)

2. استخدام المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها : مم لا شك فيه أن استخدام المصطلحات الواضحة ومقدار التفصيل في المعلومات لا يقل أهمية عن الإفصاح في صلب القوائم المالية السابق الإشارة إليها ويجب أن تستخدم المصطلحات التي تعبر عن المعنى الدقيق والمعروف جيدا لدى مستخدمي المعلومات مع مراعاة توحيد المصطلحات لنفس المعاني في جميع التقارير حتى يستفيد مستخدم المعلومات منها وإلا أصبح الإفصاح مضلل في حالة حدوث عكس ذلك.(حمزة، 2015)

3. المعلومات بين الأقواس : ويتم ذلك في صلب القوائم المالية في حالة بعض البنود التي يتعذر فهمها من عناوينها فقط دون إسهاب وتطويل لذلك يمكن شرح مثل هذه البنود كملاحظات مختصرة بين الأقواس مثل طريقة تقييم بند معين / الأصول المقيدة برهن أو إجراء شرح مختصر والى غير ذلك من الملاحظات.

4. الملاحظات والهوامش: تعتبر وسيلة الملاحظات والهوامش من وسائل الإفصاح الهامة لما توفره من معلومات قد يصعب توفيرها في صلب القوائم المالية إلا أنه لا يجوز الاعتماد عليها بدرجة كبيرة في الإفصاح عوضا عن القوائم المالية.

5. التقارير والجداول الملحقة: وتستخدم هذه الوسيلة لإظهار بعض المعلومات الإضافية والتفاصيل التي يصعب بل يستحيل إظهارها في صلب القوائم المالية وقد تستخدم هذه الوسيلة ضمن وسيلة الملاحظات والهوامش أو في صورة تقارير مستقلة وغير ذلك.

6. تقرير رئيس مجلس الإدارة: وهذا التقرير يعتبر متمما للقوائم المالية والذي بدونه يصعب تفسير الكثير من معلومات القوائم المالية.

7. تقرير المراجع الخارجي: ويعتبر تقرير المراجع الخارجي وسيلة إفصاح ثانوية وليست وسيلة رئيسية حيث أنه يمكن أن يؤكد إفصاح أو عدم إفصاح معلومات معينه عن طريق الملاحظات أو التحفظات التي يذكرها المراجع في تقريره. (حمزة، 2015)

الفرع الثاني : العوامل المؤثرة في الإفصاح

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على نوعية وحجم الإفصاح

تذكر أهم أربعة منها كما يلي:

1- عوامل تتعلق بالمؤسسة

تتعلق العوامل التي تؤثر على الإفصاح بالمؤسسة بعدة عوامل نذكر منها مايلي :

أ. عوامل تتعلق بحجم المؤسسة:

يعتبر عامل حجم المؤسسة أو مجموع أصولها من العوامل المؤثرة على الإفصاح، حيث يحتاج إعداد المعلومات المحاسبية و إستخراجها بشكل دقيق وبتوقيت مناسب وملائم للمستفيدين منها إلى تكاليف مباشرة ناتجة عن إعداد القوائم المالية، وتكاليف غير مباشرة ناتجة عن كشف جميع المعلومات على المؤسسة للمؤسسات المنافسة الأخرى وناتجة عن عدم وضوح المعلومات للمستثمرين، وقد تبين وجود علاقة موجبة بين حجم أصول المؤسسة

ودرجة الإفصاح في القوائم المالية في عديد من الدراسات الميدانية وقد يرجع ذلك إلى أن تكلفة المعلومات تكون غير ملموسة في المؤسسات الكبيرة الحجم إذا ما قورنت بالمؤسسات صغيرة الحجم.

ب. عوامل تتعلق بعدد المساهمين في المؤسسة:

يعتبر عدد المساهمين من العوامل المؤثرة على درجة الإفصاح في القوائم المالية على أساس أن زيادة عددهم تؤدي إلى زيادة المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها.

ت. تسجيل المؤسسة في سوق الأوراق المالية:

يعتبر تسجيل المؤسسة في سوق الأوراق المالية من العوامل المباشرة المؤثرة على زيادة درجة الإفصاح في القوائم المالية، حيث تقوم المؤسسة المسجلة في سوق الأوراق المالية والتي يتم التعامل بأسهمها أو سنداتها بتسجيل عدد من النماذج والإيضاحات على أهداف المؤسسة ونشاطاتها ونتائج أعمالها.(حابية، 2020)

ث. المراجع الخارجي بالمؤسسة :

يؤثر المراجع الخارجي الذي يقوم بمراجعة حسابات المؤسسة على درجة الإفصاح في القوائم المالية من خلال ما يلتزم به من مبادئ ومفاهيم محاسبية مقبولة أو قواعد مهنية يفرضها القانون.

-2 عوامل تتعلق بنوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم

ينبغي إعطاء اهتمام خاص بالقوائم المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة في ذلك، ولا شك أن نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم تختلف من دولة لأخرى باختلاف طبيعة ونوعية النظام الاقتصادي والسياسي السائد، هذا ويبقى جلال الإفصاح بالقوائم المالية قيد التطور والاتساع حيث مازالت تكتسيه العديد من المشاكل نتيجة لتوسع قاعدة المستخدمين لتلك القوائم، وارتفاع عددهم ومطالبهم المتزايدة التي من الصعب تحديدها ، بالإضافة إلى عدم وجود إطار نظري متفق عليه يحكم عملية توسيع قاعدة الإفصاح وجلاله بالقوائم المالية.

-3 عوامل تتعلق بالجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح

تختلف الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المتبنى بكل دولة، فالدول التي تتبع المدخل القانوني للتنظيم المحاسبي تعتبر خطة المحاسبة الوطنية لديها المصدر المهم للوائح المحاسبة، وهي تدار بواسطة المجلس الوطني الذي يتبع الحكومة، في حين الدول التي تتبع مدخل التنظيم الذاتي فتلعب بها المنظمات المهنية وهيئات تبادل الأوراق المالية دورا مهما في تحديد درجة الإفصاح ومعاييره، الإفصاح مزيج من المنظمات المهنية والحكومية من

خلال القوانين واللوائح.

4- بالمنظمات والمؤسسات الدولية

بالإضافة إلى المؤسسات والمنظمات والقوانين المحلية، تعتبر المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، حيث تؤثر هذه المؤسسات والمنظمات بدرجات متفاوتة على الإفصاح ومن أهم هذه المؤسسات والمنظمات لجنة معايير التي قامت بإصدار العديد من المعايير المحاسبية الدولية التي تتعلق بالإفصاح، وذلك بهدف تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي.(حابية، 2020)

المطلب الرابع : مقومات و متطلبات الإفصاح المالي

الفرع الأول : مقومات الإفصاح المالي

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على خمسة مقومات

نذكرها كما يلي:

أ- المستخدم المستهدف للمعلومة المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية:

إن تعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبة وتباين طرق استخدامها لها،جعل من الضرورة تحديد الأطراف المستخدمة للإفصاح من أجل تحديد الإطار المناسب للإفصاح للإجابة على احتياجاتهم المتباينة.(حابية، 2020)

كما يساعد ذلك في تحديد الخصائص الواجب توفرها في تلك المعلومات، لأن شكل و نوعية الإيضاحات يجب أن تتلاءم مع تطلعات المستخدم من حيث الشكل والمضمون لان المستخدمين للمعلومات المحاسبية لهم مستويات مختلفة في تفسير المعلومات ولهذا كان من الواجب إعداد المعلومات عن طريق إعداد تقرير واحد وفق نماذج متعددة من الاحتياجات أو إصدار تقرير مالي واحد متعدد الأعراض بحيث يلبي احتياجات المستخدمين المحتمل وجودهم وهذين النموذجين من الصعب تحقيقها فلذلك من الأفضل إعداد نموذج يفترض انه يلبي حاجات مستخدم معين من بين تلك الفئات وجعله محورا أساسيا في تحديد أبعاد الإفصاح بتولية العناية للملاك الحاليين والملاك المحتملين والدائنين. وعموما فان مستخدمي البيانات المحاسبية يتمثلون في الاتى :

المستثمرين:

يهتم المساهمون ومستشاريهم بالمخاطر والعوائد المتعلقة باستثماراتهم وتتطلب تلك الفئة من المستخدمين معلومات تساعد في اتخاذ قرارات تتعلق بشراء أو الاحتفاظ أو بيع الاستثمارات ويحتاج المساهمين أيضا إلى معلومات تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على إجراء توزيعات أرباح.

العاملين:

يهتم العاملون والمجموعات التي تمثلهم بالمعلومات المتعلقة بربحية واستقرار المؤسسات التي يعملون بها كما يهتم هؤلاء أيضا بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة مؤسساتهم على توفير المكافآت ومنافع التقاعد وفرص التوظف.

المقرضين :

يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت قروضهم وفوائدها سيتم سدادها في مواعيد استحقاقها .

الموردون وغيرهم من الدائنين التجاريين:

يهتم هؤلاء بالمعلومات التي تمكنهم من معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم سوف تسدد في موعدها وعلى عكس المقرضون فان الدائنون التجاريون يركزون اهتمامهم علي المؤسسة في الأجل القصير ويستثنى من ذلك حالة اعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل كعميل رئيسي.

العملاء:

يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة خاصة في حالة ارتباطهم أو اعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل.(حابية، 2020)

الجهات الحكومية :

تهتم الجهات الحكومية بتوزيع الموارد وبالتالي بأنشطة المؤسسات المختلفة وتحتاج تلك الجهات إلى معلومات لاستخدامها في توجيه وتنظيم تلك الأنشطة ووضع السياسات الضريبية و كذلك كأساس للإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي وما يماثلها .

الجمهور العام :

تؤثر المؤسسات على الجمهور العام بطرق متعددة فمثلا قد تقدم المؤسسات مساهمة فعالة في الاقتصاد المحلي عن طريق توفير فرص عمل أو دعم الموردين المحليين وقد تساعد البيانات المالية الجمهور العام عن طريق تزويده بالمعلومات المتعلقة باتجاهات أنشطة المؤسسة والمستجدات المتعلقة بأنشطتها وفرص ازدهارها .(حابية، 2020)

ب الأغراض التي تستخدم فيها المعلومة المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية:

الغرض من الإفصاح هو تقديم معلومات ملائمة لخدمة الاحتياجات المشتركة لمستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم تجاه تعاملهم مع المؤسسة، لذا يجب أن تكون هناك علاقة وثيقة بين البيانات والمعلومات المفصح عنها والغرض من إعدادها منذ البداية، أي لا يمكن الإفصاح عن البيانات والمعلومات التي لا يمكن الاستفادة منها مطلقاً، فقد تكون الاستفادة غير محددة، أي أن هذه البيانات والمعلومات هي عامة الاغراض ولكن في كثير من الحالات يطلب الإفصاح عن البيانات والمعلومات لأغراض محددة سلفاً، وبهذا تكون العلاقة هنا علاقة ذات معيار نوعي تتمتع بخاصية الملائمة نتيجة لربط الغرض بنوعية البيانات والمعلومات المفصح عنها .

ت طبيعة ونوع المعلومة المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية:

بعد تحديد الجهات المستخدمة للمعلومات المحاسبية والغرض الذي تستخدم فيه، تأتي الخطوة التالية في تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية.

أن توفير الإفصاح المناسب في القوائم المالية يستوجب إعادة النظر في كثير من المفاهيم والأعراف التي تحكم إعداد القوائم المالية، والخطوة الأولى التي يرونها في هذا السبيل تتمثل في إعادة ترتيب الأهمية النسبية للخواص أو المعايير المتعارف عليها للمعلومات المحاسبية وفق أولوية ترجح كفة خاصية الملائمة على ما عداها من الخواص الأخرى للمعلومات، وذلك على أساس أن خاصية الملاءمة هي المعيار الرئيسي للمعلومات الذي يجب أن يتمحور حوله معيار الإفصاح المناسب مما يجعل من الضروري إجراء نوع من المقايضة بين خاصية الملاءمة من جهة والخواص الأخرى للمعلومات التي تمثل قيداً على ملاءمتها كالموضوعية والقابلية للتحقق، والأهمية النسبية من جهة أخرى.

أن الحد الأدنى للمعلومات التي يجب الإفصاح عنها تتمثل في عناصر قائمة المركز المالي، وعناصر قائمة الدخل، وعناصر قائمة التدفقات النقدية، بالإضافة إلى المعلومات الأخرى التي تجعل من هذه القوائم واضحة وغير مضللة والتي لها أهميتها بالنسبة للمستثمر وقدرته على تحديد قيمة السهم ومستوى المخاطرة ويمكن تحديد أهم المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية :

معلومات ملائمة لاحتياجات المستثمرين:

وتتمثل هذه الاحتياجات في المعلومات التي تساعد المستثمرين في تقويم قدرة المؤسسات على توليد تدفقات نقدية يمكن توزيعها والوفاء بالتزاماتها عند الاستحقاق ومدى كفاية هذه التدفقات. (حابية، 2020)

معلومات مساعدة في تقويم قدرة المؤسسات على توليد التدفقات:

لا يقتصر اهتمام المستثمرين في معرفة العمليات والأحداث الحالية التي تؤثر على التدفقات النقدية خلال الفترة الحالية. بل معرفة مصادر الدخل و الأحداث التي أدت إلى تحقيقه والتنبؤ بما سوف يكون عليه في المستقبل، وبالتالي فإن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها لا بد أن تكون مفيدة بحيث توضح مصادر الدخل ومكوناته والأحداث والظروف التي أدت إلى تحقيقه وإمكانية إيجاد علاقة بينه وبين الظروف المتوقعة في المستقبل.

معلومات عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة ومصادرها:

يهتم المستثمرون بالمعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية ومصادرها لغرض إجراء المقارنات الزمنية والمكانية ومحاولة التفرقة بين المصادر المباشرة للتدفق النقدي، والمصادر غير المباشرة وقدرتهما على تحقيق وتوليد التدفقات النقدية. كما يهتم المستثمرون بالالتزامات باعتبارها أنها تمثل أسباباً مباشرة للمدفوعات النقدية، ومدى التزام المؤسسة بتحويل الموارد إلى تدفقات وعلى ذلك يتطلب إعداد القوائم المالية التي توضح وتساعد المستثمرين على تحديد نقاط الضعف والقوة الحالية، والسيولة، ومؤشرات سداد الالتزامات.

معلومات عن مصادر الأموال واستخدمتها:

يتطلب احتواء القوائم المالية على المعلومات المفيدة في تحليل مصادر واستخدامات الأموال وبصفة خاصة ما يلي:

1 الأموال الناتجة أو المستخدمة في التشغيل.
2 الأموال الناتجة من الاقتراض أو المستخدمة في سداد القروض. الأموال الناتجة عن استثمارات جديدة ممولة من أصحاب رأس المال أو الموزعة عليهم.
3 مصادر واستخدام الأموال الأخرى.

معلومات عن المخاطر الكامنة في المشروعات:

ويعتقد إن المخاطر التشغيلية والمالية والاستثمارية والأخرى الكامنة في المشروعات ترتبط إما بقدرة المؤسسة على تحقيق عائد مناسب على الأصول، وتذبذب التدفقات النقدية و بقدرة امؤسسة على السداد ، و الهيكل التمويلي و ترتبط بالتغيرات في

أسعار السهم وعوائدها الأمر الذي يخلق مخاطر نسبية تؤثر على قرارات المستثمرين وتكوين توقعات سلبية مبنية على الربحية الظاهرة بالقوائم المالية المنشورة ، الأمر الذي يتطلب من المراجع التعرف على هذه المخاطر وقياسها حتى يمكنه الإدلاء برأيه في القوائم المالية الأساسية والإضافية ، وأنها لا تخفى شيئاً على متطلبات المستثمرين لفهم الأوضاع المالية والتشغيلية والاستثمارية.(حابية، 2020).

الفرع الثاني : متطلبات الإفصاح

متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبي الدولي IAS رقم (1)

تعد التقارير والقوائم المالية من أهم المصادر للإفصاح المحاسبي التي يعتمد عليها مستخدمها في اتخاذ قراراتهم، حيث تعتبر هذه القوائم المصدر الأساسي للمعلومات. سنركز في دراستنا على متطلبات الإفصاح المحاسبي التي جاء بها المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) وسنعرضها فيما يلي:

أ- المعلومات الخاصة بالإفصاح العام :

يتطلب المعيار افصاحات معينة في صلب القوائم المالية وافصاحات أخرى في الملاحق يجب أن تحتوي كل قائمة مالية من القوائم الرئيسية على المعلومات التالية : اسم (عنوان) القائمة اسم المنشأة المعدة لها القائمة، ما اذا كانت للمشروع الوحدة أم لمجموعة مشاريع قوائم موحدة)، الفترة الزمنية التي تغطيها القائمة العملة المستخدمة في عرض القوائم، مستوى تجميع أو اختصار القيمة في القوائم المالية الأرقام) بآلاف الدنانير أو بمئات الآلاف).(حميدات، 2013)

ب المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الميزانية يجب أن تحتوي الميزانية في صليها كحد أدنى على البنود الأتية : (السويطي، 2008)

الممتلكات والمصانع والمعدات الالتزامات المالية الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى الاستثمارات العقارية، النقد ومعدلات النقد الأصول غير الملموسة الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى الأصول المالية، حقوق الاقلية المعروضة ضمن حقوق الملكية المخصصات الالتزامات والأصول الضريبية الحالية، الأصول البيولوجية، رأس المال المصدر والاحتياطات الموزعة على حاملي حقوق الملكية المخزون.

يجب على الشركة بالإضافة إلى البنود السابقة أن تفصح عما يلي إما في الميزانية أو في الإيضاحات فيما يتعلق برأس المال المصدر والاحتياطات(الجعرات، 2017): عدد ا د الأسهم المصرح بها والمصدرة والمدفوعة بالكامل، والمصدرة وغير المدفوعة بالكامل. القيمة السوقية للسهم والأسهم التي ليس لها قيمة اسمية تسوية رصيد الأسهم المتداولة في بداية ونهاية الفترة. وصف الحقوق والتفضيلات والقيود أسهم الخزينة بما في ذلك الأسهم المقتناة بواسطة للمنشأت التابعة والزميلة، الأسهم المحتفظ بها للإصدار بموجب خيارات أو عقود وصف الطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق الملكية.

ج المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في قائمة الدخل

يجب أن يشمل بيان الدخل كحد أدنى البنود التي تعرض المبالغ التالية : الإيراد، نتائج الأنشطة التشغيلية، تكاليف التمويل صافي الربح أو الخسارة للفترة المصروف الضريبي حصة الأقلية الربح أو الخسارة من الأنشطة

العادية البنود غير العادية حصة الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة في الأرباح والخسائر التي تمت محاسبها باستخدام طريقة حقوق الملكية.

يجب على الشركة بالإضافة إلى البنود السابقة أن تفصح عما يلي إما في قائمة الدخل أو في الإيضاحات: (حميدات، 2013)

إذا كانت بنود الدخل والمصروفات مادية (قيمتها مهمة نسبيا يتطلب المعيار رقم (1) الإفصاح عن حجمها وطبيعتها بشكل منفصل وتشمل الحالات التي تؤدي إلى الإفصاح المنفصل عن بنود الدخل والمصروف مايلي:

هبوط قيمة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقيق والمبالغ المعكوسة لهذه التخفيضات نتيجة بيع الاستثمارات تدني قيمة الممتلكات والمصانع والمعدات إلى المبلغ القابل للاسترداد (خسارة التدني في القيمة ، والمبالغ المعكوسة لهذه التخفيضات (أرباح استعادة التدني). إعادة هيكلة أنشطة المنشأة، والمبالغ المعكوسة لأية مخصصات لتكاليف الهيكلة، أرباح أو خسائر بيع أو شطب أو التخلص من بنود الممتلكات والمصانع والمعدات.

د- المعلومات التي يجب الافصاح عنها في قائمة التدفقات النقدية :

تضمن المعيار المحاسبي الدولي 7 و المسمى التدفقات النقدية بعض المتطلبات كحد أدنى للإفصاح فيما يلي :

- التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية : ومن أمثلتها المقبوضات المتأتية من بيع السلع و تقديم الخدمات ،المقبوضات النقدية من العمولات و الاتوات و الرسوم و الإيرادات الأخرى ، الدفوعات النقدية للموردين المدفوعات النقدية لضرائب الدخل أو المبالغ المستردة منها .المقبوضات و المدفوعات النقدية لعقود المشتقات المالية المحتفظ بها :

- التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية ومن أمثلتها شراء الممتلكات والآلات والمعدات والأصول غير الملموسة. المتحصلات النقدية من بيع هذه الممتلكات المدفوعات النقدية لشراء الأسهم وسندات المنشأت الأخرى، المقبوضات النقدية من بيع أسهم وسندات المنشأت المالية الأخرى المدفوعات النقدية نتيجة تقديم القروض المقبوضات النقدية من تحصيل السلف والقروض.

- التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية ومن أمثلتها المتحصلات النقدية من إصدار الأسهم، المدفوعات النقدية نتيجة شراء أو إسترجاع أسهم المنشأة المصدرة، المتحصلات النقدية من إصدار سندات أو قروض، المدفوعات النقدية التسديد القروض المدفوعات النقدية من قبل المستأجر بعقد إيجار تمويلي لتخفيض الإلتزام القائم المتعلق بعقد إيجار تمويلي.

هـ. المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية :

يجب أن تشمل قائمة التغيرات في حقوق الملكية كحد أدنى البنود التالية: الدخل الشامل عن الفترة وفقا لما تضمنته قائمة الدخل مع عرض الدخل الشامل العائد الملاك الشركة الأم بشكل منفصل عن الدخل الشامل العائد لحقوق غير المسيطر علها أثار التطبيق بأثر رجعي أو إعادة التصوير بأثر رجعي بالاستناد إلى المعيار (8) A5 وذلك لكل بند من بنود حقوق الملكية.

تسوية بين القيم المرحلية لكل بند من بنود حقوق الملكية في بداية ونهاية الفترة والإفصاح عن كل تغير فيها، مع الإفصاح بشكل منفصل عن التغيرات الناتجة عن الربح أو الخسارة عن الفترة كل بند من بنود الدخل الشامل، العمليات مع الملاك، موضحا بشكل منفصل: استثمارات الملاك والتوزيعات لهم التغيرات في حقوق الملكية في الشركات التابعة التي لم ينتج عنها فقدان سيطرة التوزيعات المعترف بها للملاك خلال الفترة والتوزيعات لكل سهم ويمكن الإفصاح عنها من خلال الملاحظات بدلا من قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

وجوانب أخرى من الإفصاح المطلوب وفقا لمعايير المحاسبة الدولية المتطلبات السابقة الذكر تمثل الحد الأدني المطلوب للإفصاح في القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، لكن هناك معايير محاسبية أخرى أوردت بعض التفاصيل المتعلقة بالإفصاح في القوائم المالية السنوية وفيما يلي بعض القواعد الخاصة بمتطلبات الإفصاح وفقا للمعايير المحاسبية الدولية تشير إليها بإيجاز فيما يلي:

تعتبر الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية جزءا لا يتجزأ منها، إذ أن لها أهمية كبيرة في المساعدة على فهم القوائم المالية. وتوضيح المعلومات التي يصعب إدراجها في تلك القوائم .(حميدات، 2013)

وتتعلق هذه الإيضاحات عموما على سبيل الذكر وليس الحصر بما يلي: بما يفيد الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS. بأسس إعداد القوائم المالية وخاصة أسس القياس التي تم استخدامها (تكلفة تاريخية، قيمة عادلة ... إلخ). بالسياسات المحاسبية المحددة التي تم استخدامها وتوضيح أي تغيير يحدث في هذه السياسات أسبابه ومبرراته، معلومات إضافية تتطلبها المعايير ولم يتم عرضها على متن قائمة المركز المالي قائمة الدخل قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية والتي تعتبر ملائمة لفهمها.

إفصاحات أخرى وتشمل الإفصاح عن التغيير في السياسات المحاسبية، الإفصاح عن أسس القياس المستخدمة. الإفصاح عن تصحيحات الأخطاء في القوائم المالية الإفصاح عن طبيعة الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية وكذا تأثيرها المالي الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة من خلال وصف علاقة الشركة مع الأطراف الأخرى وأية عقود أبرمتها مع تلك الأطراف الإفصاح عن هدف الشركة في الاستمرارية وإذا كان للشركة عمر محدد يجب الإفصاح عن مقدار ذاك العمر. الإفصاح عن التوزيعات التي تم الاعتراف بها لتوزيعها على

أصحاب الملكية خلال الفترة الإفصاح عن الالتزامات المحتملة. الإفصاح عن التغير في طبيعة الوحدة المحاسبية .(حميدات، 2013).

المبحث الثالث : مفاهيم حول الشفافية

المطلب الأول : مفهوم الشفافية

الشفافية في الشركات المدرجة تعتبر أمرًا حيويًا للعلاقة بين الشركة والمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين. عندما تقوم شركة بالإدراج في سوق الأوراق المالية وتصبح مدرجة، فإنها تلتزم بتوفير معلومات شفافة ومفصلة حول أدائها المالي وإستراتيجيتها ومخاطرها وقرارات الإدارة.

الشفافية لغة : مصطلح الشفافية هو ترجمة حرفية قام المتعلمون بنقلها من الإنكليزية من كلمة .Trasparency فعند قولنا A transparent and efficient Union يترجمها المتعلمون اتحادٌ شفافٌ وفعالٌ والأصح ترجمتها بمعناها الضمني لتصبح اتحاد صريح غير مخاتِل وفعال .وقد أخذت الشفافية بمعناها المستعار من علم الفيزياء وتعني المادة الشفافة الواضحة الزجاجية بحيث يمكن رؤية الطرف الآخر من خلالها.

وبهذا يكون لها في الثقافة الإنسانية معاني الانفتاح والاتصال والمحاسبة.(الجزائري، 2022)

الشفافية اصطلاحا : شفافية هي مفهوم يشير إلى القدرة على رؤية وفهم العمليات والقرارات التي يتم اتخاذها في مختلف المجالات. يعتبر الشفافية مبدأً أساسيًا في العديد من المجالات، بما في ذلك الحكومة، والأعمال التجارية، والمنظمات غير الحكومية، والتعليم، والمجتمعات المدنية.

وعرفها صندوق النقد الدولي في النسخة المعدلة لدليل الشفافية بأنها: "إطلاع الجمهور على هيكل القطاع ووظائفه والبيانات التي تستند إليها السياسات المالية العامة."

أما هيئة الأمم المتحدة فقد عرفت الشفافية بأنها حرية تدفق المعلومات، أي توفير المعلومات بطريقة متفتحة تسمح لأصحاب المصالح بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم، واتخاذ القرارات المناسبة واكتشاف الأخطاء."(عزاوي، 2018)

يعرفها البعض (Robert, 2005) بأنها الإفصاح المحاسبي الذي يتخطى المبادئ المحاسبية ذات القبول العام والمعايير والمتطلبات التشريعية في التقرير المالي لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قراراتهم.

ويعرفها البعض(Thomas&Frank 2004) بأنها تعني حصول المستخدم الخارجي على نفس المعلومات التي تكون لذي الإدارة وحصول المستخدم الخارجي على تلك المعلومات يجعلهم قادرين على رقابة الإدارة.

المطلب الثاني : شروط الشفافية

إن الحكم على شفافية المعلومات المقدمة من قبل الشركة المدرجة في البورصة يمثل العلاقة بين التقارير المالية و تكلفة رأس المال و هناك عدة شروط يجب توفرها في أي معلومة أو إجراء يصف بالشفافية منها:

1- الوقت المناسب حيث أن الشفافية المتاخرة تكون عادة لا قيمة لها و يعلن عنها احيانا فقط لاستفاء الشكل و نستشهد على ذلك بميزانية الشركات التي تنشر بعد شهر أو سنوات بعد صدورها .

2- الإتاحة الشاملة في الوقت المناسب أي أن جميع المستخدمين يلتمسون الشفافية في الوقت المناسب دون التفضيل .

3- الوضوح و الشراحة فما قيمة الشفافية الغامضة او الغير شفافة فقد تقوم بعض الشركات بنشر قوائمها المالية في الصحف لاستفاء الشكل القانوني بدون مرافقتها أو بدون تقرير مراقب الحسابات أو تفصيل البنود على انه يجب ملاحظة الا تخل الشفافية بالمبادئ العامة للحفاظ على بعض المعلومات ذات صلة بسرية العمل .

4- الشفافية في حد ذاتها ليست غاية بل وسيلة لإظهار الاخطاء ، الاقتصاص من مرتكبيها ، وذلك بالطبع في إطار الوسائل القانونية المنظمة لذلك .(يوسف، 2007)

الشفافية كآلية للحوكمة (La transparence comme mécanisme come mécanisme de gouvernance): إن شفافية الشركات مع الأطراف الخارجية تشكل آلية للحوكمة لأنها تسمح للشركاء الخارجيين وخاصة المساهمين بالحكم على جودة الإدارة واتخاذ الإجراءات المناسبة، ومن جهة فإن فعالية الحوكمة ومستوى الشفافية عنصران مرتبطان بشكل مستمر، ومن جهة أخرى فإن التطبيق السيئ للحوكمة ومستوى الشفافية الضعيف في القوائم المالية قد تجلب للإدارة اتباع استراتيجية مبهمة. وبصورة عكسية فإن كانت الحوكمة جيدة والتقارير المالية تعكس الصورة الحقيقية للشركة فيكون الاتجاه نحو شفافية مثالية .

الشفافية كأداة لإدارة العلاقات مع أصحاب المصلحة:

بالإضافة للمساهمين والمستثمرين فإن نجاح الشركات ودوامها يعتمد على قدرتها في الحفاظ على العلاقات الاجتماعية والتجارية مع عدد كبير من الأطراف الأسواق المالية العملاء الموردين الموظفين النقابات الدولة .....) والأهمية النسبية لكل طرف تكمن في التأثير على قيمة الشركة والمسار المستقبلي لأعمال الشركة وكل هذا بإمكانه توجيه الشفافية.(مصطفى، 2015)

ويستنتج من هذا أن كل الأطراف الخارجية والداخلية لها تأثير على اتخاذ القرارات ومستوى الشفافية وبعبارة أخرى فإن مسيرو الشركات يسعون لتلبية جميع احتياجات الأطراف الخارجية.

الشفافية كعملية مؤسسية: كل شركة تنشط ضمن إطار مؤسسي واضح مما يتوجب عليها مقارنة أنشطتها وقراراتها مع الشركات التي تنشط في نفس قطاعها وحجمها ومن جهة أخرى فإن الهيئات المؤسسية الأخرى الخاصة بالأسواق المالية تفرض قيودا على الشركات فيما يخص الشفافية. إن شفافية التقارير المالية تخضع لعدة قواعد وضغوطات من قبل هيئات الأسواق المالية والهيئات الأخرى وكل الشركات تنصاع لنفس الأمر ما يؤدي إلى التقارب نحو نموذج واحد.(مصطفى، 2015)

المطلب الثالث : مبادئ الشفافية

إن للشفافية كغيرها من المفاهيم لها مبادئ و أسس نذكر منها :

مبدأ وضوح الأدوار والمسؤوليات: ويعني ذلك تحديد هيكل القطاع الحكومي ووظائفه والمستويات داخل الحكومة، والعلاقة بين القطاع الحكومي وباقي قطاعات الاقتصاد.

مبدأ إتاحة المعلومات للجمهور: وذلك من خلال نشر معلومات شاملة عن المالية العامة في أوقات يتم تحديدها بوضوح.

مبدأ علانية إعداد الميزانية وتنفيذها والإبلاغ عن نتائجها: ويشمل ذلك نوعية المعلومات التي تتاح للجمهور فيما يخص عملية الميزانية.

مبدأ ضمان صحة المعلومات : ويعني ذلك جودة البيانات المالية العامة والحاجة إلى التدقيق المستقبل للمعلومات المالية العامة.

المطلب الرابع : أهمية و أهداف الشفافية

الفرع الأول : الأهمية

الشفافية تعد من الجوانب الأساسية والمهمة في إدارة الشركات المرجعة. إليك بعض أهمية الشفافية في الشركات:

بناء الثقة: تعتبر الشفافية أساسية لبناء الثقة بين الشركة والمساهمين والعملاء والموظفين. عندما يكون هناك تواصل صادق وشفاف، يشعر الأفراد بالاطمئنان والثقة في أنشطة الشركة.

جذب المواهب: تعد الشفافية مهمة في جذب واحتفاظ المواهب في الشركة. فالموظفين يرغبون في العمل في بيئة مفتوحة وشفافة حيث يشعرون بالمشاركة والمعرفة الكاملة بأنشطة الشركة.

اتخاذ القرارات الأفضل: عندما تكون المعلومات والبيانات متاحة بشكل شفاف، يمكن للشركة اتخاذ القرارات الأفضل والأكثر استنادًا إلى الوقائع والتحليلات. كما يمكن للمساهمين والموظفين أن يساهموا بآرائهم واقتراحاتهم بناءً على المعلومات المتاحة.

التواصل الفعال: الشفافية تعزز التواصل الفعال داخل الشركة ومع الجمهور الخارجي. عندما يتم توفير المعلومات بشكل واضح وشفاف، يتسنى للجميع فهم رؤية الشركة وأهدافها وإستراتيجيتها.

الامتثال للمعايير والقوانين: تعزز الشفافية الامتثال للمعايير والقوانين الصارمة التي يفرضها القطاع المالي والتجاري. وبالتالي، يتم تقليل المخاطر القانونية والمالية المحتملة للشركة.

ردود الفعل الإيجابية: عندما تكون الشركة شفافة، يتلقى الجمهور ردود فعل إيجابية وتقدير لسياساتها وممارساتها. هذا يعزز سمعة الشركة ويساهم في تعزيز قاعدة العملاء وجذب المستثمرين.

بشكل عام، الشفافية تعزز الثقة وتعمل على تعزيز العلاقات بين الشركة وأصحاب المصلحة المختلفين، وبالتالي تساهم في نجاح واستدامة الشركة على المدى الطويل(rabah, 2022).

الفرع الثاني : أهداف الشفافية

من بين أهم أهداف الشفافية :

التطبيق الصحيح والسليم للقوانين والتعليمات، حيث بالتباع الشفافية يحد بشكل كبير من الفساد وتعارض المصالح والاحتيال والكسب الغير شرعي.

تقليل من كلف الوكالة ومشاكلها وما يمكن أن تؤدي إليه كل ذلك من أزمات سببها الفصل بين الإدارة والملاك أو ضعف الرقابة وأساليبها.

تحقيق العدالة وتطبيق المالية والمحاسبة، بما يحقق حماية لمصالح الأطراف ذات العلاقة وينعكس أجابا على المصلحة العامة للمجتمع.

زيادة فرص تحسين المستوى المعيشي للأفراد والجماعات مما يشجعهم هذا الجو الذي يتسم بالصدق والأمانة في معاملاته على تشجيع الاستثمار والزيادة في تدفقه ومن تنمية للمدخرات وتوفير فرص عمل جديدة لأفراد المجتمع.

الامتثال للقوانين واللوائح: الشركات المدرجة ملزمة بالامتثال للعديد من القوانين واللوائح المالية والتجارية. الشفافية تساهم في توفير المعلومات اللازمة للامتثال لهذه القوانين واللوائح، وبالتالي تقليل المخاطر القانونية وتعزيز الامتثال.

جذب المستثمرين وتوسيع قاعدة المساهمين: الشفافية تلعب دورًا حاسمًا في جذب المستثمرين وتوسيع قاعدة المساهمين. عندما يكون هناك شفافية عالية في الشركة، فإن المستثمرون المحتملين يشعرون بالثقة في التعامل معها ويكونون مستعدين للمشاركة والاستثمار فيها.

إجمالًا، الشفافية في الشركات المدرجة تهدف إلى تحقيق الثقة، التحكم، الامتثال، وتعزيز العلاقات، وبالتالي تساهم في نجاح الشركة وتعزيز قيمتها في السوق .(خالد)

المبحث الرابع : البيانات و المعلومات المحاسبية :

المطلب الاول : البيانات و المعلومات المحاسبية و شروطها

البيانات هي حقائق مجردة تعبر عن أحداث أو حقائق محددة، وتُمثل بواسطة رموز أو حروف أو أرقام أو رسوم بيانية، وتكون غير مرتبة وفقًا للاستفادة المرجوة من استخدامها. يتم جمع البيانات أو الحصول عليها من مصادر مختلفة، بهدف تحويلها إلى معلومات يمكن الاستفادة منها بعد إجراء العمليات اللازمة لتحليلها وترتيبها. إنها المادة الأساسية الخام التي تُستخدم في إنتاج المعلومات. وفيما يتعلق بالأحداث الاقتصادية، فإن الشركات تعتبر المستفيد الرئيسي في الحصول على البيانات المحاسبية التي يمكن تصنيفها استنادًا إلى تلك الأحداث إلى صنفين رئيسيين التاليين:(مصطفى، 2015)

البيانات المالية هي المعلومات التي ترتبط بالأحداث الاقتصادية في الشركة وتتسم بالأثر المالي الذي يمكن قياسه والتعبير عنه بصورة مالية. تشمل هذه البيانات الأحداث الرئيسية التالية:

1- **الأحداث التمويلية:** تشمل الأحداث المتعلقة بكيفية الحصول على التمويل اللازم لممارسة نشاط الشركة الاقتصادي، سواء عن طريق أصحاب الملكية أو عن طريق الاقتراض.

2- **الأحداث الرأسمالية:** تتعلق بكيفية الحصول على الأصول الثابتة وتخصيصها واستخدامها في الشركة.

3- **الأحداث الإرباحية:** تشمل كيفية تحقيق الأرباح من العمليات الجارية للشركة (أرباح النشاط الجاري).

أما البيانات غير المالية فتشمل الأحداث الاقتصادية في الشركة التي لا تترتب عليها أثر مالي قابل للقياس، وتشمل ما يلي :

4- **بيانات كمية** : وهي التي يمكن التعبير عنها بصورة كمية

البيانات غير الكمية هي تلك التي لا يمكن التعبير عنها بشكل رقمي أو كمي، بل يتم التعبير عنها بشكل وصفي نظرًا لصعوبة قياسها بشكل كمي. يمكن تعريف المعلومات بشكل عام كنتيجة لعمليات تحليل وتفسير البيانات بهدف استخدامها في توضيح الأمور المختلفة وبناء الحقائق من قبل المستخدمين وتحقيق الفائدة لهم.

المعلومات المحاسبية وشروطها:

فيمكن تعريفها على أنها المعلومات الكمية وغير الكمية التي تتعلق بالأحداث الاقتصادية وتتم معالجتها وتقديمها من خلال نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير الداخلية. وتنشأ الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من عدم معرفة كافية أو عدم التأكد اللازم للنشاط الاقتصادي. يجب أن تتوفر شروط معينة عند استخدام المعلومات المحاسبية من قبل صانعي القرار، وهي:

تقليل عدم التأكد: يجب أن تقلل المعلومات المحاسبية من مدى عدم التأكد لدى صانع القرار من خلال تقليص عدد الخيارات المتاحة أمامه.

زيادة المعرفة: في حالة عدم تحقيق الشرط الأول، يجب أن تزيد المعلومات المحاسبية من معرفة صانع القرار، حيث يمكن استفادة المعرفة المضافة في اتخاذ قرارات أخرى في المستقبل.

وبناءً على ذلك، يمكن توضيح العلاقة بين البيانات والمعلومات المحاسبية كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 01 العلاقة بين البيانات و المعلومات المحاسبية

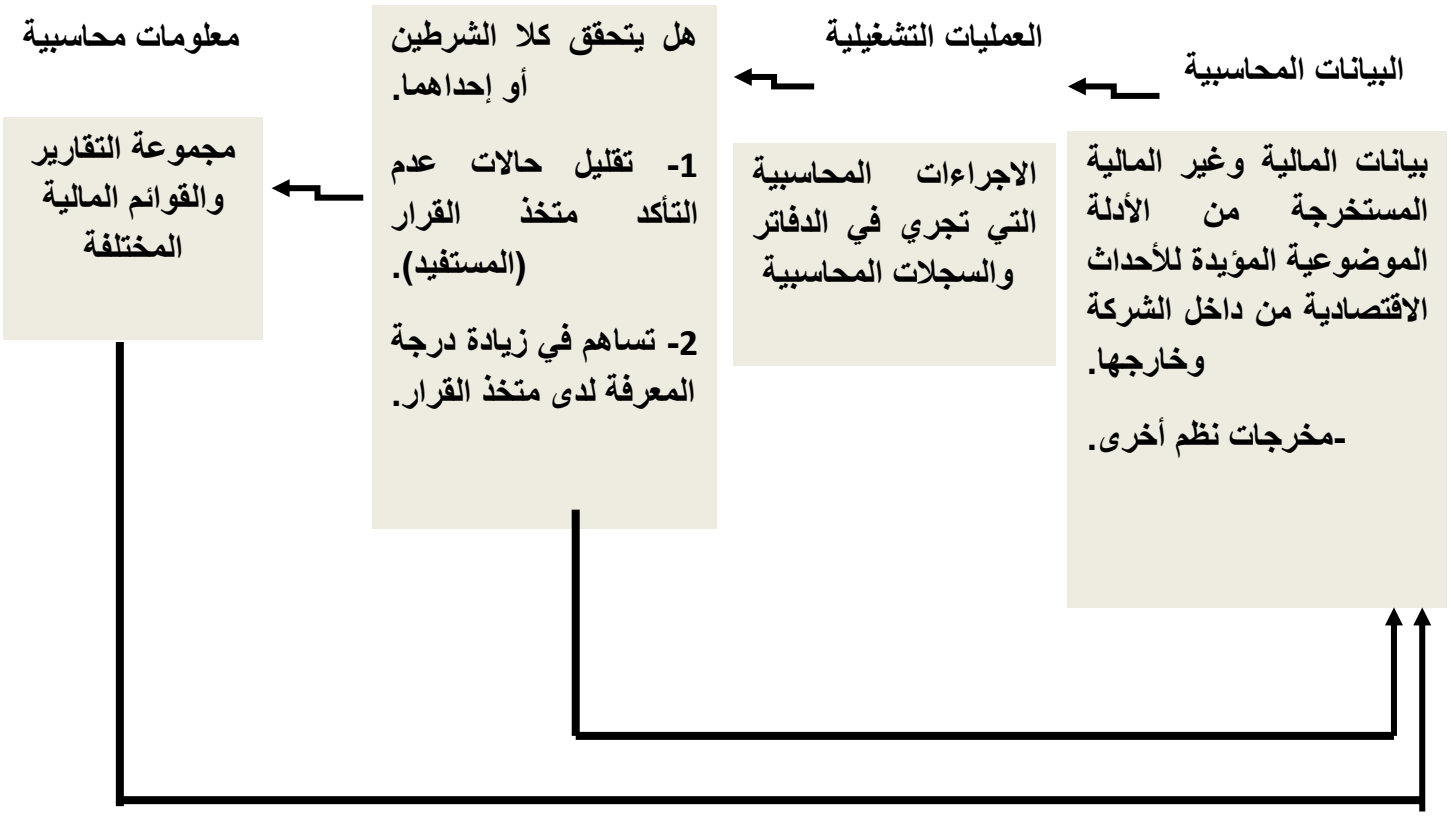

(مصطفى، 2015)

المطلب الثاني الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية :

المعلومات المحاسبية تتميز بمجموعة من الخصائص النوعية التي يجب توفرها في القوائم المالية لتكون ذات فائدة أكبر لصانعي القرار، ولتكون عالية الجودة. تشمل هذه الخصائص:

الملائمة: يجب أن تكون المعلومات المحاسبية مناسبة للاستخدام المقصود والغرض المطلوب، وأن تكون ذات صلة مباشرة بالقرارات المالية والاقتصادية.

الموثوقية: يجب أن تكون المعلومات موثوقة وموثوقة بشكل كافٍ، بحيث تكون دقيقة وصحيحة وخالية من الأخطاء والتلاعب.

القابلية للفهم: يجب أن تكون المعلومات سهلة الفهم وواضحة، بحيث يستطيع المستخدمون قراءتها وفهمها بسهولة ودون صعوبة أو تعقيد.

القابلية للمقارنة: يجب أن تكون المعلومات قابلة للمقارنة عبر فترات زمنية مختلفة ومع مؤشرات مالية أخرى، مما يساعد في تحليل الأداء المالي واتخاذ القرارات المستنيرة.

تحديد هذه الخصائص النوعية يساعد في وضع المعايير المحاسبية وتقييم نوعية المعلومات المحاسبية التي تنتجها، كما يساعد في تمييز المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية وترشيد القرارات الاستثمارية. عندما تتحقق هذه الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية، فإنها تصبح أكثر فائدة وتساعد في عملية اتخاذ القرارات المالية والاقتصادية بشكل أفضل.(مصطفى، 2015)

الشكل 02 :الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

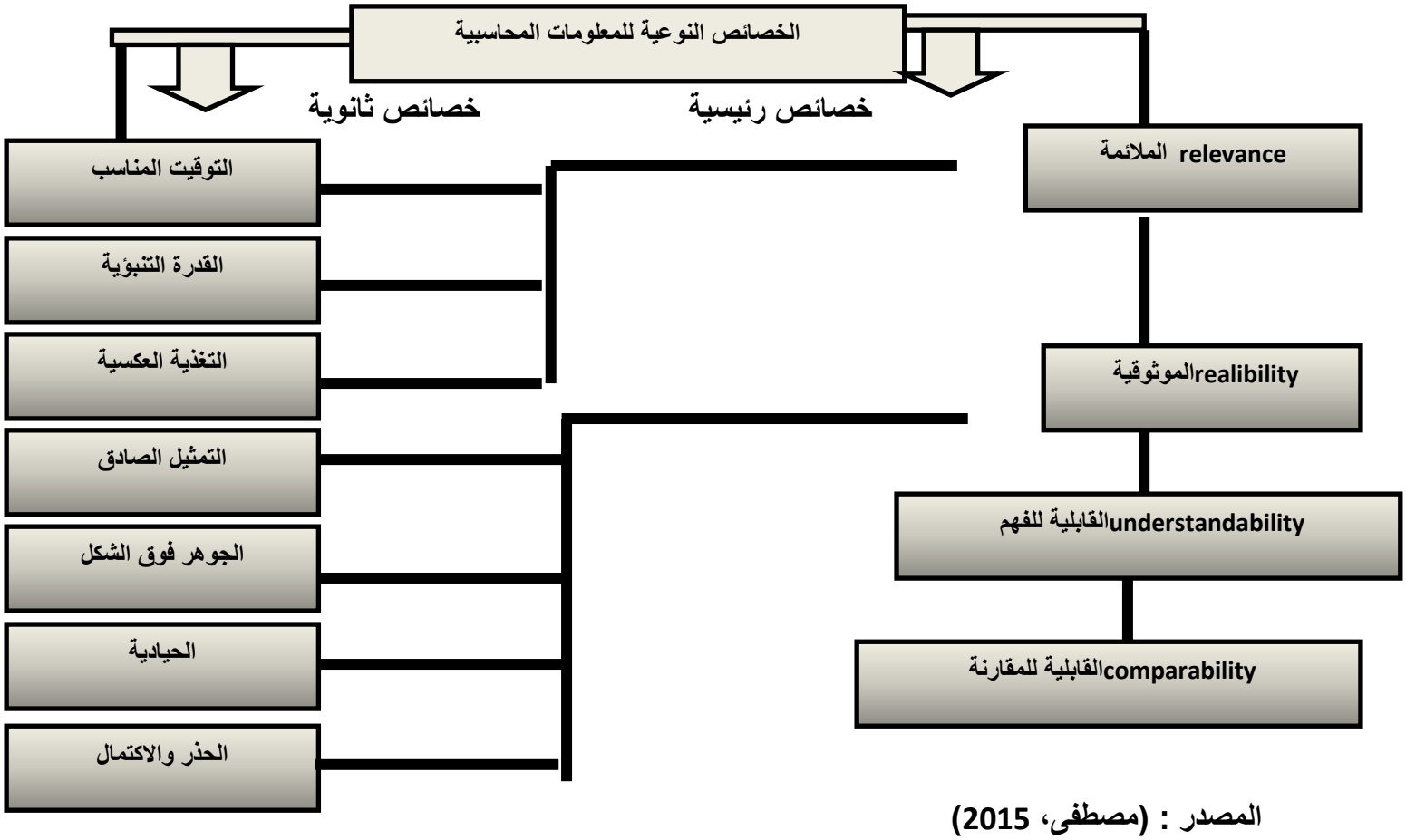

المصدر : (مصطفى، 2015)

الشكل رقم 03 : ترتيب جودة المعلومات المحاسبية

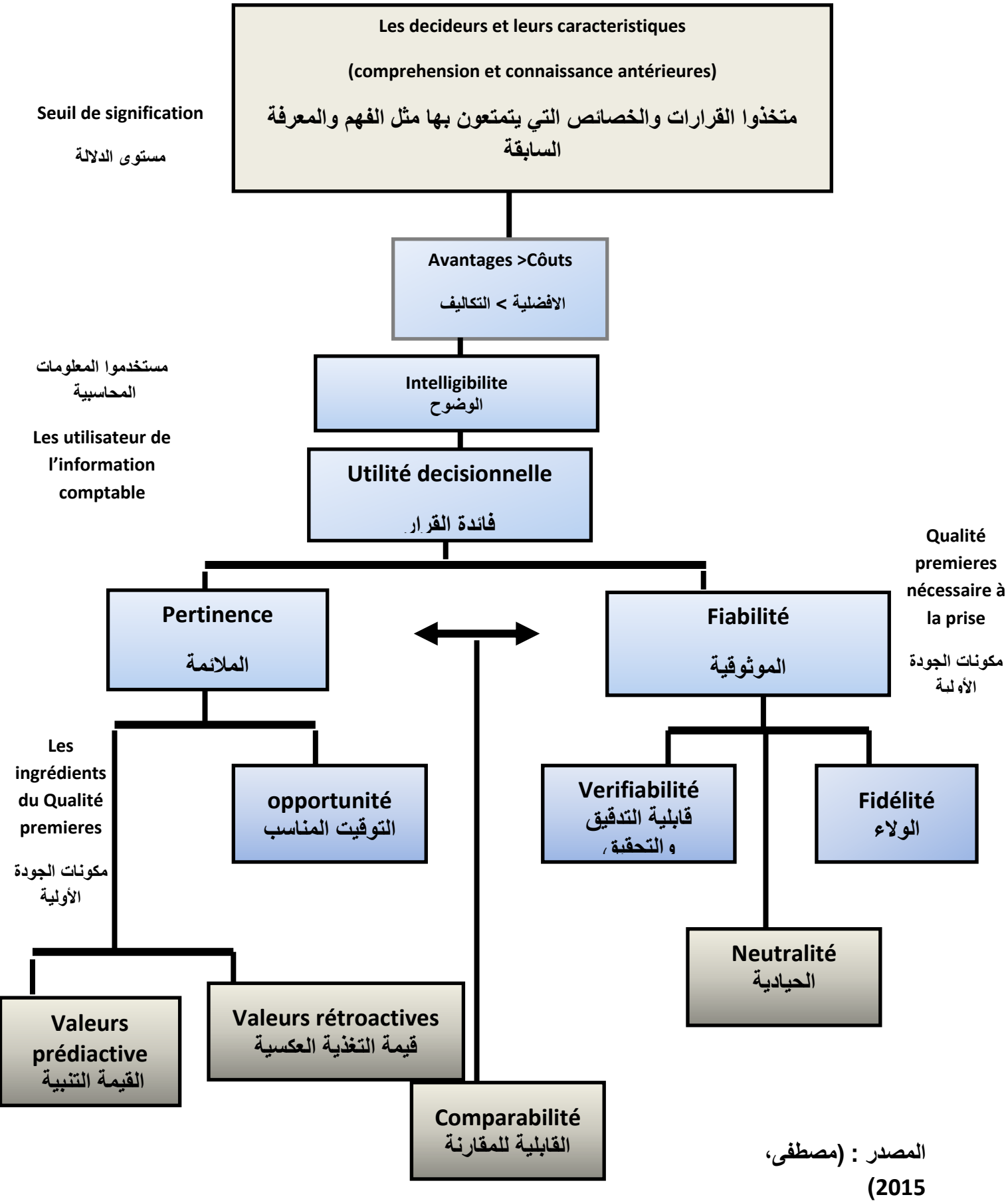

المصدر : (مصطفى، 2015)

المطلب الثالث : مفهوم القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية أداة يمكن من خلالها أن نرى بوضوح الوضع المالي للشركة كما تسمح أيضا بتحديد الاتجاه الذي تسلكه ومعرفة درجة الاستقرار. تعطي القوائم المالية مثالا جيدا للمعلومات الجزئية المفصلة التي تعكس أداء الشركة، علما بأن القوائم المالية يمكن أن تعكس الاتجاه العام وبشكل موسع لقطاع الشركة عند ضم ذلك مع قوائم الشركات الأخرى في القطاع نفسه.

لهدف القوائم المالية إلى تقديم معلومات حول الوضع المالي والتغيرات التي تطرأ عليه وأداء الشركة بحيث تساعد هذه المعلومات عددا كبيرا من المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تعود بالمنفعة على الشركة.

ورد في الإطار النظري الذي أعدته لجنة معايير المحاسبة الدولية لإعداد القوائم المالية أن القوائم المالية تهدف إلى توفير معلومات حول المركز المالي الأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة وتكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الادارية. كذلك ورد في نفس الإطار ما يفيد أن القوائم المالية المعدة لذلك تلبي حاجة المعلومات لدى غالبية قراء القوائم المالية، ولكنها لا توفر كافة المعلومات الضرورية من أجل مساعدتهم في اتخاذ قرار الهم الاقتصادية لأنها تعكس الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر معلومات غير مالية. ولكن القوائم المالية تظهر نتائج عمل الادارة وتساعد على محاسبتها عن الموارد الموضوعة في عهدتها مما يساعد قراء القوائم المالية على اتخاذ قراراتهم حول الاستمرار في الاستثمار في الشركة أو التنازل عنها وبيعها والاتجاه نحو شركة أخرى والتصويت على الابقاء على الادارة أو عزلها.

توصي لجنة البورصات والأوراق المالية الأمريكية "SEC" Securities and Exchange Commission بتقديم أربعة قوائم مالية رئيسية للمساهمين وتتمثل في:

بيان قائمة الدخل The Incomestatement.

الميزانية العمومية The balance sheet.

بيان الأرباح المحتجزة The statement of retainedearnings.

قائمة التدفقات النقدية The statement of cash flows.(مصطفى، 2015)

المطلب الرابع : جودة المعلومات المحاسبية

تعدّ المعلومات نتائج نهائيّة من البيانات التي أخضعت للمعالجة بطريقة معيّنة، حتّى تعطي معنً كاملاً يستخدم في العمليات الحاليّة والمستقبليّة لاتخاذ القرارات، وتعتبر المعلومات المحاسبيّة هي تلك المعلومات ذات المصادر المختلفة، والتي تمثّل المادة الحيّة التي تسجل ويمكن التعامل معها تحليلاً، وتفسيراً، وشرحاً، ووصفاً، بهدف معالجتها وإخراجها على شكل معلومات تمثّل المعطيات وعلى شكل قوائم ماليّة التي تفيد في عملية اتخاذ القرار، والمعلومات المحاسبيّة تلعب دوراً مهمّاً في تنمية الاقتصاد الوطنيّ، وتنمية الاستثمارات، كما أنّها أحد العناصر الأساسيّة التي يعتمد عليها سوق المال، أمّا جودة المعلومات المحاسبيّة فهيَ مجموعة من الوسائل التي قد تكون على شكل برنامج، تهدف لزيادة التشديد على المخرجات النهائيّة لنظام المعلومات المحاسبي، للحد من العيوب في الأداء والوصول للشيء المراد تحقيقه.(طيبي، 2016).

مفاهيم جودة المعلومات المحاسبيّة

إنّ مفاهيم جودة المعلومات المحاسبيّة عبارة عن مجموعة من الخصائص النوعيّة التي لا بدّ أن تتصف بها المعلومات المحاسبيّة لتكون ذات فائدة للأطراف المستفيدين منها، وتختلف هذه الخصائص من مؤسسة لأخرى، مع الإجماع على أربعة خصائص وهي: الملاءمة، والموثوقيّة، والثبات، والقابليّة للمقارنة.(عياشي، 2011)

الملاءمة : يتطلّب من المعلومات أن تكون قادرة على التأثير في عمليّة صنع القرار، وذلك بكون وجودها يغيّر من القرار الذي كان سيُتخذ في حال عدم وجودها، وحتّى يتحقق ذلك على المعلومات أن تتصف بالملاءمة، التي قد تكون معلومات تتصف بملاءمة مطلقة تتلائم مع احتياجات أكبر عدد من المستخدمين، أو ملائمة نسبيّة يستفيد منها مستخدم معيّن، وتظهر الملاءمة من خلال مجموعة من الخصائص، وهي:(عياشي، 2011)

التنبؤ بالمستقبل: إذ إنّ المستخدم يرغب أن يحصل على معلومات تساعده على اتخاذ القرار بأقلّ خسارة، فهو يسعى لمعرفة النتائج المستقبليّة والتنبؤ بالأحداث والنتائج المتوقعة، باستخدام معلومات الماضي والحاضر.

التغذية العكسيّة: ذلك بكون المعلومات تستفيد من الأحداث الماضية، لتأكيد التوقعات الأوليّة المستقبليّة.

التوقيت: أي أن يحصل صانعو القرار على المعلومات في الوقت المناسب، وليس بعد اتخاذهم للقرار.

التقييم: ذلك بأن تكون المعلومات قابلة لقياس قيمتها، بهدف مقارنتها مع تكلفة الحصول عليها.

القدرة على الفهم والاستيعاب: فلا بدّ أن تكون المعلومات واضحة، وأسلوبها خالٍ من التعقيد، حتّى يمكن فهمها واستخدامها بالشكل الصحيح.

الموثوقيّة :يستخدم صانعو القرار المعلومات المحاسبيّة ويتوقعون منها أن تكون موثوقةً، بحيث تعكس الأحداث الاقتصاديّة التي تشملها بصدق وموضوعيّة، ومن الخصائص التي ترتبط بموثوقيّة المعلومات مايلي:(عياشي، 2011)

المصداقيّة: تكون المعلومات المحاسبيّة على ارتباط الأحداث الاقتصاديّة التي تعبّر بصدق وأمانة. الموضوعيّة: تكون المعلومات مرتبطة بالحقائق فقط، بعيداً عن التحيّز.

القابليّة للتحقق: تكون المعلومات غير سريّة، فتستطيع الجهات الأخرى الوصول إليها. الشمول: تكون المعلومات كاملة غير منقوصة، حتّى لا تصبح مضللة.

الثبات : لكلّ مؤسسة نظام معلومات محاسبيّ خاص بها، ويجب أن يكون ثابت فلا يتغيّر كلّ فترة دونَ أي مبرر، ولا يعني ذلك عدم تطويرها، فإذا كانت هناك وسائل تقدم معلومات أعلى جودة، فتقوم الجهة المسؤولة بدراستها وتحديد إذا ما كانت مناسبة لتحلّ محلّ النظام الحاليّ المتبع فيها.(عياشي، 2011)

القابليّة للمقارنة : تخضع المعلومات لتقييم مستمرّ بهدف الإبقاء على فاعليتها، ودراسة مدى النفع الذي تقدمه للمؤسسة وصانعي القرار، لذا لا بدّ أن تمتلك خاصيّة القابليّة للمقارنة، بحيث تقوم الشركة بمقارنة المعطيات التي تقدمها المعلومات للشركة في عدّة سنوات، وهذه الخاصيّة ترتبط بمدى الانتظام والثبات التي كان عليه النظام المحاسبيّ التابع للشركة.(عياشي، 2011)

أنواع المعلومات المحاسبيّة تتنوع المعلومات المحاسبيّة التي تنتجها الأنظمة المحاسبيّة التابعة للشركات، وكل نوع تستخدمه المؤسسة لأهداف معيّنة، تتعلق لعمليّة صنع القرار، والتحسين من الأداء، وتشمل هذه الأنواع ما يلي : (السقا، 2003)

معلومات تاريخيّة ماليّة: تسجل هذه المعلومات التكاليف والإيرادات بعد حدوثها، وذلك بغرض تحديد الربح والخسارة خلال فترة معيّنة، وتسمح للإدارة بإجراء عمليات المقارنة، وبالرغم من أهميّة هذه المعلومات إلّا أنّ المؤسسات تهتم بالمعلومات التي تستفيد منها قبل اتخاذ القرار، وليس بعده، وتعتبر هذه المعلومات ذات علاقة بالاستخدام الخارجيّ بشكلٍ أكبر.

معلومات عن التخطيط والرقابة: تتعلق هذه المعلومات بالأداء الجاري والمستقبلي، إذ تقوم بتوجيه الإدارة لفرص تحسين الاداء، ومعرفة أسباب انخفاض الكفاءة ومعالجتها، ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لإعداد برامج الموازنات التخطيطيّة والتكاليف المعياريّة.

معلومات لحلّ المشاكل: تستخدم هذه المعلومات في التخطيط طويل الأجل، إذ تقوم بتقييم بدائل القرارات والاختيار بينها، وهي غير دوريّة.

معايير جودة المعلومات المحاسبيّة: إنّ المعلومات التي تقدمها الأنظمة المحاسبيّة تشمل بعض المعايير التي تقيس وتحدد مدى جودة هذه المعلومات، إذ تعدّ أهم المعايير العامة التي تتخذها المؤسسات هي الدقة التي تتصف بها المعلومات، والتي تتناسب طرديّا مع جودة وقيمة المعلومات التي تعبّر عن التوقعات المستقبليّة

والأحداث التاريخيّة، وتقاس جودة المعلومات بمدى منفعتها سواءً أكانت شكليّة أي تتطابق بشكلها ومحتواها مع المتطلبات اللازمة لصنع القرار، أو زمنيّة أي يسهل الوصول إليها عند الحاجة لها، أو تقييميّة أي تقيّم نتائج تنفيذ القرار وتحدد انحرافاتها وتصححها.(عياشي، 2011)

يمكن قياس جودة المعلومات بمقدار فاعليتها لتحقيق أهداف المؤسسة أو صانعي القرار، أو من خلال كفاءتها التي تظهر من خلال تحقيق المؤسسة لأهدافها بأقل موارد ممكنة وبأقل التكاليف، وتتحدد مدى جودة المعلومات بالقدرة التنبؤيّة التي تظهرها بعد الحصول على النتائج، فكلّما قلّت حالة عدم التأكد أصبحت المعلومات ذات جودة مرتفعة.(السقا، 2003)

المبحث الخامس : العلاقة بين الإفصاح و الشفافية و دورهما في تحقيق جودة التقارير المالية

المطلب الأول : العلاقة بين الإفصاح و الشفافية

من الآراء التي وردة في الفقه ويؤديها الباحث أن الشفافية هي حالة تطر نتيجة وجود حالة الإفصاح شرطا أن يكون كاملا فإذا كان ناقصا فلا توجد شفافية وهو الأمر الذي جعل الشفافية حالة اعم وأشمل من حالة الإفصاح وبالتالي فان الشفافية أوسع نطاقا من الإفصاح، وعلى ذلك فان كل حالة شفافية تفترض وجود إفصاح بينما حالة الإفصاح لا تستلزم وجود شفافية دائما، فالشفافية اثر يترتب على وجود إفصاح الكامل. ويدل هذا الرأي على أن الإفصاح مع العلانية والوضوح والمكاشفة والمصداقية والتمكين من العناصر الأساسية للشفافية كما جاء أن مفهوم الشفافية يرتبط بأربع كلمات هي والإفصاح والوضوح، والمشاركة. وعلى ذلك، فانه لا يمكن أن توجد شفافية بدون إفصاح ولكن يمكن أن يوجد إفصاح بدون شفافية او بالشفافية الناقصة فالإفصاح الكامل يؤدي إلى وجود شفافية، فالشفافية هي اثر يترتب على الإفصاح الكامل.

ويدلل الباحث على صحة هذا الرأي بأن جميع التعريفات التي وردت لتعريف الإفصاح لم تذكر على الإطلاق أنه لابد من الإفصاح في الوقت المناسب. فإذا تم الإفصاح في غير الوقت المناسب للأشخاص الذين تقرر الإفصاح لمصلحتهم فلا جدوى لهم إذا منه بالنسبة لهم ثم جاء تعريف الشفافية ليكمل هذا النقص في تعريف الإفصاح فورد في جميع التعريفات الخاصة بالشفافية تعبير الوقت المناسب ويقصد به أنه حتى يتم الإفصاح بالشفافية يجب أن يكون هذا الإفصاح في الوقت المناسب للأشخاص الذين تقرر الإفصاح لمصلحتهم.(احمد، 2014)

المطلب الثاني : دور الافصاح و الشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية

مصداقية التقارير: عندما يتم الإفصاح عن المعلومات المالية بشكل صحيح وشفاف، يتم بناء مصداقية للتقارير المالية. هذا يعني أن المستثمرين والجهات الخارجية الأخرى يمكنهم الاعتماد على هذه التقارير لاتخاذ قراراتهم المالية. بدون الافصاح الصحيح، يمكن أن ينشأ الشك والتشكيك في دقة وموثوقية التقارير المالية.

الشفافية والمعلومات الكاملة: الافصاح الشفاف يعني تقديم المعلومات المالية بشكل كامل ومفصل. يجب أن تتضمن التقارير المالية معلومات كافية ووافية لفهم الوضع المالي للشركة وأداءها. عندما يكون الافصاح غير كافٍ أو غير شفاف، فإنه يمكن أن يؤثر على القدرة على تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات السليمة.

الامتثال للمعايير والتشريعات المالية: الافصاح الصحيح والشفافية تساعد الشركة على الامتثال للمعايير المحاسبية والتشريعات المالية المعمول بها. بمجرد الافصاح بشكل صحيح، يمكن للشركة أن تظهر التزامها بالمعايير المحاسبية الدولية ومبادئ التقارير المالية الصحيحة. هذا يعزز المصداقية ويضمن التوجيه الصحيح للمستثمرين والمستخدمين الآخرين.

تقييم الأداء واتخاذ القرارات: الافصاح الصحيح والشفافية تمكن المستثمرين والجهات الخارجية الأخرى من تقييم أداء الشركة واتخاذ قراراتهم المالية. عندما تكون المعلومات متاحة بشكل كامل وشفاف، يمكن للمستثمرين تحليل الأداء المالي وتقييم قوة الشركة واستدلال على فرص الاستثمار المحتملة.

الثقة والعلاقات الجيدة: الافصاح الصحيح والشفافية يساعدان في بناء الثقة بين الشركة والمستثمرين والجهات الخارجية الأخرى. عندما تكون الشركة صادقة ومفتوحة في الافصاح عن المعلومات المالية، يمكن بناء علاقات طويلة الأمد مستندة إلى الثقة والاحترام المتبادل.

بشكل عام، يمكن القول إن الافصاح والشفافية هما أساس جودة التقارير المالية. إذا تم تحقيق الافصاح الصحيح والشفافية، فإن التقارير المالية ستكون أكثر موثوقية وصحة، مما يساهم في اتخاذ قرارات مالية سليمة وتحقيق النجاح المالي للشركة.

المطلب الثالث : علاقة قواعد الحوكمة بالإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية

جودة القوائم المالية تعبر بصورة حقيقية ووافية لواقع الشركة كونها خالية من الأخطاء والتحريف والتزوير والغش ومعدة دون تضخيم وبواقعية صادقة لبنود حسابات هذه القوائم، اذ تعتبر جودة القوائم المالية الضوء الأخضر لمتخذي القرار لما لها من تأثير في تحديد نتائج الإجراءات أو القرارات المتخذة.

إن الإفصاح في القوائم المالية ارتبط ارتباطا وثيقا مع حوكمة الشركات، بسبب ظهور شركات المساهمة العامة، مما أدى إلى طلب المستثمرين والمقرضين إلى زيادة مستوى الإفصاح في القوائم المالية عن نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي.

فالإفصاح المحاسبي يعد مطلبا أساسيا أفرزته ضروريات الحوكمة، لأن تحقيق الهدف الأساسي من أنظمة حوكمة الشركات هو الحفاظ على مصالح المساهمين وكذلك الأطراف الأخرى، وكل شركة ملزمة قانونيا إعطاء معلومات ضرورية، صادقة وكافية لكل المتعاملين، وعلى العكس من ذلك فإن إخفاء المعلومات يعد عائقا لمتطلبات الحوكمة، حيث قد يتعمد البعض إلى انتهاج أساليب وطرق مختلفة لإخفاء الحقائق أو طمسها بهدف التأثير على اتجاه السوق وقرارات المستثمرين .

إن قواعد الحوكمة تساعد على تطوير نوعية البيانات والمعلومات المحاسبية المقدمة للمستفيدين، حتى يتمكن المستثمرون من اتخاذ القرار المناسب وبالتالي سيؤدي ذلك إلى زيادة الإقبال على الاستثمار بالسوق بإمدادهم بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في السوق المالي قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع في الوقت المناسب بهدف دعم وترشيد ذلك القرار، فوجود قواعد حوكمة الشركات وهيأة رقابية لدى السوق يكسب الإفصاح في التقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين، ما يساهم في جذب رأس المال، والحفاظ على الثقة والنزاهة في أسواق رأس المال، وعلى النقيض فإن غياب أو ضعف تطبيق قواعد الحوكمة يسهم في ضعف الإفصاح وقلة المعلومات المحاسبية وتأخرها في الوصول إلى المساهمين والمستثمرين والممارسات غير الشفافة تسهم في سلوك غير أخلاقي، وفي خفض مستوى شفافية ونزاهة السوق.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة الجزائر لمبدأ الإفصاح و الشفافية وتناولته من زوايا مختلفة ، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية . وسوف تستعرض هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها . مع تقديم تعليقا عليها يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية وشملت جملة من الأقطار والبلدان مما يشير إلى تنوعها الزمني والجغرافي .

وفيما يلي نقدم عرضاً لهذه الدراسات ، ثم نبين جوانب الاتفاق والاختلاف بينها ، ثم نوضح الفجوة العلمية من خلال التعرف على اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، وأخيراً جوانب الاستفادة

من الدراسات السابقة في الدراسة الحالية.

أولا استعراض الدراسات السابقة

الدراسات بالغة العربية :

1- دراسة موسى محمد عبد الله صالح سنة 2015 رسالة دكتوراه بعنوان الوعي البيئي ودوره في تطبيق الإفصاح المحاسبي البيئي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة وأثره على قرارات المستثمر في سوق عمان المالي و التي هدفت إلى :

توضيح أثر مستوى إدراك إدارة الشركة بالأمور البيئية على تطبيق الإفصاح المحاسبي البيئي.

- توضيح أثر التشريعات القانونية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي البيئي على تطبيق الإفصاح المحاسبي البيئي.

- توضيح أهمية الإفصاح المحاسبي البيئي وأثره على الأداء المالي للشركات الصناعية.

- توضيح أثر الإفصاح المحاسبي البيئي على تحسين صورة الشركات الصناعية أمام المجتمع وأمام مصادر التمويل التي قد تحتاجها الشركات.

- توضيح أثر الإفصاح المحاسبي البيئي على زيادة القدرة التنافسية للشركات الصناعية.

- توضيح أثر الإفصاح المحاسبي البيئي على تسعير المنتجات في الشركات الصناعية.

- توضيح أثر الإفصاح المحاسبي البيئي على إضفاء الصبغة القانونية للشركات الصناعية.

و تمثلت عينتها في :

القسم الأول: يتكون من الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة والمدرجة في سوق عمان المالي وعددها تقريبا (74)شركة، وسوف يتم أخذها بالكامل أي أن مجتمع الدراسة هو نفسه عينة الدراسة.

القسم الثاني : يتكون من المستثمرين في الشركات الصناعية حيث سيتم الحصول على أسماء المستثمرين من خلال مكاتب الوساطة المعتمدة من قبل سوق عمان وسيتم توزيع الاستبانة على جميع المستثمرين في هذه الشركات لبيان وجهات نظرهم حول أهمية الإفصاح المحاسبي البيئي بالنسبة إليهم.

و استخدمت أداة الاستبانة لجمع البيانات وفق المنهج الوصفي التحليلي و كان من ابرز نتائجها ما يلي

تعتبر الجهات الناظمة لمهنة المحاسبة في الأردن مقصرة تجاه البيئة مثالا على ذلك: تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية تنص المادة (21)من تعليمات الإفصاح على ضرورة إفصاح المنشآت عن أية أمور تتعلق بحماية البيئة من قبل هذه المنشآت ولكن في حال عدم قيام المنشآت بالإفصاح لا توجد أية عقوبات رادعة.

– معايير المحاسبة الدولية لم تصدر حتى اللحظة أية معايير خاصة في نظام المحاسبة البيئية تساهم في تطبيق هذا النظام.

– يرى الباحث ومن خلال الإطار النظري، عدم وجود خبرة ودراية لدى المستثمر الأردني بموضوع المحاسبة البيئية والإفصاح المحاسبي البيئي، وأهمية احتواء القوائم المالية على بيانات محاسبية بيئية، وأثر هذه البيانات على القرار الاستثماري، وهذا يتفق أيضا مع نتائج الدراسة العملية.

2– دراسة واضح صالح سنة 2020/2019 أطروحة لنيل شهادة دكتوراه **بعنوان أثر تبني معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للحد من التهرب الضريبي بعد تبني النظام المحاسبي المالي – .دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية و التي هدفت إلى :**

1 –معرفة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية في بيئة الأعمال الجزائرية.
2 –معرفة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والتهرب الضريبي.
3 –معرفة مدى التزام المؤسسة الجزائرية بمعايير الإفصاح المحاسبي عند إعداد القوائم المالية.
4 –معرفة اثر المعايير الإفصاح المحاسبي في الحد من التهرب الضريبي.
5 –معرفة دور الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي المترتب عن الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

و تمثلت عينتها في محافظي وخبراء المحاسبة والمستشارين الجبائيين و استخدمت أداة الاستبانة لجمع و تحليل البيانات وفق المنهج الوصفي التحليلي و كان من ابرز نتائجها ما يلي :

بخصوص الفرضية الثالثة التي تنص على أن هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين قواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وانخفاض حجم التهرب الضريبي، فقد تم تأكيدها وهذا يعني أن الضريبي من خلال تحديد الوعاء الضريبي بالصورة التي تعبر عن الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة. الالتزام بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية يساهم في الحد من التهرب.

3- دراسة لخضر رينوبة ' أعمر عزاوي سنة 2018 عبارة عن مقال بعنوان **الإفصاح و الشفافية كأداة لتعزيز الاتصال المالي في سياق حوكمة الشركات "دراسة ميدانية** " و هدفت الدراسة إلمعرفة دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات عموما ومبدأ الإفصاح والشفافية خصوصا ، في الارتقاء بمستوى الإفصاح في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مما ينعكس على الاتصال المالي فيها و تمثلت عينتها في المديرين و موظفي المصالح المالية و المحاسبية و كذا خبراء محاسبين و محافظي الحسابات و استخدمت أداة الاستبانة لجمع ة تحليل البيانات و برنامج spss وفق المنهج الوصفي التحليلي و كان من ابرز نتائج هذه الدراسة ما يلي :

أن تطبيق مقاييس الإفصاح والشفافية في المؤسسة الاقتصادية لا سيما بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي له تأثير ذو دلالة إحصائية على الارتقاء بمستوى الإفصاح وجودته.

-إن الإفصاح يعد أداة للاتصال بين المؤسسات ومحيطها، لهذا يحظى باهتمام كبير من قبل المنظمات والهيئات المهنية والحكومية في كل دول العالم، والتي أكدت على ضرورة توفير المزيد من الإفصاح والشفافية حتى تكون المعلومات الواردة في التقارير المالية ذات تأثير في بيئة الأعمال التي تتسم بالتغير المستمر وما تحتاجه من خلق مناخ استثماري يتسم بالمصداقية والملائمة وجودة المعلومات المحاسبية بما يساعد على اتخاذ قرارات رشيدة.

- إن أسلوب حوكمة الشركات بما يتضمنه من مبادئ و قواعد و إجراءات تنظيمية و قانونية و محاسبية، مالية و اقتصادية و أخلاقية...الخ، سيسمح بتفعيل تبني و استخدام معاير المحاسبة و المراجعة الدولية و من ثم تحقيق درجة أكبر من الشفافية و الوضوح في البيانات و تحقيق الإفصاح الكامل و اللازم عن المعلومات لمختلف الأطراف في الوقت المناسب و بالكم و الجودة المطلوبة.

4- دراسة أ.صلاح سعاد 01.08.2012 تحت عنوان **الإفصاح و الشفافية في إطار حوكمة الشركات و أثره في تحقيق جودة المعلومات في القوائم المالية -دراسة ميدانية - .عبارة عن مقال منشور في مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية -دراسات اقتصادية -26(2) جامعة زيان عاشور الجلفة** بحيث هدفت الدراسة إلى :

– التعرف على مفهوم حوكمة الشركات.

تسليط الضوء على الإفصاح و الشفافية باعتباره من أهم مبادئ الحوكمة.

– تحديد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

– التعرف على أثر الإفصاح و الشفافية على جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.

و تمثلت عينتها في 30 فردا من إطارات المؤسسات محل الدراسة و استخدمت أداة الاستبيان لجمع البيانات و برنامج spss لتحليل البيانات و المعلومات وفق المنهج الوصفي التحليلي و كان من ابرز نتائجها :

المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة لم ترتق بعد إلى المستوى المطلوب فيما يخص تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية حيث تعد الإفصاحات التي تقوم بها ضعيفة نسبيا لأنها لا تشمل كافة الإفصاحات الواجبة .

تتميز المعلومات المفصح عنها بالملائمة والمصداقية وكذا خاصية القابلية للمقارنة والثبات بدرجة متوسطة .

عدم وجود علاقة ارتباط بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وجودة.

المعلومات في القوائم المالية على مستوى مؤسسات الدراسة مما يعني ثبوت فرضية الدراسة.

يمكننا القول أننا لا نستطيع تعميم النتائج على كافة المؤسسات الجزائرية فقد اقتصرت دراستنا على عدد معين من المؤسسات الاقتصادية.

5– دراسة : سفير محمد سنة 2009 تحت عنوان **الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير المركز الجامعي يحي فارس بالمدية** بحيث تهدف الدراسة إلى :

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي و اختبار الفرضيات المتبناة.

التعرض للتجربة الجزائرية في السعي نحوى التوحيد الدولي.

إبراز أهمية الإفصاح في المؤسسة والمعلومات التي يوفرها.

تمثلت عينتها في طلبة من نفس التخصص محاسبيين و محافظي حسابات مسؤولي بعض المؤسسات و إداريين من مجمع صيدال . و تم اعتماد الاستبيان لجمع المعلومات و استخدام برنامج spss لتحليل البيانات وفق المنهج الوصفي التحليلي و قد كان من ابرز نتائجها ما يلي :

يتأثر الإطار المحاسبي الجزائري وعملية الإفصاح عن المعلومات بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية السائدة، ومن ثم فانه مـن الضروري للمؤسسات الجزائرية أن تواكب تلك التغيرات تجاوبا وتفاعلا يتناسب مع وحجم وأهمية وسرعة تلك التغيرات، سواء على المستوى الأكاديمي أو التطبيقي. وهذا يتطلب إعادة تقييم الموقف المهني والأكاديمي ليتوافق مع المتطلبات الحالية والمتوقعة في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة.

6- دراسة أمينة فداوي سنة 2017 تحت عنوان " **مدى التزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2014-2015)** .

وهي عبارة عن مقال منشور في "مجلة الباحث" العدد 2017/17 بحيث هدفت الدراسة الى اختبار مدى تواجد مؤشرات ذات دلالة معنوية على التزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح خلال فترة (2015/2014) .

تمثلث عينتها في خمس شركات و هي الشركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر :

- اليانس للتأمينات .
- الاوراسي للفندقة .
- مجمع صيدال.
- بيوفارم .
- مجمع الرويبة .

و قد تم اعتماد طريقة المتغيرات العشوائية عن جدول يحتوي على بنود متطلبات الإفصاح و الشفافية معتمدين على المعايير المحاسبية الدولية و الدراسات السابقة و المعيار المحاسبي المالي المتخذ من طرف الجزائر لجمع البيانات و تطبيق بعض الإحصائيات من برنامج spss للحزمة الاجتماعية الإحصائية لدراسة و تحليل البيانات وفق المنهج الوصفي التحليلي .

وقد كان من ابرز نتائجها :

إن النسبة الإجمالية لالتزام الشركات بمتطلبات الإفصاح خلال الفترة المدروسة قدرت ب 63 % الا ان هذه النسبة متفاوة من شركة لأخرى بحيث أن أعلى نسبة سجلتها شركة الرويبة تليها الاوراسي ثم صيدال أما ادنى نسبة كانت من نصيب اليانس للتأمينات ، و بعد إجراء اختبار ثنائي الحد على إجمالي المتغيرات الوهمية تبين وجود مؤشرات ذات دلالة معنوية على التزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة 2015/2014 .

7- دراسة

دواق سميرة ، بالعجوز حسين تحت عنوان "**الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات الجزائرية دراسة حالة الشركات المدرجة في البورصة خلال فترة (2015-2017)** .

عبارة عن دراسة منشورة في مجلة " العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية " المجلد 11/ العدد 02(2018) ص 233-247 .

بحيث هدفت الدراسة إلى اختبار مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة الجزائر بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق ما جاء به المعيار المحاسبي الدولي (1) ias خلال الفترة (2017/2015) .

تمثلث عينة الدراسة في 05 شركات المدرجة في بورصة الجزائر :

مجمع صيدال ، اليانس للتأمينات ، الاوراسي للسياحة و الفندقة ، بيوفارم ، و شركة رويبة .

و تم استخدام أداة الدراسة و هي عبارة عن مؤشر مكون من 70 بند من 6 متطلبات خاصة بالإفصاح لقياس نسبة الالتزام في تطبيق الإفصاح اعتمادا على المعايير المحاسبية الدولية و ذلك من خلال تطبيق اختبار ثنائي الحد و بعد تحليل البيانات إحصائيا كانت نتائج الدراسة أن :

التزام الشركات المساهمة المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي ايجابية و قدرت ب 59% .

الدراسات بالغة الأجنبية

1- دراسة Mounir bouadam و Mouhamed larbighouzi تحت عنوان

Disclosure and Transparency in Algerian companies: the elusive reality

عبارة عن مقال منشور في مجلة

Journal of Financial, Accounting and Managerial Studies

ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147 Vol 06, Number 04 – December 2019

بحيث هدفت الدراسة إلى تبيان واقع بالإفصاح و الشفافية في الشركات الجزائرية و توضيح أهمية كل منهما على مختلف الجوانب التي تدعم تطور هاته الشركات .

تمثلث عينة الدراسة في بيانات عام 2017 لسبع شركات خمسة منها مدرجة في بورصة الجزائر مستخدمين اداة او منهج ستاندر اند بورز لتحديد متوسط نتائج الافصاح و الشفافية كمتغير تابع لكل من الحجم ، الرافعة المالية

، غياب او اختلاف المعايير الحاسبية و الشكل القانوني لشركة . متبعين المنهج الوصفي التحليلي و قد كان من ابرز نتائجها :

أن متوسط نتائج الكشف والشفافية في الشركات قيد الدراسة منخفضة، مما يتطلب العديد من التحسينات عن طريق تعزيز التطبيق لوائح إدارة الشركات من خلال تنظيم وتحسين أكثر صرامة الحماية القانونية للمستثمرين في هذه الشركات.

تظهر النتائج الإضافية التأثير الإيجابي لحجم الشركة على مستويات الكشف والشفافية، في بالإضافة إلى الأثر السلبي لغياب أو اختلاف تطبيق قواعد معايير الإبلاغ المالي الدولية المتعلقة بالنوعية والمبلغ

المعلومات التي تم الكشف عنها.

اعتبار الجزائر بلد قانون مكتوب يُلقى باللوم على نظام المحاسبة المحلي في الافتقار إلى الدعم القانوني

استخدام المعايير الدولية للإبلاغ المالي، مما يعوق الكشف عن معلومات إضافية غير مطلوبة

ويجعل الشركات عرضة للتقاضي.

2- دراسة

Loc Dong Truong 1,* , Thai Xuan Le 2 and H. Swint Friday 3

تحت عنوان

The Influence of Information Transparency and Disclosure on the Value of Listed Companies: Evidence from Vietnam

و هي عبارة عن مقال منشور في مجلة

MDPI (journal of risk and financial management) 2022.15(8).345

بحيث هدفت الدراسة الى تاثير الافصاح و شفافية المعلومات على سوق الاوراق المالية الفيتنامية .

تمثلث عينة الدراسة في بيانات وثائق 430 شركة مدرجة في بورصة hose و hanoi stocke exchanges للفترة الممتدة بين 2014 حتى 2016 مستخدمين اداة gmm (معمم طريقة اللحظات)

و من ابرز نتائج هذه الدراسة :

أن مستوى الشفافية والإفصاح عن الشركات له تأثير إيجابي كبير على قيمة الشركة كما تم قياسها بواسطة Tobin's Q

3- دراسة

Alan Robert Cerf سنة 1961 **بعنوان** "**CorporateReporting and Investment Decision**" **عبارة عم مقال منشور في** برنامج بحوث المحاسبة العامة ، معهد البحوث التجارية والاقتصادية ، جامعة كاليفورنيا ، 1961.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى إفصاح الشركات المدرجة في بورصة نيويورك للأوراق المالية لفترة 1961 ومدى كفاية متطلبات الإفصاح المعدة من قبل لجنة الأوراق المالية والبورصات وقوانين ولاية نيويورك والرابطة الوطنية لتجار الأوراق المالية للمستثمرين، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قام الباحث بدراسة 527 تقريراً سنوياً مستبعداً منها تقارير شركات السكك الحديدية والمرافق العامة والبنوك وشركات العقارات وشركات التمويل وشركات التأمين وشركات الاستثمار وجميع الشركات الأجنبية، كما ناقش الباحث في هذه الدراسة العوامل التي لها تأثير على كفاية الإفصاح المحاسبي وأعد مؤشراً للإفصاح يتكون من 31 بنداً تم تحديدها باحتمال ارتباطها بزيادة الإفصاح المحاسبي في تقارير شركات عينة الدراسة، إلا أن الباحث قام باختبار أول أربعة بنود فقط (تسجيل الشركة في بورصة الأوراق المالية، حجم الأصول، ملكية السهم، الربحية). وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج ،أبرزها ميول الشركات المدرجة في بورصة نيويورك إلى توفير معلومات أكثر ملاءمة من الشركات غير المدرجة، وأن تقارير الشركات الكبيرة من حيث . الأصول وحملة الأسهم أكثر إفصاحاً من تقارير الشركات الصغيرة.

4- دراسة

الباحثان :

- SashoNaumoski
- Arsov،Aleksandar

من كلية الاقتصاد بجامعة قوس ديلساف delcevGoce بمقدونيا سنة ،2014 **بعنوان** " **Transparency and disclosure practices in sometransitionaleconomies**.

عبارة عن مقال منشور في مجلة

European Journal of Business and Management ISSN 2222-1905 (Paper) ISSN 2222-2839 (Online) Vol.6, No.16, 2014

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مستوى الإفصاح والشفافية في الأسواق المالية لدول البلقان،باستعمال منهجية ستاندرد بورز، بالبحث عن توفر 98 بند في التقارير المالية لسنة .2012

وشملت الدراسة 134 شركة خاصة مدرجة، منها 49 شركة من مقدونيا، 43 من كرواتيا، و42

من صربيا.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج أبرزت تحسن تدريجي في مستوى الإفصاح في هذه الأسواق،في حدود ،50% غير أنها تبقى متأخرة عن الأسواق المالية المتطورة، فيما تمت الإشارة إلى أن أفضل مستويات الإفصاح كان في المؤسسات التي تنتمي للقطاع المالي، أما أهم النقائص التي تمت ملاحظتها ، فتمثلت في قلة المعلومات المفصح عنها حول الجوانب المتعلقة بالحوكمة والتسيير.

5- دراسة

Issam IZZA سنة 2013 بعنوان

Etude empirique sur la transparence de l'information financière divulguée

des sociétés cotées à la bourse des valeurs de CASABLANCA

يأتي هذا المقال من أطروحتنا: "شفافية المعلومات المالية وقضية قرار الاستثمار للشركات المدرجة في البورصة القيم الدار البيضاء "، أطروحة دكتوراه في علوم الإدارة ، جامعة نيس صوفيا أنتيبوليس ، ديسمبر 2011.

تهدف الدراسة الكشف عن الحاجة والأهمية والتصور المعلومات المالية من المستثمرين من خلال المعلومات المنشورة في التقارير السنوية لعينة من 59 شركة مدرجة في أسهم الدار البيضاء (باستثناء البنوك وشركات التأمين والتمويل).

تمتلث عينة الدراسة في 59 شركة مدرجة في أسهم الدار البيضاء استخدم اداة الاستبيان في جمع المعلومات و اتبع المنهج الوصفي التحليلي للوصول الى النتائج التي تمثلث في :

توفير المعلومات الطوعية في التقارير السنوية للشركات المدرجة في بورصة الدار البيضاء لا تتوافق مع الطلب (أو المعلومات) للمحللين الماليين المغاربة. الفرضية 1 مرفوضة.

تقدم الشركات الكبيرة طواعية معلومات أكثر من غيرها (هناك هناك علاقة إيجابية بين حجم الشركة ودرجة الشفافية). الفرضية 2 مقبولة.

6- دراسة

(vothithuytrang . nguyencongphuong) 2015

بعنوان :

thedisclosure in the annual reports by the listedcompanies on the ho chi minh 'hose' stock exchanges

تهدف هذه الدراسة الى قياس مستوى الافصاح في التقارير السنوية للشركات المدرجة في بورصة هوشي منه فيتنام .

تمثلث عينة الدراسة في 260 شركة مدرجة لي البورصة للسنة المالية 2013 بحيث تم استعمال مؤشر يتكون من 94 بند من متطلبات الافصاح حسب المعايير المحاسبية حيث أكد الباحثين أهمية هذا المؤشر في قياس مستوى الافصاح في القوائم المالية للشركات مل الدراسة .

و خرجت الدراسة بنتيجة مفادها ان نسبة تطبيق متطلبات الافصاح كانت جد منخفضة قدرت 23.9% بحيث ارجع الباحثين ان انعدام وجود القوانين و الأنظمة الرقابية التي تعنى بالافصاح و هذا ما جعل النسبة منخفضة مما يؤثر على شفافية القوائم المالية .

7- دراسة

BenkwameAgyei-Mensah2012

بعنوان

the impact of adopting international accountingstandards 1 (IAS1) in Ghana : the extent of disclosures, and theirrelationship to corporatecharacteristics.

عبارة عن مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر منشورة في مجلة

African Journal of Business Management Vol.6 (44), pp. 10896-10905, 7 November 2012

بحيث هدفت الدراسة الى فحص مدى الافصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة غانا وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1) .

و تمثلث عينت الدراسة في الشركات المدرجة ببورصة غانا حيث تم اعتماد فهرس لمقاييس الافصاح فإذا تم تطبيقها تكون هناك درجة عالية من الافصاح و العكس صحيح وفق المنهج الوصفي التحليلي .

و خرجت الدراسة بنتائج مفادها ان مستوى الافصاح في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة غانا للأوراق المالية نسبته 60.9% و هذا ما يثبت في رأي الباحث ان معظم الشركات المدرجة في بورصة غانا لا تمتثل الى حد كبير لمتطلبات الافصاح المحاسبي وفقا للمعيار المحاسبي الدولي (1).

الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية :

من خلال استعراض أوجه الاختلاف و الاتفاق بين الدراسات السابقة نشير ان الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيسي و هدفها العام الا أنها تختلف عنها في عدة جوانب تمثل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة وهي :

1- تضمنت هذه الدراسة ربط المشكلة البحثية بالمتغيرات المعاصرة .

2- استخدمت هذه الدراسة مدخلين بحثيين (المدخل الكمي / المدخل الكيفي) و ذلك لتكوين فكرة دقيقة عن مشكلة الدراسة ، كما تضمنت تنوعا في منهج الدراسة لتشمل المنهج الوصفي و التحليلي .

3- لم تقتصر هذه الدراسة على عينة واحدة فقط بل تضمنت مجموعة من العينات لضمان تشخيص الواقع بدقة.

4- تعددت ادوات هذه الدراسة حيث شملت القوائم المالية و التقارير المالية و تقارير مجالس الادارة و المراقبين و المحاسبين و المعايير المحاسبية و ذلك من اجل جمع بيانات بدقة اكبر .

ومن العرض السابق يتضح ان هذه الدراسة عالجت فجوة علمية متعددة الجوانب بتطرقها لموضوع الالتزام بمبدأ الافصاح و الشفافية في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر و شمول عينتها لخمسة شركات و تعدد أدواتها بين تقارير و قوائم و استخدام المنهج الوصفي التحليلي .

جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة :

مما لاشك فيه ان الدراسة الحالية استفادت كثيرا مما سبقها من الدراسات ، و حاولت ان توظف كثيرا من الجهود السابقة للوصول الى تشخيص دقيق للمشكلة و معالجتها بشكل شمولي ، و من جوانب الاستفادة العلمية للدراسات السابقة ما يلي :

1. استفادت الدراسة الحالية من جميع الدراسات السابقة في الوصول الى الصياغة الدقيقة لعنوان البحث الموسوم ب " مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة الجزائر بمبدأ الافصاح و الشفافية " .

2. استفادت الدراسة الحالية من جميع الدراسات السابقة في الوصول الى المنهج الملائم لهذه الدراسة .

3. وظفت الدراسة الحالية توصيات و مقترحات الدراسة السابقة في دعم مشكلة الدراسة و أهميتها خصوصا دراسة " دواق سميرة ، بالعجوز حسين تحت عنوان "الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات الجزائرية دراسة حالة الشركات المدرجة في البورصة خلال فترة (2015-2017) .

4. استفادت الدراسة الحالية من دراسة "أمينة فداوي سنة 2017 تحت عنوان " مدى التزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الافصاح المحاسبي خلال الفترة (2014-2015) "

و دراسة "" دواق سميرة ، بالعجوز حسين تحت عنوان "الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات الجزائرية دراسة حالة الشركات المدرجة في البورصة خلال فترة (2015-2017) " في صياغة ادوات الدراسة

5. استفادت الدراسة الحالية من دراسة "دراسة واضح صالح سنة 2020/2019 أطروحة لنيل شهادة دكتوراه بعنوان أثر تبني معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للحد من التهرب الضريبي بعد تبني النظام المحاسبي المالي – .دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية و دراسة "دراسة لخضر رينوبة ' أعمر عزاوي سنة 2018 عبارة عن مقال بعنوان الافصاح و الشفافية كأداة لتعزيز الاتصال المالي في سياق حوكمة الشركات "دراسة ميدانية " ، في إثراء الاطار النظري.

6. استفادة الدراسة الحالية من دراسة Alan Robert Cerf سنة 1961 بعنوان " CorporateReporting and Investment Decision"و دراسة " دواق سميرة ، بالعجوز حسين تحت عنوان "الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات الجزائرية دراسة حالة الشركات المدرجة في البورصة خلال فترة (2015-2017) . في صياغة التصور المقترح .

خلاصة :

تمكنت من خلال هذا الفصل الى التطرق الى مختلف الدراسات السابقة و تبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية و في الجانب النظري الى مختلف مفاهيم المتعلقة بمبدأ الافصاح و الشفافية و اهم النقاط التي توضح متطلبات تطبيق هذا المبدأ بحيث استخلصنا أن :

- ❖ الافصاح و الشفافية من اهم مبادئ الحوكمة .
- ❖ الافصاح و الشفافية اهم اسباب جودة المعلومات المحاسبية .
- ❖ العلاقة التكاملية بين الافصاح و الشفافية التي تمنح المستخدمين صورة واضحة و فعالة في اتخاذ قراراتهم المستقبلية .

الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية

الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية

تمهيد :

بعد ما تم الانتهاء من الجانب النظري لهذا الموضوع سأحاول في هذا الفصل القيام بدراسة تطبيقية للربط بين الجانب النظري و التطبيقي و الهدف منها هو الإجابة عن فرضيات الدراسة و الخروج بنتائج تبين مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة الجزائر بتطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية خلال السداسي الأول من سنة 2022 و ذلك عن طريق عدة طرق منها إحصائية و تحليلية لنقف فيما بعد على قبول او رفض الفرضيات و استخلاص النتائج .

–

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي للدراسة

المبحث الأول : لمحة عن بورصة الجزائر

المطلب الأول : بورصة الجزائر

تعود فكرة إنشاء بورصة الأوراق المالية في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي أعلن عنها عام 1987 ودخلت حيز التطبيق عام 1988، أما التحضير الفعلي لإنشاء هذه البورصة، فكان ابتداء من سنة 1990، وفي نفس الوقت صدرت قوانين اقتصادية عن استقلالية المؤسسات العمومية وصناديق المساهمة وقسم رأس المال المؤسسات العمومية الاجتماعي، حيث اتخذت الحكومة عدة إجراءات بعد أن تحصلت معظم المؤسسات الحكومية على استقلاليتها وكذلك إنشاء صناديق ومن جملة هذه الإجراءات إنشاء مؤسسة تسمى شركة القيم المنقولة S.VM مهمتها تشكل إلى حد كبير مهمة البورصة في الدول المتقدمة ولقد تأسست هذه الشركة بفضل صناديق المساهمة الثمانية وقد قدر رأس مالها 320.000.00 دج ويديرها مجلس الإدارة المتكون من 08 أعضاء حيث أن كل عضو يمثل أحد الصناديق المساهمة، وقد عرفت الفترة (1990-1992) إصدار مرسومين تنفيذيين الأول رقم 169 الصادر في 21 ماي 1991 يشمل تنظيم العمليات على القيم المنقولة والثاني رقم 17791- يوضح أنواع وأشكال القيم المنقولة وكذا شروط الإصدار من طرف شركات رأس المال. أما في الفترة (1992-1999) مرت شركة القيم المنقولة S.VM بمرحلة حرجة ناجمة عن ضعف رأس مالها الاجتماعي والدور غير الواضح الذي يجب أن تلعبه وفي فيفري 1992 تم رفع رأس مالها إلى 9.320.000.00 دج كما تم تغيير اسمها وأصبحت تسمى بورصة القيم المتداولة (B.V.M: Bourse des Valeurs Mobilières)، وبموجب هذين المرسومين التشريعيين تم تكريس انطلاق عملية تأسيس بورصة الجزائر حيث نص المرسوم الأخير 17-10-93 على إنشاء لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة COSOB وشركة تسيير القيم المنقولة BM حيث كان الافتتاح الرسمي والفعلي لها يوم 17 ديسمبر 1997 بمقر الغرفة الوطنية للتجارة بالجزائر العاصمة وتحتوي بورصة الجزائر على لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (COSOB). شركة تسيير بورصة القيم المنقولة (SGBV): مؤسسة سوق المالية وهي شركة ذات أسهم برأس مال قدره حاليا 475.200.000 دج، الوسطاء في عملية البورصة (IOB): وتشمل مؤسسات الاستثمار المؤتمن المركزي (PB): الجزائر للمقاصة.

المطلب الثاني : الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

الجدول رقم 1 : من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع بورصة الجزائر

يوضح الشركات المدرجة في بورصة الجزائر . https://www.sgbv.dz/ar/?page=ligne_societe

الرقم	اسم الشركة	الرمز في البورصة	القطاع/الفئة	القيمة الاسمية دج	عدد الأسهم
1	مجمع صيدال	SAI	الصناعة الصيدلانية	250	10000000
2	الاوراسي للفندقة	AUR	الفندقة	250	6000000
3	اليانس للتأمينات	ALL	التأمينات	200	9287217
4	بيوفارم	BIO	الصناعة الصيدلانية	200	25521875
5	اوم انفست	AOM	سياحة	100	4596030

- لمحة عن شركة (مجمع صيدال) :

تأسست الصيدلية المركزية الجزائرية في عام 1969 بموجب مرسوم رئاسي أسند لها مهمة ضمان احتكار الدولة لاستيراد وتصنيع وتسويق المواد الصيدلانية ذات الاستخدام البشري. وفي إطار مهامها الإنتاجية.

في سبتمبر 1999 : وبعد استيفاء شروط القبول المنصوص عليها في القواعد التنظيمية للبورصة. تم إدراج سند رأس المال لمجمع صيدال في جدول التسعيرة الرسمية . وقدر) مبلغ الإدراج ب 800 دينار جزائري).

المدير العام : رشيد زواني

المواصفات :

الاسم: المجمع الصناعي صيدال : القابضة العامة للكيمياء والصيدلة

- رأس المال الاجتماعي: 2.500.000.000 دينار جزائري أو ما يعادل 10000000 سهم بقيمة اسمية قدرها 250 دينار جزائري. - الكمية المعروضة: 2000000 سهم تمثل 20% من رأس المال الاجتماعي. - سعر العرض: 800 دينار جزائري

- فترة العرض : من 15 فبراير 1999 إلى 15 مارس 1999

– الوسيط في عمليات البورصة المرافق المؤسسية المالية العامة Sogefi

– الوسطاء في عمليات البورصة المكلفون بجمع أوامر الشراء: المؤسسة المالية العامة Sogefi، الراشد المالي. المؤسسة المالية للإرشاد والتوظيف Soficop و شركة توظيف القيم المنقولة SPDM.

2– شركة الاوراسي للفندقة :

تم افتتاح مؤسسة الأوراسي المصنفة 5 نجوم بتاريخ 2 مايو 1975 وكانت تعمل تحت وصاية وزارة السياحة والثقافة. وقد قامت الوزارة على تسيير المؤسسة من خلال الشركة الوطنية للسياحة والفندقة (SONATOUR) حتى عام 1977، ثم من خلال الشركة الجزائرية للسياحة والفندقة (ALTOUR) حتى عام 1979، وأخيراً من خلال الديوان الوطني للندوات والمؤتمرات (NCCB) حتى عام 1983.

اختيرت مؤسسة الأوراسي بقرار من المجلس الوطني لمساهمات الدولة في فبراير 1998 لإدراجها في البورصة وطرح ما لا يتجاوز 20 % من رأس مالها للاكتتاب العام. وفي يونيو 1999 فتحت مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي رأس مالها عن طريق العرض العلني للبيع. ومثل مبلغ العرض 480 مليون دينار جزائري، أو ما يعادل 20% من رأس المال الاجتماعي.

في 14 فبراير 2000 : وبعد استيفائه شروط القبول المنصوص عليها في القواعد التنظيمية للبورصة، تم إدراج سند رأس المال لمؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي في جدول التسعيرة الرسمية. (وقدر مبلغ الإدراج بـ400 دينار جزائري)

الرئيس المدير العام : عبد القادر العمري

المواصفات :

– الاسم: مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي – الفنشيء: المؤسسة القابضة العامة للخدمات

– رأس المال الاجتماعي : 1.500.000.000 دينار جزائري أو ما يعادل 6000000 سهم بقيمة اسمية قدرها 250دينار جزائري.

– الكمية المعروضة : 1200000 سهم تمثل 20% من رأس المال

– سعر العرض: 400 دينار جزائري

– فترة العرض : من 15 يونيو 1999 إلى 15 يوليو 1999

– الوسيط في عمليات البورصة المرافق: الراشد المالي

– الوسطاء في عمليات البورصة المكلفون بجمع أوامر الشراء: الراشد المالي، المؤسسة المالية العامة Sogefi. المؤسسة المالية للإرشاد والتوظيف Soficop وشركة توظيف القيم المنقولة SPDM

3– شركة اليانس للتأمينات :

أليانس للتأمينات هي شركة ذات أسهم برأسمال مبدئي قدره 500 مليون دينار جزائري، أنشئت في يوليو 2005 من قبل مجموعة من المستثمرين الوطنيين.

في نوفمبر 2010 شرعت أليانس للتأمينات في زيادة رأس مالها عن طريق العرض للاكتتاب. وانصب مبلغ العرض على 31 % من رأس المال الاجتماعي، أي ما نسبته 1.44 مليار دينار مقسمة إلى 1804511 سهم. في مارس 2011 : بعدما استوفي شروط القبول المنصوص عليها في القواعد العامة لبورصة الجزائر، تم إدراج سند رأس المال لشركة أليانس للتأمينات في جدول التسعيرة الرسمية بتاريخ 7 مارس 2011.

وقدر سعر الإدراج 830 دينار جزائري.

الرئيس المدير العام: خليفاتي حسان

المواصفات :

العرض العلني الاكتتاب – الاسم: أليانس للتأمينات

– رأس المال الاجتماعي : 2205714180 دينار جزائري، موزعة على 5804511 سهم بقيمة اسمية قدرها 380دينار جزائري.

– الكمية المعروضة: 1804511 سهم. تمثل 31% من رأس المال. – سعر الإصدار: 830 دينار جزائري

– فترة الاكتتاب من 2 نوفمبر 2010 إلى 1 ديسمبر 2010.

– الوسيط في عمليات البورصة المرافق القرض الشعبي الجزائري (CPA)

– الوسطاء في عمليات البورصة المكلفين بجمع أوامر الشراء: البنك الوطني الجزائري البنك الخارجي الجزائري. بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، صندوق التوفير والاحتياط، القرض الشعبي الجزئري، بي إن بي باريبا ،الجزائر، سوسيتيه جنرال الجزائر

4– شركة بيوفارم :

هو مجمع صناعي وتجاري ينشط منذ سنة 1991 في مختلف مجالات الصناعة الصيدلانية بما فيها الإنتاج، الاستيراد، التوزيع بالجملة، التوزيع على الصيدليات الخدمات اللوجستية، الترويج والمعلومات الصحية. يقدر رأس

ماله بـ 104.375.000.5 دج مقسم إلى 25.521.875 بقيمة إسمية تقدر بـ 200 دج للسهم الواحد، تم إدراج أسهم المجمع (20%) من الأسهم لأول مرة في بورصة الجزائر في أفريل 2016 . ويسيطر المجمع على 6 فروع كما يساهم بنسبة 30% في رأس مال BIOPHARM Investment وهي مؤسسة تمثل المجمع في المؤسسات التي سيتم إنشاؤها مع الشركاء.

Biopharm،مختبر الأدوية الجزائري، هي مجموعة صناعية وتجارية استثمرت في أوائل التسعينيات في قطاع الأدوية والتي لديها اليوم وحدة إنتاج ذات معايير دولية وشبكة توزيع لتجار الجملة والصيدليات.

في مارس 2016،كانتBiopharm ثالث شركة خاصة تدخل بورصة Alger9. في نفس العام،استحوذت مجموعة Cevitalعلى 5٪ من رأسمال Biopharm من خلال بورصة Alger10.

5- شركة اوم انفست :

أوم انفست هي شركة مساهمة متخصصة في دراسة وتطوير واستغلال المشاريع السياحية في محطات المياه المعدنية . كما تشارك مع المراكز الدولية الأخرى للتنمية وتميز الوجهات في تطوير الدراسات لبناء الوجهات السياحية بامتياز ولتطوير قطاع السياحة في الجزائر. أنشئت في عام 2011.

المواصفات :

رمز الترقيم ISIN DZ0000010060

الترميز في البورصة.AOM

فئة الأسهم: أسهم عادية. إجراءات الإدراج الإجراء العادي.

السعر المرجعي : 297 دج.

عتبة صفقات الحجوم 5 ماليين دينار.

سوق الإدراج السوق الشركات الصغيرة والمتوسطة.

طريقة الإدراج بالتثبيت.

مرقي البورصة RMG Consulting Algeria

المطلب الثالث : عينة و حدود الدراسة

مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من جميع شركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر بحيث تشمل عينة الدراسة الاحصائية خمس شركات مساهمة أي أن العينة تشكل ما نسبته 100% من مجتمع الدراسة .

الحدود الزمانية و المكانية :

بخصوص الحدود الزمانية لهذه الدراسة فيه تتمثل في السداسي الأول من سنة 2022 .

الحدود المكانية تتمثل في مختلف المواقع الالكترونية الرسمية للشركات و موقع البورصة .

المبحث الثاني : مصادر بيانات الدراسة

المطلب الأول : بيانات استعملت للدراسة الإحصائية

من اجل الوصول إلى بيانات أكثر دقة سوف يتم الاعتماد في هذه الدراسة على عدة مصادر لجمع البيانات بحيث أن الدراسة الحالية تعتمد على القوائم المالية ، تقارير مجلس الادارة ، تقارير محافظي الحسابات تقارير التسيير الصادرة عن الشركات المدرجة في البورصة خلال فترة السداسي الأول من سنة 2022 و قد تم الحصول على هذه البيانات بالاطلاع على المواقع الالكترونية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر و الموقع الرسمي للبورصة .

المطلب الثاني : بيانات استعملت في التحليل و المقارنة (معايير و قوانين و تشريعات)

1- معايير المحاسبة الدولية :

معيار رقم 01 : المتعلق بما يجب الإفصاح عنه في القوائم المالية : ميزانية – حساب النتيجة – التغير في الأموال الخاصة – الملاحق

– معيار رقم 07 : يلزم بالإفصاح عن التغيرات الفعلية في النقدية و النقدية المعادلة في قائمة التدفقات النقدية .

– معيار رقم 34 : المتعلق بعرض القوائم المؤقتة أي المرحلية بحيث يتم إعدادها في فترات اقل من سنة .

المعيار المحاسبي 24 :الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة .

2 – النظام المحاسبي المالي الجزائري القانون 07/11 المؤرخ في 2007/11/25 :

المادة 25 : تعد الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون الكشوف المالية سنويا على الأقل.

تتضمن الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة :

– الميزانية– حساب النتائج– جدول سيولة الخزينة– جدول تغير الأموال الخاصة– ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

يحدد محتوى وطرق إعداد الكشوف المالية عن طريق التنظيم.

المادة 26 : يجب أن تعرض الكشوف المالية بصفة وفية الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، ويجب أن تعكس هذه الكشوف مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات الكيان وآثار الأحداث المتعلقة بنشاطه.

المادة 27 : تضبط الكشوف المالية تحت مسؤولية المسيرين وتعد في أجل أقصاه أربعة (4) أشهر من تاريخ قفل السنة المالية المحاسبية، ويجب أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي قد ينشرها الكيان. المادة 28 : تعرض الكشوف المالية لزوما بالعملة الوطنية.

المادة 29 : توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة.

يتضمن كل قسم من أقسام الميزانية، وحساب النتائج، وجدول تدفقات الخزينة إشارة إلى المبلغ المتعلق بالقسم الموافق له في السنة المالية السابقة .

3– القانون التجاري الجزائري :

المادة 627 : المرسوم التشريعي رقم 93–08 م في 25 ابريل 1993 يتعين على القائمين بالإدارة و مجموع الأشخاص المدعوين لحضور اجتماعات مجلس الادارة كتم المعلومات ذات الطابع السري أو التي تعتبر كذلك .

المادة 677 : م.ت ر 93–08 م.1993/04/25 يجب على مجلس الادارة او مجلس المديرين ان يبلغ المساهمين أو يضع تحت تصرفهم قبل ثلاثين يوما من انعقاد الجمعية العامة الوثائق الضرورية لتمكينهم من إبداء الرأي عن دراية و إصدار قرار دقيق فيما يخص ادارة أعمال الشركة .

المادة 680 : م.ت.ر 93–08 م 1993/04/25 يحق لكل مساهم أن يطلع خلال 15 يوما السابقة لانعقاد الجمعية العامة العادية على ما يلي :

1- جرد جدول حسابات النتائج و الوثائق التلخيصية و الحصيلة و قائمة القائمين بالإدارة و بمجلس الادارة و مجلس المديرين و المراقبة .

- تقرير مندوبي الحسابات التي ترفع للجمعية

- المبلغ الإجمالي المصادق على صحته من مندوبي الحسابات ، و الأجور المدفوعة للأشخاص المحصلين على أعلى اجر مع العلم إن عدد هؤلاء الأشخاص يبلغ 5 .

القوانين و التشريعات التي تنظم عمل البورصة :

لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها COSOB

الدور:

تتمثل مهام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (COSOB) في تنظيم ومراقبة سوق القيم المنقولة، ولا سيما من خلال الحرص على:

-حماية المستثمرين في القيم المنقولة؛

-السير الحسن وشفافية سوق القيم المنقولة.

التزامات الإفصاح عن المعلومات من جانب الجهات المصدرة عند إصدار القيم المنقولة من أجل اللجوء العلني للادخار، وعند القبول في البورصة أو العروض العلنية.

شروط الإدراج في بورصة الجزائر :

- يجب أن تكون الشركة منظمةً قانونياً على شكل شركة ذات أسهم(SPA) ؛

-أن يكون لديها رأس مال مدفوع بقيمة دنيا تساوي خمسة ملايين دينار (5000000 دينار جزائري)؛

-أن تكون قد نشرت الكشوف المالية المعتمدة للسنوات المالية الثلاثة السابقة للسنة التي تم فيها تقديم طلب القبول.

-أن تقدم تقريراً تقييمياً لأصولها يُعدّه عضو في الهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين، من غير محافظ حسابات الشركة، أو أي خبير آخر بحيث تعترف اللجنة بتقريره التقييمي، على أن لا يكون عضواً في هذه الأخيرة.

-أن تكون قد حققت أرباحاً خلال السنة السابقة لطلب القبول، ما لم تعفيها اللجنة من هذا الشرط؛

-يجب على الشركة إحاطة اللجنة بكل عمليات التحويل أو البيع التي طرأت على عناصر من الأصول قبل

عملية الإدراج.

-إثبات وجود هيئة داخلية لمراجعة الحسابات تكون محل تقدير من قبل محافظ الحسابات في تقريره عن الرقابة الداخلية للشركة.

-وإن لم يوجد ذلك، فيجب على الشركة المبادرة إلى تنصيب مثل هذه الهيئة خلال السنة المالية التالية لقبول سنداتها في البورصة.

-ضمان التكفّل بعمليات تحويل السندات.

-تسوية النزاعات الكبرى بين المساهمين والمؤسسة.

-العمل على الامتثال لشروط الكشف عن المعلومات.

-الطرح للاكتتاب العام سندات رأس المال بما يمثل 20٪ على الأقل من رأس مال الشركة، في موعد لا يتجاوز يوم الإدراج.

-ينبغي أن توزع سندات رأس المال المطروحة للاكتتاب العام على مائة وخمسين (150) مساهما كحد أدنى، في موعد لا يتجاوز تاريخ الإدراج.

المطلب الثالث : ادوات الدراسة

قصد اختبار فرضيات الدراسة و الوصول الى إجابة واضحة عليها قمت بتحويل المعطيات و المعلومات المحصل عليها من الشركات محل الدراسة من خلال القوائم المالية و مختلف التقارير الصادرة من هذه الشركات خلال السداسي الأول من سنة 2022 من متغيرات وصفية (qualitative variables) إلى متغيرات وهمية (dummy variables) وفقا لهذه الطريقة تم اختيار مجموعة من البنود لمتطلبات الإفصاح و الشفافية استنادا للدراسات السابقة و معايير المحاسبة الدولية و النظام المحاسبي المالي السابقة الذكر و تم ايضا اعتماد أسلوب التحليل و الاستنتاج للخروج بإجابة واضحة لمختلف فرضيات الدراسة .

الجدول رقم 02 : مؤشر يبين بنود متطلبات الافصاح و الشفافية و تطبيقها في كل شركة من الشركات المدرجة في البورصة الجزائرية

متطلبات الافصاح	رقم	بنود الافصاح	الافصاح في القوائم المالية				
			اليانس للتأمينات	مجمع صيدال	بيوفارم	فندق الاوراسي	Spa aom للاستثمار
المعلومات الخاصة بالافصاح و الشفافية لعامة	1	تسمية الشركة	1	1	1	1	1
	2	الشكل القانوني	1	1	0	1	1
	3	طبيعة النشاط	1	1	1	1	1
	4	المقر الاجتماعي	0	1	1	1	1
	5	رقم السجل التجاري للكيان المقدم للقوائم المالية	0	0	0	0	0
	6	الرقم الجبائي	1	0	0	0	0
	7	طبيعة القوائم المالية (فردية ، جماعية ، مدمجة)	1	1	1	1	1
	8	العملة المستخدمة في عرض القوائم	1	1	1	1	1
	9	الفترة الزمنية التي تغطيها القائمة	1	1	1	1	1
	10	الافصاح عن المعلومات تسمح بالمقارنة لسنوات السابقة	1	1	1	1	1
	11	اسم الشركة الام و تسمية المجمع الذي يلحق به الكيان	0	0	0	0	0
المعلومات التي يجب الافصاح والشفافية عنها في الميزانية	12	الاصول غير الملموسة	1	1	1	1	1
	13	الممتلكات و التجهيزات و المعدات	1	1	1	1	1
	14	المخزون	1	1	1	1	1
	15	الاصول المالية	1	1	1	1	1
	16	الذمم التجارية المدينة و الذمم المدينة الاخرى	1	1	1	1	0
	17	الذمم التجارية الدائنة و الذمم الدائنة الاخرى	1	1	1	1	0

	18	النقدية وما يعادلها	1	1	1	1	0
	19	حقوق الاقلية	1	1	1	1	1
	20	مخصصات الاهتلاك و المؤونات و خسائر القيمة	1	1	1	1	1
	21	راس المال الصادر و الاحتياطات	1	1	1	1	1
	22	وصف لطبيعة و غرض كل احتياطي	0	0	0	0	0
	23	فارق اعادة التقييم	1	1	1	1	1
	24	حصة الشركة المدمجة	0	1	1	1	1
	25	عدد الاسهم المصرح بها	0	0	0	0	0
	26	عدد الاسهم الصادرة و المدفوعة بالكامل	0	0	0	0	0
	27	عدد الاسهم المصدرة و غير المدفوعة بالكامل	0	0	0	0	0
	28	القيم الاسمية لكل نوع من الاسهم	0	0	0	0	0
	29	مطابقة لعدد الاسهم الغير مسددة	0	0	0	0	0
	30	ملكية الشركة لاسهمها او اسهم الفروع او الشركات الزميلة	0	0	0	0	0
	31	تسوية لعدد الاسهم غير مسددة في بداية و نهاية الفترة	0	0	0	0	0
المعلومات التي يجب الافصاح و الشفافية عنها في قائمة الدخل	32	الايرادات من المبيعات	0	1	1	1	0
	33	نتائج الانشطة التشغيلية	1	1	1	1	1
	34	تكاليف التمويل	1	1	1	1	1
	35	المنتوجات المالية	1	1	1	1	1
	36	الاعباء المالية	1	1	1	1	1
	37	مخصصات الاهتلاك و المؤونات و خسائر القيمة	1	1	1	1	1
	38	الضرائب و الرسوم و التسديدات المماثلة	1	1	1	1	1
	39	اعباء المستخدمين	1	1	1	1	1
	40	نتيجة الانشطة العادية	1	1	1	1	1

	41	تحليل الاعباء حسب الطبيعة او حسب النتيجة	0	1	0	0	1
	42	حصة الفوائد ذات الاقلية في النتيجة الصافية	1	1	1	1	0
	43	حصة المؤسسات المشاركة و المؤسسات المشتركة المدمجة	1	1	1	1	1
	44	العناصر الغير عادية (نواتج و اعباء)	1	1	1	1	1
	45	النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع	0	1	0	1	1
	46	النتيجة الصافية لكل سهم	0	0	0	0	0
المعلومات التي يجب الافصاح و الشفافية عنها في قائمة تدفقات الخزينة	47	التدفقات التي تولدها الانشطة العملياتية	0	0	0	1	0
	48	التدفقات التي تولدها انشطة الاستثمار	0	0	0	1	0
	49	التدفقات الناشئة عن انشطة النمويل	0	0	0	1	0
المعلومات التي يجب الافصاح و الشفافية عنها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية	50	النتيجة الصافية للسنة المالية	1	1	1	1	1
	51	الاثر التراكمي لتغيير السياسة المحاسبية	0	0	0	1	0
	52	الاثر الناتج عن تصحيح الاخطاء المسجل تاثيرها مباشرة كرؤوس الاموال	0	0	0	1	0
	53	اعادة تقييم التثبيتات	1	1	0	1	0
	54	زيادة راس المال	0	1	0	1	0
	55	القيمة الدفترية لكل فئة من الاسهم العادية لراس المال و علاوة الاصدار و كل الاحتياطات من بداية الفترة	0	0	0	0	0
	56	الحصص المدفوعة	1	0	0	1	0
جوانب اخرى من الافصاح و الشفافية الواجب عرضها ضمن	57	عبارة تقيد الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية	0	0	0	1	0
	58	اسس القياس المستخدمة	1	0	0	1	0

	59	السياسات المحاسبية المعتمدة	1	0	0	1	0
	60	الطريقة المتبعة في تقييم المخزون	0	0	0	0	0
	61	هدف الشركة في الاستمرارية من عدمها	1	1	0	0	0
	62	الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية	0	0	0	0	0
	63	الطرق المتبعة في اهتلاك الممتلكات و المعدات	0	0	0	0	0
	64	المعاملات مع الاطراف ذات العلاقة	1	1	0	0	0
	65	سياسات توزيع الارباح	1	0	0	0	0
	66	مقدار مكافئات مجلس الادارة	1	0	0	0	0
	67	اثر التحويلات للعملات الاجنبية	0	0	0	0	0
	68	المعلومات التي تخص تركيبة المؤسسة الام	1	0	0	0	0
	69	معلومات عن نسبة حصة ملكية الشركة و كذا نسبة حقيق التصويت في المنشات المستثمر فيها	1	0	0	0	0
	70	الالتزامات الطارئة و المحتملة	1	0	0	0	0

المصدر : بالاعتماد على الدراسات السابقة و المعايير المحاسبية الدولية و النظام المالي المحاسبي

– 2 بما ان طبيعة البيانات المتعلقة بالدراسة التي أصبحت على شكل متغيرات وهمية (D.M) لمتطلبات الافصاح و الشفافية و التي بلغت 70بند متعلقة بالافصاح و الشفافية . اي عبارة عن سلسلة من القيم ذات تكرارات (0.1) على مدى فترة السداسي الاول لسنة 2022 ، قمت بحساب النسب المئوية لكل شركة لتطبيق متطلبات الافصاح و الشفافية خلال السداسي الاول من سنة 2022.

الجدول رقم 03 : من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول 02 يبين نسب تطبيق بنود متطلبات الافصاح و الشفافية لكل شركة.

N°	متطلبات الافصاح	اليانس للتأمينات		مجمع صيدال		بيوفارم		الاوراسي		أ.و.م انفست		المجموع	
		N°	Rate	N°	Rate	N°	Rate	N°	Rate	N°	Rate	N°	Rate
1	متطلبات الافصاح العام	8	72.2 %	8	72.2 %	7	63.6 %	8	72.2 %	8	72.2 %	39	70.5 %
2	متطلبات الافصاح في الميزانية	11	55%	12	60%	12	60%	12	60%	9	45%	56	56%
3	متطلبات الافصاح في قائمة الدخل	11	73.3 %	14	93.3 %	12	80%	13	86.7 %	12	80%	62	82.7 %
4	متطلبات الافصاح في قائمة التدفقات	0	0.00 %	0	0.00 %	0	0.00 %	3	100 %	0	0.00 %	3	20%
5	متطلبات الافصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية	3	42.9	3	42.8 5%	1	14.3 %	6	85.7 %	1	14.3 %	14	40%
6	جوانب اخرى من الافصاح واجب عرضها في الملاحق	9	64.3 %	2	14.3 %	0	0.00 %	3	21.4 %	0	0.00 %	14	20%

المصدر : من إعداد الطالب استعانة بمعطيات الجدول 02

نظرا لطبيعة البيانات المتعلقة بالدراسة التي أصبحت على شكل متغيرات وهمية (D.M) لمتطلبات الافصاح و الشفافية و التي بلغت 70بند متعلقة بالافصاح و الشفافية . أي عبارة عن سلسلة من القيم ذات تكرارات (0.1) على مدى فترة السداسي الاول لسنة 2022 ، قمت بتطبيق اختبار ثنائي الحد (binomial test) الذي يتوافق مع طبيعة هذه البيانات لتطبيق متطلبات الافصاح و الشفافية خلال السداسي الاول من سنة 2022

مفهوم اختبار ثنائي الحد (binomial test) : هو توزيع لتجربة عشوائية لها ناتجان فقط أحدهما نجاح التجربة والآخر فشلها ويكون الشرط الأساسي أن احتمال النجاح لا يتأثر بتكرار التجربة. كالأسئلة التي تتم الإجابة عنها ب نعم أو لا .

و هو ما يتوافق مع طبيعة البيانات المتعلقة بالدراسة إذ أعطينا الفرضيات ترميز كالأتي :

نعم : تقوم الشركات المدرجة في بورصة الجزائر بنشر المعلومات المالية و المحاسبية بكل شفافية خلال فترة السداسي الاول من سنة 2022

لا : لا تقوم الشركات المدرجة في بورصة الجزائر بنشر المعلومات المالية و المحاسبية بكل شفافية خلال فترة السداسي الاول من سنة 2022 .

الجدول رقم 04 : جدول نتيجة اختبار ثنائي الحد لكل شركة مدرجة في بورصة الجزائر .

Test binomial

		Catégorie	N	Proportion observée	Proportion testée	Sig. exacte (unilatéral)
للتأمينات_اليانس	Groupe 1	نعم	42	,6	,3	,001
	Groupe 2	لا	28	,4		
	Total		70	1,0		
بيوفارم	Groupe 1	نعم	32	,5	,3	,044
	Groupe 2	لا	38	,5		
	Total		70	1,0		
صيدال_مجمع	Groupe 1	نعم	39	,6	,3	,001
	Groupe 2	لا	31	,4		
	Total		70	1,0		
الاوراسي_فندق	Groupe 1	نعم	45	,6	,3	,000
	Groupe 2	لا	25	,4		
	Total		70	1,0		
للاستثمار_Spa_aom	Groupe 1	نعم	29	,4	,3	,048
	Groupe 2	لا	41	,6		
	Total		70	1,0		

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss .

الجدول رقم 05 : نتيجة اختبار ثنائي الحد لمجموع الشركات المدرجة في لبورصة الجزائرية

Test binomial

		Catégorie	N	Proportion observée	Proportion testée	Sig. exacte (unilatéral)
الشركات محل الدراسة_	Groupe 1	نعم	187	,52	,3	,001
	Groupe 2	لا	163	,48		
	Total		350	1,0		

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

المبحث الثاني : تحليل النتائج و اختبار الفرضيات

المطلب الأول : اختبار الفرضية الأولى .

لاختبار الفرضية الأولى التي مفادها " تقوم الشركات المدرجة في بورصة الجزائر بنشر المعلومات المالية و المحاسبية بكل شفافية " خلال السداسي الأول من سنة 2022 .

من خلال الجدول رقم 03 كما هو موضح قد قمت بحساب النسب المئوية التي توضح قيام الشركات بنشر المعلومات المالية و المحاسبية بكل شفافية ، بحيث نجد أن معظم الشركات المدرجة في بورصة الجزائر تلتزم بنشر المعلومات التي تتضمنها قائمة الميزانية بنسبة تفوق 50% ما عدا شركة أوم أنفست التي قدرت نسبتها ب 45% خلال فترة السداسي الأول من سنة 2022 و نلاحظ ايضا من خلال الجدول أن النسبة المئوية الإجمالية لنشر الشركات لهذه المعلومات قد قدرت بـ 56% بحيث أن هذا المتطلب يتكون من 20 بند من بنود الإفصاح و الشفافية التي تتضمنها قائمة الميزانية لكل شركة.

من خلال الجدول نلاحظ أن جميع الشركات المدرجة في البورصة الجزائرية دون استثناء تقوم بنشر المعلومات التي تخص قائمة الدخل بنسبة جيدة تفوق 60% حيث بلغت النسبة الإجمالية لجميع الشركات في نشر المعلومات الخاصة بقائمة الدخل 82.7% خلال السداسي الأول من سنة 2022 بحيث يضم هذا المتطلب 15 بند الواجب الإفصاح عنها في قائمة الدخل .

من خلال الجدول نلاحظ أن باقي بنود الإفصاح و الشفافية في القوائم الأخرى يبقى ملتزم بنشرها في بعض الشركات و في البعض الأخر غير منشورة مثل قائمة التدفقات النقدية نجد آن شركة الاوراسي للفندقة تقوم و بنسبة 100% بنشر هذه المعلومات أما الشركات الأخرى غير ملتزمة بنشرها أما باقي البنود فالالتزام بنشرها يبقى متدني او معدوم في معظم الشركات خلال السداسي الأول من سنة 2022 .

من خلال الجدول رقم 04 الخاص باختبار ثنائي الحد (binomial test)

– لتدعيم اختبار الفرضية و تثبيت مفاد نتاجها قمت بإجراء اختبار ثنائي الحد لاختبار وجود دلالة معنوية على قيام الشركات بنشر المعلومات المحاسبية و المالية بكل شفافية .

حيث تم الاختبار عن طريق مدى اختلاف البيانات و المعلومات المتعلقة ببنود متطلبات الإفصاح و الشفافية كما ذكرنا قد تم منح متغيرين وهميين 0.1عن متوسط افتراضي 0.30 لكل شركة اذا الفروض الإحصائية تتمثل في:

h1 : تقوم الشركات بنشر المعلومات المالية و المحاسبية بكل شفافية .

h0 : لا تقوم الشركات بنشر المعلومات المالية و المحاسبية بكل شفافية .

– اذا نلاحظ من خلال الجدول ان شركة اليانس للتأمينات تقوم بنشر المعلومات المالية و المحاسبية بنسبة 60 % بعدد مشاهدات إجمالي بلغ 42 مشاهدة من أصل 70 .

–تقوم شركة بيوفارم بنشر المعلومات المالية و المحاسبية بكل شفافية بنسبة 46% بعدد مشاهدات بلغ 32 مشاهدة من أصل 70.

– شركة صيدال تقوم بنشر المعلومات المالية و المحاسبية بنسبة 56% و بعدد مشاهدات بلغ 39 من أصل 70 مشاهدة .

– شركة الاوراسي للفندقة تقوم بنشر المعلومات المحاسبية و المالية بنسبة 64 % بعدد مشاهدات بلغ 45 من أصل 70 مشاهدة .

– شركة اوم انفست تقوم بنشر المعلومات المالية و المحاسبية بنسبة 41% و بعدد مشاهدات 29 من أصل 70 مشاهدة .

نلاحظ من خلال الجدول رقم 05 الخاص باختبار ثنائي الحد بحيث قمت بجمع جميع المشاهدات لتصبح سلسلة متكونة من 350 مشاهدة للوصول إلى نتيجة إجمالية لتجمع الشركات ككل و تبين اذ تقوم هذه الشركات بنشر المعلومات المالية و المحاسبية بكل شفافية نلاحظ من خلال الجدول ان :

نسبة قيام الشركات بنشر المعلومات المالية و المحاسبية قدرت بـ 54% و بعدد مشاهدات بلغ 187 مشاهدة من أصل 350 و بالنظر الى قيمة المنخفضة لمستوى المعنوية sig في كلا الجداول 04 و 05 التي هي اقل من مستوى المعنوية 0.05 و بالاستناد الى المعايير المحاسبية الدولية 01 و 07 و 24 و 34 التي تنص على إلزامية نشر المعلومات المحاسبية في مختلف القوائم المالية و كذا النظام المحاسبي الجزائري الذي نص في 25 عن نشر المعلومات المالية في مختلف القوائم المالية و هذا ما لاحظناه في الشركات محل الدراسة اذا :

نقبل الفرضية القائلة تقوم الشركات المدرجة في بورصة الجزائر بنشر المعلومات المالية و المحاسبية بكل شفافية .

المطلب الثاني : اختبار الفرضية الثانية

لاختبار الفرضية الثانية التي مفادها " يضمن السوق المالي الجزائري اطار فعال لممارسة مبدا الافصاح و الشفافية " قمت بالاستناد الى ما تم التطرق اليه في الجانب النظري و بيانات الدراسة المتمثلة في اهم القوانين و

التشريعات سواء الخاصة بالمرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 1993/05/23 او القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي التي تضمن ممارسة مبدآ الافصاح و الشفافية في السوق المالي الجزائري (البورصة) .

يعد مبدأ الإفصاح و الشفافية شرطا أساسيا لتأسيس الاسواق المالية التي غالبا ما تشرف عليها هيأت مهنية و حكومية تلزم الشركات المدرجة في السوق المالي باتباع اجراءات و قوانين و قواعد أساسية تحددها المهنة وذلك لإعطاء التقارير المالية مصداقية لدى مختلف المستخدمين لتكون ذات قيمة و جودة ومن هذا المنطلق و لضمان إطار فعال لممارسة مبدأ الإفصاح و الشفافية من طرف السوق المالي الجزائري نلاحظ من خلال القانون 07/11 إن المشرع الجزائري أولى اهتمام لهذا المبدأ حتى و إن لم يخصص له مادة تتطرق إليه كمبدأ الا انه حدد مواد تبين الإجراءات الخاصة بنشر القوائم المالية و كيفية نشرها و زمن نشرها و هذا من خلال المواد السابقة الذكر 25 و 26 و 27 و 28 و 29 هذا من ناحية أما من ناحية القوانين المتعلقة بالسوق المالي (البورصة) و حتى بعد صدور المرسوم التشريعي رقم 10/93 المؤرخ في 1993/05/23 المتعلق ببورصة القيم المنقولة الذي خصص بالذكر فقط الشروط التي يجب إتباعها للإدراج في بورصة الجزائر منها :

1. يجب أن تكون الشركة منظمة قانونيا على شكل شركة ذات أسهم (SPA).
2. أن تكون قد نشرت الكشوف المالية المعتمدة للسنوات المالية الثلاثة السابقة للسنة التي تم فيها تقديم طلب القبول.
3. العمل على الامتثال لشروط الكشف عن المعلومات.
4. الطرح للاكتتاب العام سندات رأس المال بما يمثل 20٪ على الأقل من رأسمال الشركة ،في موعد
5. لا يتجاوز 15يوم الإدراج.

بحيث لم يخصص بالذكر على واجب الإفصاح و الشفافية الا في القسم الثالث المعنون بـ وظيفة الرقابة و المراقبة للجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها بحيث نصت المادة 35 على أن تتأكد اللجنة من التزام الشركات المدرجة في البورصة بالاحكام التشريعية لاسيما في مجال النشر القانونية ، و بالرجوع ايضا الى النظام 01/04 المؤرخ في 2004/06/08 طبقا لاحكام المواد 31-43 من المرسوم التشريعي 43-10 م في 1993/05/23 و المتعلق ببورصة القيم المنقولة و قد ألزم النظام في المادة 03 كل شركة بوضع مذكرة لاعلام الجمهور و تتضمن مجموعة من العناصر الإعلامية التي من شانها إفادة جميع المستخدمين في اتخاذ القرارات .

اذا من الملاحظ ان قوانين السوق المالي الجزائري (البورصة) لم تمنح مبدأ الإفصاح و الشفافية حقه و المكانة المستحقة بالرغم من تخصيص تشريعات و قوانين مختلفة لمحت إلى نشر مختلف القوائم و البيانات بحيث ان المعايير الدولية شددت على نشرها منها :

معيار رقم 01 : المتعلق بما يجب الإفصاح عنه في القوائم المالية : ميزانية – حساب النتيجة – التغير في الأموال الخاصة – الملاحق

– معيار رقم 07 : يلزم بالإفصاح عن التغيرات الفعلية في النقدية والنقدية المعادلة في قائمة التدفقات النقدية .

– معيار رقم 34 : المتعلق بعرض القوائم المؤقتة أي المرحلية بحيث يتم إعدادها في فترات اقل من سنة.

المعيار المحاسبي 24 :بالإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة .

الا ان هذا لم يكن كافيا لان مبدأ الافصاح و الشفافية من الشروط الأكيدة في عالم الاعمال و خاصة البورصة إذ يجب تكريس مواد و تشريعات و قوانين تنظم العمل بهذا المبدأ و كل ما يخص تطبيقه بحيث ان مبدأ الافصاح و الشفافية يعمل على تعزيز الاستقرار المالي في السوق عندما تكون المعلومات متاحة بشكل مفتوح و شفاف يمكن المستثمرين و الجمهور الاقتصادي تقييم الوضع المالي و الاداء العام للشركات و المؤسسات المالية مما يساهم في التقليل من المخاطر و تحسين الثقة في هذا السوق لذلك يجب إعادة النظر و منح هذا المبدأ حقه لكي تمتثل الشركات المدرجة في السوق المالي الجزائري الى التطبيق الصحيح لهذا المبدأ .

اذا و من خلال ما سبق نرفض الفرضية القائلة " يضمن السوق المالي اطار فعال لممارسة مبدأ الافصاح و الشفافية ."

المطلب الثالث : اختبار الفرضية الثالثة

لاختبار الفرضية الثالثة القائلة "تحرص الشركات المدرجة في بورصة الجزائر على تقديم معلومات محاسبية و مالية ذات جودة ".

لاختبار هذه الفرضية قمنا بدراسة وتحليل النظام المالي المحاسبي الجزائري ومقارنته مع المعايير المحاسبية الدولية وذلك لمعرفة مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة الجزائر بالمعايير المحاسبية الدولية ،هذه

الأخيرة التي تلزم شركات المساهمة بنشر معلومات مالية ومحاسبية ذات جودة عالية وتتيحها لجميع أصحاب المصالح.

– تعد القوائم و التقارير المالية المصدر الرئيسي للمعلومات المالية و المحاسبية وما يميز العلاقة الموجودة بين مختلف القوائم المالية هو الترابط و التكامل بينها لأنها خاضعة لنفس عمليات القياس و يتم استخراجها من نفس البيانات المعتمدة و تبين معلومات مختلفة عن نفس الوقائع الاقتصادية و العمليات المالية الخاصة بالشركات ، بحيث تمنح لها أفضلية العرض و الافصاح عن المعلومات التي تراها مناسبة و تلبي احتياج مختلف المستخدمين.

اذا لمعرفة ما اذا كانت الشركات تقوم بتقديم هذه المعلومات بجودة تسمح بمعرفة الوضع المالي لها و تتيح اتخاذ القرارات السليمة نعود الى اختبار الفرضية الأولى الذي من خلاله تطرقنا الى معرفة ما اذا كانت الشركات تقوم بنشر المعلومات بكل شفافية عن طريق تبيان ما اذا كانت الشركات تلتزم بنشر المعلومات اللازمة في مختلف القوائم المالية (الجدول رقم 02) و بالعودة الى النتائج التي توصلنا إليها لاحظنا ان الشركات تقوم بالنشر و الافصاح بكل شفافية عن المعلومات اللازم الافصاح عنها في القوائم المالية و ان كانت النسبة مقبولة و ليست بالمرتفعة **و بالعودة الى ما قرره النظام المحاسبي المالي في القانون 07/11 في مواده من 25 الى 29** عن إجبارية جميع الشركات الخاضعة لهذا النظام بالافصاح عن الكشوف المالية التي هي عبارة عن مختلف القوائم و ان تعرض هذه الكشوف بصفة تصف الوضعية المالية للكيان و جميع التغييرات الحادثة فيه ان تعرض في الوقت المناسب و بالكيفية المناسبة و الوضوح المناسب لتسهل عملية قراءتها و اتخاذها كمرجع في بناء القرارات لمختلف المستخدمين و تكون ذات جودة عالية ، وهذا تطبيقا لما جاءت به **معايير المحاسبية الدولية و النظام المالي المحاسبي الجزائري حيث شددوا على : تضمن الكشوف المالية الخاصة بالكيانات ما يلي :**

معيار رقم 01 : المتعلق بما يجب الافصاح عنه في القوائم المالية : ميزانية – حساب النتيجة – التغير في الاموال الخاصة – الملاحق

– معيار رقم 07 : يلزم بالافصاح عن التغيرات الفعلية في النقدية والنقدية المعادلة في قائمة التدفقات النقدية .

– معيار رقم 34 : المتعلق بعرض القوائم المؤقتة أي المرحلية بحيث يتم إعدادها في فترات اقل من سنة.

المعيار المحاسبي 24 :الافصاح عن الاطراف ذات العلاقة .

النظام المحاسبي المالي : قانون 07/11 :

– الميزانية – حساب النتائج – جدول سيولة الخزينة – جدول تغير الأموال الخاصة ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

بما ان الشركات المدرجة في بورصة الجزائر خاضعة لاحكام القانون التجاري ففي إحكامه قد تطرق في المواد :

المادة 627 : المرسوم التشريعي رقم 93-08 في 25 ابريل 1993 يتعين على القائمين بالإدارة ومجموع الاشخاص المدعوين لحضور اجتماعات مجلس الادارة كالمعلومات ذات الطابع السري او التي تعتبر كذلك .

المادة 677 : م.تر 93-08 م.1993/04/25 يجب على مجلس الادارة او مجلس المديرين ان يبلغ المساهمين ويضع تحت تصرفهم قبل ثلاثين يوما من انعقاد الجمعية العامة الوثائق الضرورية لتمكينهم من إبداء الرأي عند واصدرا قرار دقيق فيما يخص ادارة إعمال الشركة .

المادة 680 : م.ت.ر 93-08 م 1993/04/25 يحق لكل مساهم ان يطلع خلال 15 يوما السابقة لانعقاد الجمعية العامة العادية على مايلي :

1- جرد جدول حسابات النتائج والوثائق التلخيصية والحصيلة وقائمة القائمين بالإدارة وبمجلس الادارة ومجلس المديرين والمراقبة .

– تقرير مندوبي الحسابات التي ترفع للجمعية المبلغ الاجمالي المصادق على صحتهم لمندوبي الحسابات، والاجور المدفوعة للاشخاص المحصلين على أعلى اجر مع العلم أن عدد هؤلاء الاشخاص يبلغ 5 .

وزيادة على ذلك تخضع الشركات المدرجة في البورصة الى للجنة تنظيم عمليات البورصة بحيث في القانون 93-10 المؤرخ في 1993/05/23 المتعلق ببورصة القيم نبه القانون على أن تتأكد اللجنة من تقييد الشركات المسعرة في البورصة بالاحكام التشريعية و التنظيمية خاصة المتعلق بمجال النشر القانونية.

من خلال كل هذا ومع ان قانون البورصة لم يفرد لمكانة المعلومات المالية و المحاسبية المكانة التي تستحقها لكن الشركات المدرجة في البورصة و التي عليها عاتق نشر القوائم المالية بالطريقة الصحيحة و الشفافة حيث أنها المصدر الرئيسي لجميع المعلومات المالية و المحاسبية المهمة تخضع لمختلف القواعد و القوانين الخاصة بالقانون التجاري و النظام المحاسبي المالي بحيث تلزم الشركات بنشر معلومات ذات جودة عالية و مع ان هذه الشركات و بعد الاطلاع على موقع البورصة الجزائرية و الموقع الرسمي لهاته الأخيرة فلم تواجه أي عقوبات او

مشاكل بشان نشر المعلومات المالية و المحاسبية ومن خلال اختبار الفرضية الأولى و مختلف التشريعات و المعايير التي تطرقت إليها نقبل الفرضية القائلة :

"تحرص الشركات المدرجة في البورصة الجزائرية على تقديم معلومات مالية و محاسبية ذات جودة عالية".

نتائج الدراسة الميدانية :

تمثلت نتائج الدراسة التطبيقية بمختلف فرضياتها التي أجبت عليها عن طريق التحليل و الاستنتاج و عن طريق الدراسة الإحصائية توصلت إلى ما يلي :

– تقوم الشركات المدرجة في بورصة الجزائر بنشر المعلومات المحاسبية و المالية التي هي من متطلبات الإفصاح و الشفافية خاصة المتعلقة بقائمتي الميزانية و الدخل .

– تقوم الشركات المدرجة في بورصة الجزائر بتطبيق مقبول لمبدأ الإفصاح و الشفافية .

– نسبة التزام الشركات بمعلومات متطلبات الإفصاح و الشفافية ضمن الملاحق كانت ضعيفة جدا مقارنة مع المتطلبات الأخرى .

نسبة التزام شركة الاوراسي للفندقة لمتطلبات الإفصاح و الشفافية في قائمة التدفقات النقدية كانت 100% مقارنة بانعدام نشر المعلومات الخاصة بهذه القائمة بالنسبة للشركات الأخرى.

– بالرغم من ان نسبة التزام الشركات بنشر معلومات المالية و المحاسبية لمبدأ الافصاح و الشفافية كان اكبر من عدم التزامها الا ان الشركات محل الدراسة ما زالت لم تصل الى المستوى المطلوب لتطبيق هذا المبدأ .

القوانين و التشريعات التي تنظم عمل البورصة لم تمنح مبدأ الافصاح و الشفافية المكانة التي يستحقها .

لم يعطي المشرع الجزائري مبدأ الافصاح و الشفافية الحق اللازم و لم يذكره تماما بل أكد على تطبيق إجراءاته فقط .

– المعلومات المالية المفصح عنها من طرف الشركات المدرجة تتميز بالجودة ولكن ليست بتلك الدرجة الكافية لانها تهمل الملاحق و بعض الملاحظات و كذلك التقارير المالية .

خلاصة

في هذا الفصل تم عرض الدراسة التطبيقية لمدى التزام الشركات المدرجة في بورصة الجزائر بتطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية و قد اقتصرت على مجموع بيانات المحصلة من المواقع الرسمية للشركات و التي تم اختبار الفرضية الأولى عن طريقها و استعمال اختبار ثنائي الحد عن طريق برنامج spss و مختلف التشريعات و القوانين و المعايير التي تبين تطبيق الإفصاح و الشفافية التي استعملت في إجراء تحليل للفرضيتين الأخيرتين و ذلك من اجل معرفة مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة الجزائر بتطبيق مبدأ الافصاح و الشفافية .

الخـــــــاتمة

الخاتمة :

في الختام، يمكن القول إن تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية في الشركات المدرجة في البورصة يلعب دورًا حاسمًا في بناء بيئة أعمال مستدامة وصحية. من خلال تقديم معلومات مالية ومحاسبية ذات جودة عالية، يتم تعزيز الثقة لدى المستثمرين والمساهمين وجميع أصحاب المصلحة الآخرين.

بفضل المبدأ الأساسي للشفافية، يتمكن المستثمرون من تقييم أداء الشركة ومخاطرها وفرصها بشكل أفضل. كما يتم تعزيز المنافسة العادلة والشفافة في السوق المالية، مما يؤدي إلى تحسين كفاءة وسلاسة العمليات.

بالإضافة إلى ذلك، يعزز تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية الثقة في القطاع الشركاتي بشكل عام، حيث يؤدي إلى تحقيق مستويات أعلى من المسؤولية والمصداقية. يتم تعزيز العلاقة بين الشركة والمستثمرين والمجتمع المحلي، ويؤدي إلى تعزيز الشفافية والمساءلة.

لذلك، يجب أن تكون الشركات المدرجة على البورصة ملتزمة بتوفير معلومات مالية ومحاسبية شاملة ومفصلة وذات جودة عالية. ينبغي لها الالتزام بالمعايير المحاسبية المعترف بها ومتطلبات الافصاح المحددة. يجب أن تكون هناك رقابة ورقابة فعالة من قبل الجهات المختصة لضمان الامتثال لهذه المتطلبات.

بتوفير بيئة شفافة وموثوقة، يتم تعزيز ثقة الجمهور في الأسواق المالية وتعزيز التنمية الاقتصادية. وفي النهاية، يعمل تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية على تحقيق فوائد عديدة للشركات المدرجة والمستثمرين والمجتمع بشكل عام، مما يدفع نحو نمو اقتصادي مستدام ومستقر.

الجزائر في اطار انفتاحها على السوق الدولية و الاقتصاد العالمي و محاولة جذب الاستثمارات المحلية و الدولية سعت لتطبيق مختلف الشروط المتعلقة بمبدأ الافصاح و الشفافية و حوكمة الشركات ككل عن طريق طرح مختلف التشريعات و النظم إما عن طريق النظام المحاسبي المالي او القانون التجاري او مختلف تشريعات السوق المالي الجزائري .

بحيث من خلال بحثنا هذا قد اعتمدنا على مختلف هذه القوانين و النظم و التشريعات للخروج بالنتائج التالية :

- يعتبر الافصاح اداة فعالة للاتصال بين المؤسسة و عناصر بيئتها الخارجية

- للإفصاح والشفافية أهمية كبيرة في الإلتزام بمبادئ حوكمة الشركات، فكلما كان هناك تحقق للإفصاح الأمثل، أي الإبلاغ عن المعلومات ذات الأهمية القصوى لمستخدميها، كان هناك أثر ايجابي مباشر على الأسواق المالية وبالتالي على أداء الشركات.

– يعتبر الإفصاح من أهم الوسائل لإظهار المعلومات التي تؤثر في موقف متخذي القرارات الإستثمارية حيث يعد أداة الاتصال بين الوحدة الاقتصادية والعالم الخارجي ومن أهم أهدافه الأساسية الإفصاح عن المعلومات التي تتصف بالموضوعية والملائمة والتأكد من توافر المعلومات المالية وغير المالية من أجل اتخاذ القرارات الرشيدة.

– تتمثل الشفافية في توفير المعلومات والبيانات المتعلقة بالظروف والقرارات والأعمال الحالية متاحة ومنظورة ومفهومة لكافة الأطراف؛ ولها أهداف عدة منها:

– تقليل المخاطر المتعلقة بتكلفة الوكالة ومشاكلها وتفادي الأزمات التي يمكن أن تنجم عنها.

– تعزيز التوازن والتفاعل السليم بين الإدارة والمساهمين، وبالتالي تقليل التوترات والصراعات.

– تحقيق العدالة وتنفيذ المبادئ المالية والمحاسبية، وبذلك حماية مصالح جميع الأطراف المعنية.

– زيادة فرص تحسين مستوى المعيشة للأفراد والمجتمعات، مما يشجعهم على الاستثمار وزيادة الادخار وتعزيز التنمية الاقتصادية.

– تقوم الشركات المدرجة في بورصة الجزائر بنشر المعلومات المحاسبية و المالية التي هي من متطلبات الافصاح و الشفافية خاصة المتعلقة بقائمتي الميزانية و الدخل .

– تقوم الشركات المدرجة في بورصة الجزائر بتطبيق مقبول لمبدأ الافصاح و الشفافية .

– نسبة التزام الشركات بمعلومات متطلبات الافصاح و الشفافية ضمن الملاحق كانت ضعيفة جدا مقارنة مع المتطلبات الأخرى .

نسبة التزام شركة الاوراسي للفندقة لمتطلبات الافصاح و الشفافية في قائمة التدفقات النقدية كانت 100% مقارنة بانعدام نشر المعلومات الخاصة بهذه القائمة بالنسبة للشركات الأخرى.

– بالرغم من ان نسبة التزام الشركات بنشر معلومات المالية و المحاسبية لمبدأ الافصاح و الشفافية كان اكبر من عدم التزامها الا ان الشركات محل الدراسة ما زالت لم تصل الى المستوى المطلوب لتطبيق هذا المبدأ .

القوانين و التشريعات التي تنظم عمل البورصة لم تمنح مبدأ الافصاح و الشفافية المكانة التي يستحقها .

لم يعطي المشرع الجزائري مبدأ الافصاح و الشفافية الحق اللازم و لم يذكره تماما بل أكد على تطبيق إجراءاته فقط .

– المعلومات المالية المفصح عنها من طرف الشركات المدرجة تتميز بالجودة ولكن ليست بتلك الدرجة الكافية لأنها تهمل الملاحق و بعض الملاحظات و كذلك التقارير المالية .

نتائج اختبار الفرضيات :

– قمت بقبول الفرضية التي تقول " تقوم الشركات المدرجة في البورصة الجزائرية بنشر المعلومات المالية و المحاسبية بكل شفافية" بحيث لاحظنا من خلال الدراسة الإحصائية أن الشركات تلتزم بنسبة مقبولة من تطبيق أهم متطلبات الإفصاح عن المعلومات اللازمة لضمان شفافيتها .

– قمت بقبول الفرض القائل "لا يضمن السوق المالي الجزائري إطار فعال لممارسة مبدأ الإفصاح و الشفافية " بحيث أن السوق المالي الجزائري "البورصة" لم يولي اهتماما خاصا لمبدأ الإفصاح و الشفافية مع انه الركيزة الأساسية في ريادة الاعمال .

– تم قبول الفرضية القائلة " تحرص الشركات المدرجة في بورصة الجزائر على تقديم معلومات مالية و محاسبية ذات جودة عالية " بحيث انه من خلال الدراسة الإحصائية و ما تطرق إليه المشرع الجزائري سواءا في النظام المالي او القانون التجاري نستطيع القول أن شركات المساهمة في البورصة الجزائرية تقدم معلومات ذات جودة لأنها تطبق نوعا ما ما جاء به المشرع و لحد الان لم تواجه مشاكل و لا زالت تباشر اعمالها .

التوصيات :

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها يمكن ان نوصي بما يلي :

– إلزام الشركات المدرجة في بورصة الجزائر في التوسع في تطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية و العمل على تكريس كل الجهود لتطبيقه بشكل ممتاز يخدم مصالح جميع المستخدمين .

– العمل على تحديث الأطر القانونية و النظامية و التشريعية في كل من النظام المحاسبي المالي و القانون التجاري و القوانين التي تنظم و تحكم عمل البورصة بما يعطي مبدأ الإفصاح و الشفافية المكانة اللازمة لانه أهم أسس عالم الاعمال .

– دعم تفعيل انظم الرقابة و الحوكمة لأنهما الضمانين الأساسين لجودة المعلومة المالية .

مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

نتائج الدراسة الحالية :

1- تقوم الشركات المدرجة في بورصة الجزائر بنشر المعلومات المحاسبية و المالية التي هي من متطلبات الإفصاح و الشفافية خاصة المتعلقة بقائمتي الميزانية و الدخل.

2- وجود مؤشرات ذات دلالة معنوية لقيام الشركات المدرجة في بورصة الجزائر بنشر المعلومات المالية و المحاسبية لكل شفافية.

3- المعلومات المالية المفصح عنها من طرف الشركات المدرجة تتميز بالجودة ولكن ليست بتلك الدرجة الكافية لأنها تهمل الملاحق و بعض الملاحظات و كذلك التقارير المالية .

4- يعتبر الإفصاح من أهم الوسائل لإظهار المعلومات التي تؤثر في موقف متخذي القرارات الإستثمارية حيث يعد أداة الاتصال بين الوحدة الإقتصادية والعالم الخارجي ومن أهم أهدافه الأساسية الإفصاح عن المعلومات التي تتصف بالموضوعية والملائمة والتأكد من توافر المعلومات المالية وغير المالية من أجل اتخاذ القرارات الرشيدة.

نتائج الدرسات السابقة :

دراسة لخضررينوبة :

أن تطبيق مقاييس الإفصاح والشفافية في المؤسسة الاقتصادية لا سيما بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي له تأثير ذو دلالة إحصائية على الارتقاء بمستوى الإفصاح وجودته.

دراسة أمينة فداوي :

وجود مؤشرات ذات دلالة معنوية على التزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الافصاح المحاسبي خلال الفترة 2015/2014 .

دراسة

(vo thi thuy trang . nguyen cong phuong) 2015

خرجت الدراسة بنتيجة مفادها ان نسبة تطبيق متطلبات الافصاح كانت جد منخفضة قدرت 23.9% بحيث ارجع الباحثين ان انعدام وجود القوانين و الأنظمة الرقابية التي تعنى بالافصاح و هذا ما جعل النسبة منخفضة مما يؤثر على شفافية القوائم المالية .

المصدر: من إعداد الطالب .

– من خلال نتائج الدراسة الحالية و بعض من نتائج الدراسات السابقة المتطرق إليها سابقا نلاحظ إن هناك تقارب في النتائج سواءا من الناحية التطبيقية او من الناحية النظرية وهذا نظرا للتشارك حول موضوع واحد و المتمثل في مبدأ الافصاح و الشفافية بغض النظر عن اختلاف الإشكالات و الأهداف وعينات الدراسة و الحدود الزمنية لها الى أن هذا مبدأ الذي يعد من اهم قواعد ريادة الاعمال لا يزال يشكل هاجسا في مستمرًا في التجسيد والتطبيق الفعلي.

بحيث أن الشركات التي تتبنى مبدأ الإفصاح والشفافية تحقق أداءًا أفضل بشكل عام. تتمتع هذه الشركات بمزايا مثل زيادة الثقة بين الشركة والمستثمرين والعملاء، وتحقيق نتائج مالية أفضل على المدى الطويل. كما يساعد المبدأ في تعزيز سمعة الشركة وبناء علاقات قوية مع الأطراف المعنية.

ومن خلال دراستي هذه أكد أهمية الإفصاح والشفافية في ريادة الأعمال. فهذا المبدأ يعزز التواصل الفعال ويساعد في تقليل المخاطر والاضطرابات التي قد تواجهها الشركات. يعزز المبدأ أيضًا الثقة بين الشركة والأطراف المعنية ويعكس التزامها بالمعايير الأخلاقية والمسؤولية الاجتماعية.

على الرغم من أن النتائج تشير إلى أهمية مبدأ الإفصاح والشفافية، إلا أنه لا يزال هناك تحديات في تجسيده وتطبيقه على أكمل وجه. قد يكون السبب في ذلك هو تعقيد العملية والضغوط المحيطة بالشركات، بالإضافة إلى احتم مالية وجود صراعات مصالح بين الأطراف المختلفة. يتطلب تحقيق مبدأ الإفصاح والشفافية التزامًا قويًا من قبل الشركات وتطوير آليات فعالة لتنفيذه، بما في ذلك وضع سياسات وإجراءات واضحة وتدريب الموظفين على تطبيقها.

بشكل عام، يمكن القول أن مبدأ الإفصاح والشفافية يعتبر أحد أسس نجاح ريادة الأعمال. إذا تم تطبيقه بشكل صحيح، فإنه يمكن أن يسهم في بناء علاقات طويلة الأمد ومستدامة مع العملاء والمستثمرين والمجتمع بشكل عام، ويساعد في تعزيز نمو الشركة واستدامتها على المدى البعيد.

– اقتراحات أفاق الدراسة :

من خلال بحثي هذا نستطيع القول انه لازال يفتح أفاق عديدة للدارسين و الباحثين للتعمق أكثر فيه ومنه يمكن طرح الإشكالات الآتية :

– تأثير مبدأ الإفصاح و الشفافية على تنشيط السوق المالي الجزائري .

– ما هو دور مبدأ الإفصاح و الشفافية في تحقيق جودة المعلومات المالية و المحاسبية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

Bibliographie

22, o. (2023, 01 03). *https:// www economistsarab. Com* . Consulté le 05 15, 2023, sur https:// www economistsarab. Com : https:// www economistsarab. Com

frederek choi, c. a. (2011). *international accounting.* new jeresy united stqtes of america : 7 edition p120.

moontiz, m. (1961). the basic postulates of accounting . *the basic postulates of accounting* . aicpa acountinge researchers p 52.

rabah, r. (2022, 11 04). *the importance of transparency in business*. Consulté le 05 16, 2023, sur linked in : https://www.linkedin.com/pulse/importance-transparency-business-rodney-rabah#

احمد, ا .ص .(2014) .اثر تطبيق نماذج الافصاح المحاسبي الصادرة عن هيئة السوق المالية السعودية على ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الاوراق المالية .*مجلة البحوث المالية و التجارية جامعو بورسعيد كلية التجارة* , 26.

الجزائري, م .م .(2022, 12 11) .*اقرأ*. Consulté le 05 16, 2023, sur ويكيبيديا. : https://ar.wikipedia.org/wiki/

الجعرات, خ .ج .(2017) .*المعايير الدولية للاعداد التقارير المالية* .عمان الاردن :دار الصفاء للنشر و التوزيع ص .241.260

السقا, ك .ا .(2003) .*نظام المعلومات المحاسبية* .العراق :وحدة الحدباء للطباعة و النشر ص .31-2

السويطي, م .م .(2008) .*التاصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات)القياس، العرض ، الافصاح.*)عمان الاردن :دار وائل للنشر و التوزيع ص .340

الشيرازي, ع .م .(1990) .*نظرية المحاسبة* .الكويت :دار النشر ذات السلال .

الوقاد ,س .م .(2011) .*نظرية المحاسبة* .عمان.الاردن :دار المسيرة للطباعة و النشر ص .217

بسيوني ,ا .، .(2009) .الشفافية و الافصاح في اطار حوكمة الشركات مبادئ و ممارسات حوكمة الشركات . *منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية* .149-148 ,

بكر ,ا .ع .(2017) .*نظرية المحاسبة مدخل معاصر* .ابوظبي الامارات :دار الكتاب الجامعي ص .145

حابية ,ا .(2020) .العوامل المؤثرة على الافصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة لاراء الخبراء المحاسبين في الجزائر العاصمة .*مجلة المدبر المجلد 07العدد 02 2020ص* ,*67-37*ص -37 67.

حسن ,ع .، .(2005) .تقييم دور الهيئة العامة لسوق المال في تحسين فعالية التقرير المالي في ضوء المبادئ الدولية لحوكمة الشركات دراسة تحليلية .*المجلة العلمية لبحوث و الدراسات التجارية* .34-35 ,

حمزة ,ض .(2015) .فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم مقومات الافصاح و اثرها على الاداء المالي . الجزائر ,اطروحة دكتوراه في علوم التسيير جامعة الجزائر ,3الجزائر.

حميدات ,م .ا .(2013) .*معايير المحاسبة و الابلاغ المالي الدولية* .عمان الاردن :دائرة المطبوعات و النشر ص .28.58.101.102

حنان ,ر .ح .(2006) .*النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الى المعايير* .عمان الاردن :دار وائل للنشر ص .73

جامعة .*دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار* .م .ص ,خالد .ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الاول حول المحاسبة :العربي بن مهيدي ام البواقي

.مراجعي الحسابات و حوكمة الشركات في بيئة الاعمال العربية و الدولية المعاصرة .(2007) .ع .ن ,شحاتة .*الدار الجامعية مصر الاسكندرية* ,17-20

طيبي ,ف .ه .(2016) .*جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي scf.*الجزائر :جامعة الدكتور مولاي الطاهر ص .19.13.11

عبد المجيد قدي. (2014). امكانية تطبيق مبادئ منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية بخصوص حوكمة الشركات في البلاد العربية. الجزائر، http:/www.kantakji.com/fiqh/files/manage/911.doc.

عزاوي, ل. ز. (2018). الافصاح و الشفافية كاداة لتعزيز الاتصال المالي في سياق حوكمة الشركات دراسة ميدانية. *المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية*, المجلد 04العدد 01ص 41-54.

بلعادى, عمار, & حدو, ج. (2010, 12 8/7). دور حوكمت الشركات في ارساء قواعد الشفافية و الافصاح. الملتقى الدولي الاول حول حوكمة المحاسبية للمؤسسة.

عياشي, ع. ح. (2011). *اثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية*. الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة ص 99.102.

محمد, ا. ا. (2001). *المحاسبة و المراجعة*. الاسكندرية مصر: الدار الجامعية ص 66.

مصطفى, ص. (2015). واقع الافصاح والشفافية في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر. *مجلة ادارة الاعمال و الدراسات الاقتصادية*, 149-180.

ص. و. (افريل 2020). الافصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية دراسة مقارنة. *مجلة الدراسات المحاسبية و المالية المتقدمة الملد الرابع العدد الاول*, 17-38.

يوسف, ط. م. (2007). الافصاح و الشفافية كاحدى مبادئ حوكمة الشركات. *ورقة بحثية مقيدة للمؤتمر العربي الاول حول متطلبات حوكمة الشركات و اسواق راس المال*(p. ص30). شرم الشيخ مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الادراية.

الملاحق :

المعلومات المتحصل عليها من الشركات

ALLIANCE
ASSURANCES

Etats financiers

1er Semestre 2022

:

ALLIANCE ASSURANCES

BILAN (ACTIF) S1-2022 VS S1-2021

LIBELLE	S1-2022			S1-2021
	BRUT 2022	AMO/PROV 2022	NET 2022	NET 2021
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif	0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations incorporelles	244 857 689,10	195 306 919,73	49 550 769,37	50 681 191,31
Immobilisations corporelles				
Terrains	1 208 772 000,00	0,00	1 208 772 000,00	1 208 772 000,00
Bâtiments	1 792 561 901,84	233 559 463,20	1 559 002 438,64	1 594 853 676,68
Immeubles de Placement	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres immobilisations corporelles	1 474 695 104,98	883 893 248,52	590 801 856,46	510 275 603,29
Immobilisations en concession	153 993 600,00	0,00	153 993 600,00	153 993 600,00
Immobilisations encours	123 831 498,47	0,00	123 831 498,47	86 331 498,47
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées	850 849 559,68	34 070 000,00	816 779 559,68	850 476 627,68
Autres titres immobilisés	2 150 000 000,00	0,00	2 150 000 000,00	2 120 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	15 648 467,63	0,00	15 648 467,63	8 762 490,31
Impôts différés actif	0,00		0,00	0,00
Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants	3 972 513,09		3 972 513,09	3 721 405,92
TOTAL ACTIF NON COURANT	**8 019 182 334,79**	**1 346 829 631,45**	**6 672 352 703,34**	**6 587 868 093,66**
ACTIF COURANT				
Provisions techniques d'assurance:				
Part de la coassurance cédée	0,00		0,00	0,00
Part de réassurance cédée	720 865 351,88		720 865 351,88	469 306 152,64
Créances et emplois assimilés:				
Cessionnaires et cédants débiteurs	324 804 976,94	0,00	324 804 976,94	68 615 790,20
Assurés et intermédiaires d'assurance débiteurs	3 463 971 316,60	230 844 353,35	3 233 126 963,25	3 052 177 233,99
Autres débiteurs	404 088 125,92	0,00	404 088 125,92	442 025 700,95
Impôts et assimilés	103 682 991,56		103 682 991,56	85 775 096,68
Autres créances et emplois assimilés	32 406 035,25		32 406 035,25	34 438 575,25
Disponibilités et assimilés:				
Placements et autres actifs financiers courants	20 000 000,00	0,00	20 000 000,00	180 000 000,00
Trésorerie	1 602 800 926,52	0,00	1 602 800 926,52	1 055 474 888,46
TOTAL ACTIF COURANT	**6 672 619 724,67**	**230 844 353,35**	**6 441 775 371,32**	**5 387 813 438,17**
TOTAL GENERAL ACTIF	**14 691 802 059,46**	**1 577 673 984,80**	**13 114 128 074,66**	**11 975 681 531,83**

ALLIANCE ASSURANCES Direction Générale Tél : 021 34 46 46 Fax : 021 34 12 22 Finances & Comptabilité

SPA ALLIANCE ASSURANCES au capital social de 3 328 192 480,00 DZD
Centre des Affaires El Qods, Esplanade porte 14, 3ème étage, Chéraga, Alger.
Tél.: +213 (0) 21 34 46 46 / +213 (0) 21 34 31 31 / Fax : +213 (0) 21 34 12 25 / e-mail : contact@alliancesassurances.com.dz
www.alliancesassurances.com.dz

ALLIANCE ASSURANCES

BILAN (PASSIF) S1-2022 VS S1-2021		
LIBELLE	**S1-2022**	**S1 2021**
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	3 529 142 460,00	3 529 142 460,00
Capital non appelé	0,00	0,00
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)	408 067 964,32	307 547 203,64
Ecart de réévaluation	543 367 550,00	543 367 550,00
Ecart d'équivalence (1)	0,00	0,00
Résultat net	**155 932 773,88**	**122 854 989,30**
Autres capitaux propores:	**486 250 782,35**	**424 220 334,67**
* Report à nouveau (résultat des exercices antérieurs)	486 250 782,35	424 220 334,67
* Régularisations sur exercices antérieurs	0,00	0,00
Part de la société consolidante (1)	0,00	0,00
Part des minoritaires (1)	0,00	0,00
TOTAL I	**5 122 761 530,55**	**4 927 132 537,51**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	25 836 006,87	0,00
Impôts (différés et provisionnés)	0,00	0,00
Autres dettes non courantes	0,00	0,00
Provisions réglementées	660 168 208,95	565 026 020,17
Provisions et produits constatés d'avance	0,00	0,00
TOTAL II	**686 004 217,82**	**565 026 020,17**
PASSIFS COURANTS:		
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	831 664 299,01	444 362 560,00
Provisions techniques d'assurance		
- Opérations directes	3 373 392 604,63	2 693 301 474,01
- Acceptations	692 206,23	3 867 153,16
Dettes et comptes rattachés		
- Cessionnaires et Cédants créditeurs	427 695 068,64	813 778 782,38
- Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs	872 773 692,23	726 280 084,61
Impôts Crédit	737 564 214,02	717 633 355,61
Autres dettes	1 061 374 251,75	1 077 900 925,77
Trésorerie passif	205 989,78	6 398 638,57
TOTAL III	**7 305 362 326,29**	**6 483 522 974,11**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	**13 114 128 074,66**	**11 975 681 531,83**

ALLIANCE ASSURANCES Direction Générale Finances & Comptabilité Tel : 021 34 [illegible] Fax : 021 34 12 22

SPA ALLIANCE ASSURANCES au capital social de 3 529 142 460,00 DZD
Centre des Affaires El Qods, Esplanade porte 14, 3ème étage, Chéraga, Alger.
Tél.: +213 (0) 21 34 46 46 / +213 (0) 21 34 31 31 / Fax : +213 (0) 21 34 12 25 / e-mail : contact@allianceassurances.com.dz
www.allianceassurances.com.dz

ALLIANCE ASSURANCES

BILAN (PASSIF) S1-2022 VS S1-2021		
LIBELLE	**S1-2022**	**S1 2021**
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	3 529 142 460,00	3 529 142 460,00
Capital non appelé	0,00	0,00
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)	408 067 964,32	307 547 203,64
Ecart de réévaluation	543 367 550,00	543 367 550,00
Ecart d'équivalence (1)	0,00	0,00
Résultat net	**155 932 773,88**	**122 954 099,30**
Autres capitaux propores:	**486 250 782,35**	**424 220 334,67**
* Report à nouveau (résultat des exercices antérieurs)	486 250 782,35	424 220 334,67
* Régularisations sur exercices antérieurs	0,00	0,00
Part de la société consolidante (1)	0,00	0,00
Part des minoritaires (1)	0,00	0,00
TOTAL I	**5 122 761 530,55**	**4 927 132 537,51**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	25 836 008,87	0,00
Impôts (différés et provisionnés)	0,00	0,00
Autres dettes non courantes	0,00	0,00
Provisions réglementées	660 168 208,95	565 026 020,17
Provisions et produits constatés d'avance	0,00	0,00
TOTAL II	**686 004 217,82**	**565 026 020,17**
PASSIFS COURANTS:		
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	831 664 299,01	444 362 560,00
Provisions techniques d'assurance		
- Opérations directes	3 373 392 604,63	2 693 301 474,01
- Acceptations	692 206,23	3 867 153,16
Dettes et comptes rattachés		
- Cessionnaires et Cédants créditeurs	427 695 068,64	813 778 782,38
- Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs	872 773 692,23	726 280 084,61
Impôts Crédit	737 564 214,02	717 633 355,61
Autres dettes	1 061 374 251,75	1 077 900 925,77
Trésorerie passif	205 989,78	6 398 638,57
TOTAL III	**7 305 362 326,29**	**6 483 522 974,11**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	**13 114 128 074,66**	**11 975 681 531,83**

ALLIANCE ASSURANCES Direction Générale Finances & Comptabilité Tél : 021 34 [illegible] 18 Fax : 021 34 12 22

SPA ALLIANCE ASSURANCES au capital social de 3 529 142 460,00 DZD
Centre des Affaires El Qods, Esplanade porte 14, 3ème étage, Chéraga, Alger.
Tél.: +213 (0) 21 34 46 46 / +213 (0) 21 34 31 31 / Fax : +213 (0) 21 34 12 25 / e-mail : contact@allianceassurances.com.dz
www.allianceassurances.com.dz

S. BOUIALI
Commissaire Aux Comptes
10, Place Abdelaziz Redouane
El-Achour -Alger
Tel : 0554 50 71 70
Agrément N° 1271/2016

A.CHARIF
Commissaire Aux Comptes
Cité du 1er Novembre Bt 05 N°03
Dar El Beida-Alger
Tel : 023 82 32 08/0661 65 10 13
Agrément N°113

Alger le : 27 Septembre 2022

Monsieur le Président Directeur Général de la Spa Alliance Assurances

Objet : Mandat de l'exercice 2022– Opinion sur les comptes intermédiaires au 30/06/2022
Réf : *Article 715 bis-4 du code de commerce*
Loi 10-01 du 29 juin 2010 relative à la profession d'expert-comptable, de commissaire aux comptes et de comptable agrée.
Avis n°89 du conseil national de la comptabilité du 10/03/2011.
***PJ :** Bilan et autres états financiers au 30 juin 2022.*

Dans le cadre de notre mission de commissariat aux comptes de la Spa Alliance Assurances, et en application des dispositions du règlement n°2000 02 du 20 Janvier 2000 relatif à l'information à publier par les sociétés dont les valeurs sont cotées en bourse, au près de la commission d'organisation et de surveillance des opérations de bourse, nous avons procédé à un examen limité des états financiers intermédiaires de la Spa Alliance Assurances arrêtés au 30 Juin 2022 qui font apparaître un résultat bénéficiaire de 155 932 774 Dzd, avec un total net actif et passif de 13 114 128 075 Dzd.

La Direction de la Compagnie est responsable de l'établissement et de la présentation sincère des états financiers, conformément à l'avis 89 du 10 Mars 2011 du Conseil National de la Comptabilité. Cette responsabilité comprend : la conception, la mise en place et le suivi d'un contrôle interne relatif à l'établissement et la présentation sincère d'états financiers ne comportant pas d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs , le choix et l'application de méthodes comptables appropriées, ainsi que la détermination d'estimations comptables raisonnables au regard des circonstances.

Notre responsabilité consiste à émettre un avis sur ces états sur la base de notre examen limité. Notre mission a été effectuée conformément aux normes d'audit généralement admises et a comporté toutes les autres procédures de vérifications que nous avons jugées nécessaires compte tenu des recommandations de la profession.

Ainsi et En vertu de l'article 715bis4 du code de commerce et de l'article 15 du règlement COSOB n° 2000-02 du 20 Janvier 2000 relatif à l'information à publier par les sociétés dont les valeurs sont cotées en bourse, l'examen des informations contenues dans le rapport de gestion semestriel au 30/06/2022, nous a permis de constater leur conformité avec les états financiers qui vous sont présentés.

Sur la base de l'examen limité et sous réserve de la prise en charge des remarques et observations figurant dans notre rapport, nous n'avons pas relevé de faits significatifs qui nous laissent à penser que les états financiers intermédiaires ci-joints, ne donnent pas une image fidèle de la situation financière de la **Spa Alliance Assurances** au 30 Juin 2022, ainsi que du résultat de ses opérations pour la période close à cette date, conformément aux principes comptables en vigueur notamment l'avis n° 89 sus référencé.

Veuillez agréer, l'assurance de notre parfaite considération,

Les Commissaires Aux Comptes

Mr. BOUIALI

BOUIALI Sofiane
Comptable Agréé
Commissaire aux Comptes

Mr. CHARIF

CARNET D'AUDIT COMPTABLE
A.CHARIF
COMMISSAIRE AUX COMPTES

AOM INVEST SPA

Etats financiers

1er semestre 2022

Entité :	AOM
Unité de mesure :	DZD
Mois :	Juin
Année :	2022

Rapport :
Bilan Comptable (Actif)

ACTIF	juin-22			juin-21
	Montants Bruts	Amortis,provision et pertes de valeurs	Montant net	Montant net
ACTIFS NON COURANTS				
- Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
- Immobilisations incorporelles	149 000.00	50 358.00	98 642.00	62 575.00
Immobilisations corporelles				
- Terrains	74 000 000.00		74 000 000.00	74 000 000.00
- Bâtiments	580 779 552.00	175 202.86	580 604 349.14	580 767 671.00
- Installation, machines et outillage	64 232 556.57	14 393 217.94	49 839 338.63	64 179 061.00
- Autres immobilisations corporelles	10 962 073.63	2 774 700.13	8 187 373.50	-
- Immobilisations en concession				
- Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
- Titres des filiales				
- Titres mis en équivalence				
- Autres participations et créances rattachées				
- Autres titres immobilisés				
- Prêts et autres actifs financiers non courants				
- Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	**730 123 182.20**	**17 393 478.93**	**712 729 703.27**	**719 009 307.00**
- Comptes de liaison				
Stocks et encours				
- Marchandises, Matières et fournitures	811 164.43		811 164.43	153 759.00
- Produits Finis et encours				
- Autres stocks				
Créances et emplois assimilés				
- Clients	20 203 694.61	435 605.00	19 768 089.61	15 624 952.00
- Autres débiteurs	19 006 313.27		19 006 313.27	23 944 409.00
- Impôts et assimilés	25 731 723.75		25 731 723.75	28 987 280.00
- Groupe et associés	3 600 000.00		3 600 000.00	-
- Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
- Placements et autres actifs financiers courants				
- Trésorerie	95 685 023.56		95 685 023.56	21 851 440.00
TOTAL ACTIF COURANT	**165 037 919.62**	**435 605.00**	**164 602 314.62**	**90 561 840.00**

Rapport :

Bilan Comptable (Passif)

Désignation	juin-22	juin-21
CAPITAUX PROPRES		
- Capital social	459 603 000.00	441 025 900.00
- Capital non appelé		
- Primes d'émission	49 800 000.00	10 004 100.00
- Réserves - réserves consolidées	153 532.36	153 532.36
- Ecart de réévaluation	57 618.47	8 430 618.64
- Ecart d'équivalence (1)		
- Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	12 454 351.32	22 157 378.00
- Autres capitaux propores - Report à nouveau	22 952 724.50	-592 196.00
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**545 021 226.65**	**481 179 333.00**
PASSIFS NON-COURANTS		
- Emprunts et dettes financières	306 848 460.40	308 912 985.00
- Impôts différés et provisionnés		
- Autres dettes non courantes		
- Provisions et produits constatés d'avance	270 000.00	270 000.00
- Produits constatés d'avance à long terme		
TOTAL II	**307 118 460.40**	**309 182 985.00**
PASSIFS COURANTS :		
- Fournisseurs et comptes rattachés	5 265 155.03	10 841 953.00
- Autres créditeurs		
- Impôts et autres dettes parafiscales	16 484 187.50	3 258 667.00
- Groupe et associés		
- Autres dettes courantes	3 442 988.31	5 108 209.00
- Trésorerie passif		
TOTAL III	**25 192 330.84**	**19 208 829.00**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	**877 332 017.89**	**809 571 147.00**

Rapport :

Compte de Résultat Comptable

Désignation	juin-22	juin-21	Contrôle indiciaire
- Ventes de marchandises		88 883.65	-100.00%
- Ventes de produits finis		3 795 829.49	-100.00%
- Prestations de services	40 011 098.64	38 291 617.73	4.49%
- Vente de travaux			
- Autres ventes			
- Rabais, remises, ristournes accordés	-3 605 995,18		
- Variation stocks produits finis et en cours			
- Production immobilisée			
- Subventions d'exploitation			
I-Production de l'exercice	**36 405 103.46**	**42 176 330.87**	**-13.68%**
- Achats consommés	-5 171 019.77	-4 466 395.55	15.78%
- Services extérieurs et autres consommations	-2 157 707.37	-3 410 514.01	-36.73%
II-Consommations de l'exercice	**-7 328 727.14**	**-7 876 909.56**	**-6.96%**
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)	**29 076 376.32**	**34 299 421.31**	**-15.23%**
- Charges de personnel	-12 384 400.00	-8 001 212.67	54.78%
- Impôts et taxes et versements assimilés	-1 000.00	-408 475.00	-99.76%
IV-Excédent brut d'exploitation	**16 690 976.32**	**25 889 733.64**	**-35.53%**
- Autres produits opérationnels		0.41	-100.00%
- Autres charges opérationnelles	-91 500.00	-64 720.80	41.38%
- Dotations aux amortissements	-4 145 125.00	-3 667 633.91	13.02%
- Dotations aux provisions et pertes de valeur			
- Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V-Résultat opérationnel	**12 454 351.32**	**22 157 379.34**	**-43.79%**
- Produits financiers			
- Charges financières		0.00	
VI-Résultat financier		**0.00**	
VII RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	**12 454 351.32**	**22 157 379.34**	**-43.79%**
- Impôts exigibles sur résultats			
- Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	36 405 103.46	42 176 331.28	-13.68%
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-23 950 752.14	-20 018 951.94	19.64%
RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	**12 454 351.32**	**22 157 379.34**	**-43.79%**

Opinion sur la situation comptable arrêtée au 30/06/2022:

Sur la base de l'examen limité, et sous réserves des observations et remarques émises, dans le rapport, nous nous estimons être en mesure de certifier que les comptes intermédiaire arrêtés au 30/06/2022 de la SPA AOM INVEST, sont réguliers et sincères et donnent une image fidèle du résultat des opérations de la période, de la situation financière et du patrimoine de la société au 30/06/2022.

Nous vous en souhaitons bonne réception et vous prions d'agréer, monsieur, l'expression de nos meilleures salutations.

Le commissaire aux comptes :

Etats financiers consolidés
1er semestre 2022

Direction des Finances et de la Comptabilité /Groupe Industriel SAIDAL Spa

États financiers consolidés Groupe SAIDAL Industriel SAIDAL Spa au 30/06/2022
« BILAN APRES RETRAITEMENTS »

ACTIF	30/06/22			30/06/21
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIFS NON COURANTS				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	141 648 564.00	0.00	141 648 564.00	141 648 564.00
Immobilisations incorporelles	468 576 191.02	419 618 292.65	48 957 898.37	99 754 661.64
Immobilisations corporelles	0.00	0.00	0.00	0.00
Terrains	4 398 481 823.42	0.00	4 398 481 823.42	4 398 481 823.42
Bâtiments	13 341 236 298.43	6 090 066 151.32	7 251 170 147.11	7 113 909 870.30
Autres immobilisations corporelles	20 862 310 626.69	15 425 812 157.55	5 436 498 469.14	5 434 049 168.99
Immobilisations en concession	322 740 000.00	0.00	322 740 000.00	322 740 000.00
Immobilisations en cours	4 357 717 736.04	0.00	4 357 717 736.04	3 701 829 193.34
Immobilisations financières	0.00	0.00	0.00	0.00
Titres mis en équivalences - entreprises associées	2 007 608 179.30	0.00	2 007 608 179.30	2 020 141 333.37
Autres participations et créances rattachées	384 439 575.00	0.00	384 439 575.00	263 648 546.57
Autres titres immobilisés	2 001 000 000.00	0.00	2 001 000 000.00	2 002 300 000.00
Prêts et autres actifs financiers non courants	87 961 343.52	0.00	87 961 343.52	19 339 749.45
Impôts différés actif	272 024 187.07	0.00	272 024 187.07	288 236 060.20
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	**48 645 744 524.49**	**21 935 496 601.52**	**26 710 247 922.97**	**25 806 078 971.28**
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	10 512 116 017.49	647 819 657.89	9 864 296 359.60	6 521 964 675.35
Créances et emplois assimilés	0.00	0.00	0.00	0.00
Clients	6 341 475 140.27	1 972 357 046.12	4 369 118 094.15	3 073 537 223.26
Autres débiteurs	1 380 883 489.11	7 500.00	1 380 875 989.11	1 342 379 530.01
Impôts	263 525 556.70	0.00	263 525 556.70	166 744 639.69
Autres actif courant	0.00	0.00	0.00	0.00
Disponibilités et assimilés	0.00	0.00	0.00	0.00
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989.19	0.00	18 559 989.19	18 559 989.19
Trésorerie	2 991 701 955.27	82 435 666.36	2 909 266 288.91	3 575 500 266.92
TOTAL ACTIFS COURANTS	**21 508 282 148.03**	**2 702 619 870.37**	**18 805 642 277.66**	**14 698 686 324.42**
TOTAL GENERAL ACTIF	**70 154 006 672.52**	**24 638 116 471.89**	**45 515 890 200.63**	**40 504 765 295.70**

PASSIF	30/06/22	30/06/21
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000.00	2 500 000 000.00
Dotation de l'état	411 677 000.00	411 677 000.00
Autres fonds propres	0.00	0.00
Primes et réserves -(réserves consolidées)	15 796 006 288.78	15 318 040 327.17
Ecarts de réévaluation	3 055 720 451.96	3 063 429 710.86
Écart d'équivalence	1 402 743 835.44	1 397 841 253.37
Résultat Net	339 755 196.01	426 192 433.81
Autres capitaux propres -report à nouveau	-1 307 179 061.21	-1 329 771 979.42
Intérêts minoritaires	825 002 890.34	819 364 454.05
TOTAL I	**23 023 726 601.32**	**22 606 773 199.84**
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières	14 240 706 767.52	10 718 529 011.25
Impôts (différés et provisionnés)	7 110 987.15	24 620 982.15
Autres dettes non courantes	322 740 000.00	322 740 000.00
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 089 472 705.57	1 156 882 715.28
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	**15 660 030 460.24**	**12 222 772 708.68**
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 684 599 715.23	1 197 185 726.38
Impôts	17 698 336.30	113 539 110.30
Autres dettes	4 151 590 427.08	4 083 695 783.09
Trésorerie passif	978 244 660.46	280 798 767.41
TOTAL PASSIF COURANT III	**6 832 133 139.07**	**5 675 219 387.18**
TOTAL GENERAL PASSIF	**45 515 890 200.63**	**40 504 765 295.70**

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	30/06/22	30/06/21
Chiffre d'affaires	6 491 131 955.35	4 454 909 918.88
Variation stocks produits finis et en cours	2 361 841 939.55	431 550 576.48
Production immobilisée		
Subvention d'exploitation		
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	**8 852 973 894.90**	**4 886 460 495.36**
Achats consommés	-5 822 330 088.38	-1 988 427 686.70
Services extérieurs et autres consommations	-494 627 890.89	-454 302 268.90
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	**-6 316 957 979.27**	**-2 442 729 955.60**
III - VALEUR AJOUTTEE D'EXPLOITATION (I - II)	**2 536 015 915.63**	**2 443 730 539.76**
Charges de personnel	-1 893 662 532.46	-1 911 234 944.28
Impôts, taxes et versements assimilés	-71 988 280.45	-70 292 469.71
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**570 365 102.72**	**462 203 125.77**
Autres produits opérationnels	14 168 890.55	101 069 022.97
Autres charges opérationnelles	-29 925 774.00	-26 953 430.60
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-313 098 747.73	-547 402 892.98
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	59 490 161.30	486 757 589.81
V - RESULTAT OPERATIONNEL	**300 999 632.84**	**475 673 414.97**
Produits financiers	55 132 955.86	49 479 739.30
Charges financières	-83 674 308.59	-58 638 233.02
VI - RESULTAT FINANCIER	**-28 541 352.73**	**-9 158 493.72**
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	**272 458 280.11**	**466 514 921.25**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-10 000.00	-10 000.00
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	-12 064 229.15	66 206 007.97
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	8 981 765 902.61	5 523 766 847.44
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-8 697 253 393.35	-5 123 467 934.16
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	**284 512 509.26**	**400 298 913.28**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0.00	0.00
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0.00	0.00
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X - RESULTAT NET DE LEXERCICE	**284 512 509.26**	**400 298 913.28**
Résultat minoritaires	33 836 788.80	19 304 040.53
part dans les Résultats nets des sociétés mises en équivalence	21 405 897.95	6 589 480.00
RESULTAT NET DE LEXERCICE	**339 755 196.01**	**426 192 433.81**

Opinion sur les comptes du Groupe Industriel SAIDAL Spa au 30 juin 2022

En application du règlement de la COSOB N°2000/02 du 20 Janvier 2000 relatif aux informations à publier par les sociétés dont les actions sont cotées en Bourse, nous avons procédé à un examen limités des comptes consolidés du Groupe Industriel de SAIDAL Spa tels que arrêtés par le Conseil d'Administration en date du 06 Novembre 2022, sous sa responsabilité avec un total Actif/Passif d'un montant de 45 515 890 200,63 DA et un résultat bénéficiaire de 339 755 196,01 DA.

Notre responsabilité consiste à exprimer une opinion sur la sincérité, la régularité des comptes et de la situation financière et des informations fournies par les Dirigeants de SAIDAL Spa.

Suite à nos travaux d'audit limités, nous n'avons pas relevé d'anomalies significatives de nature à remettre en cause la régularité et la sincérité des comptes consolidés du groupe SAIDAL Spa ainsi que l'image fidèle de son résultat, son patrimoine et sa situation financière du premier semestre 2022.

Cependant, le groupe industriel SAIDAL Spa doit prendre en charge les observations et recommandations signalées par les Commissaires aux comptes des filiales et participations.

Fait à Alger, le 21 Novembre 2022

Les Commissaires aux comptes

HAMANACHE Mohamed

CHOUDER Mohamed

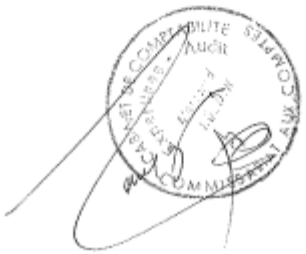

Etats financiers consolidés

1er semestre 2022

ACTIF	Note	N			N-1
		Montants Bruts	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition – goodwill positif ou négatif		**0,00**		**0,00**	**0,00**
Immobilisations incorporelles	01	**75 678 573,90**	**70 237 951,61**	**5 440 622,29**	**7 844 239,34**
Immobilisations corporelles	02	**15 138 900 795,46**	**8 664 519 572,71**	**6 474 381 222,75**	**7 034 432 603,98**
Terrains		544 678 397,50		544 678 397,50	543 853 597,50
Bâtiments		8 201 279 708,85	3 696 923 088,22	4 504 356 620,63	4 742 039 767,16
Autres immobilisations corporelles		6 392 942 689,11	4 967 596 484,49	1 425 346 204,62	1 748 539 239,32
Immobilisations en concession		984 059,95		984 059,95	984 059,95
Immobilisations encours	04	**57 005 484,46**		**57 005 484,46**	**57 830 284,46**
Equipements neufs en stocks		**0,00**		**0,00**	**0,00**
Immobilisations financières	03	**178 214 561,34**	**145 866 681,19**	**32 347 880,15**	**30 933 030,15**
Titres mis en équivalence		0,00		0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		22 625 000,00	640 000,00	21 985 000,00	21 980 000,00
Autres titres immobilisés		0,00		0,00	0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		155 589 561,34	145 226 681,19	10 362 880,15	8 953 030,15
Impôts différés actif		**109 852 533,40**		**109 852 533,40**	**105 817 332,06**
TOTAL ACTIF NON COURANT		**15 560 636 008,51**	**8 880 624 205,51**	**6 680 011 803,00**	**7 237 841 549,94**
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours	05	894 848 250,30	66 439 148,01	828 409 102,29	880 711 711,79
Créances et emplois assimilés	06	**932 649 795,86**	**122 737 655,67**	**809 912 140,19**	**1 306 343 341,19**
Clients		582 577 943,51	122 737 655,67	459 840 287,84	417 696 889,62
Autres débiteurs		125 281 974,61		125 281 974,61	663 461 488,63
Impôts et assimilés		224 789 877,74		224 789 877,74	225 184 962,94
Autres créances et emplois assimilés		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	07	**947 172 713,40**	**6 952 423,43**	**940 220 289,97**	**872 963 943,51**
Placements et autres actifs financiers courants		0,00		0,00	0,00
Trésorerie		947 172 713,40	6 952 423,43	940 220 289,97	872 963 943,51
TOTAL ACTIF COURANT		**2 774 670 759,56**	**196 129 227,11**	**2 578 541 532,45**	**3 060 018 996,49**
TOTAL GENERAL ACTIF		**18 335 306 768,07**	**9 076 753 432,62**	**9 258 553 335,45**	**10 297 860 546,43**

PASSIF	Note	N	N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou comptes d'exploitation)		1 500 000 000,00	1 500 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		2 858 602 621,01	2 858 602 621,01
Ecart de réevaluation			0,00
Ecart d'equivalence (1)			
Résultat net -Résultat net part du groupe (1)		-189 484 883,62	-316 307 156,11
Autres capitaux propores - Report à nouveau		-793 804 014,42	-284 448 286,68
Part de la société consolidante (1)		**3 375 313 722,97**	**3 757 847 178,22**
Parts de minoritaires (1)			
TOTAL I	**08**	**3 375 313 722,97**	**3 757 847 178,22**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		4 574 804 259,11	4 638 977 732,30
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes		984 059,95	984 059,95
Provisions et produits constatés d'avance		535 122 401,32	607 001 025,08
Compte de liaison		-0,00	0,00
TOTAL II	**09**	**5 110 910 720,38**	**5 246 962 817,33**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		182 984 699,63	222 471 797,14
Impôts		103 039 834,72	77 866 171,59
Autres dettes		486 304 357,75	992 712 582,15
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL III	**10**	**772 328 892,10**	**1 293 050 550,88**
TOTAL PASSIF (I+ II + III)		**9 258 553 335,45**	**10 297 860 546,43**

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques	Note	N	N-1
Ventes et produits annexes	12	681 696 411,48	404 380 021,36
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**681 696 411,48**	**404 380 021,36**
Achats consomés		-180 300 566,51	-117 731 867,20
Services extérieurs et autres consommations		-32 869 730,02	-43 805 039,08
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-213 170 296,53**	**-161 536 906,28**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I–II)		**468 526 114,95**	**242 843 115,08**
Charges de personnel	13	-306 140 017,92	-265 218 047,36
Impôts et taxes et versements assimilés	14	-16 728 322,30	-5 250 097,14
IV-Excédent brut d'exploitation		**145 657 774,73**	**-27 625 029,42**
Autres produits opérationnels		21 639 647,24	19 075 194,73
Autres charges opérationnelles	15	-46 091 644,47	-22 636 151,91
Dotations aux amortissements provision pertes de valeur	16	-310 113 482,15	-296 463 252,16
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 730 980,38	15 156 123,34
V-Résultat opérationnel	11	**-187 176 724,27**	**-312 493 115,42**
Produits financiers		5 158 661,29	1 784 239,48
Charges financières		-10 410 152,40	-2 478 392,45
VI-Résultat financier	17	**-5 251 491,11**	**-694 152,97**
VII-Résultat ordinaire avant Impots (V+VI)		**-192 428 215,38**	**-313 187 268,39**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		2 943 331,76	-3 119 887,72
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		710 225 700,39	440 395 578,91
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-899 710 584,01	-756 702 735,02
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	18	**-189 484 883,62**	**-316 307 156,11**
Eléments extraordinaires (produits) (*)			

Rubriques	Note	Exercice N	Exercice N-1
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles :			
Encaissements reçus des clients		782 180 221,78	432 554 576,85
Encaissement autres tiers		3 759 244,42	1 741 484,27
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		- 654 340 577,64	- 405 045 363,19
Décaissement autres tiers		- 1 995 471,30	- 2 282 305,98
Intérêts et autres frais financiers payés		- 2 733 968,72	- 5 758 135,09
Impôts sur les résultats payés			
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		**126 869 448,54**	**21 213 256,86**
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		**126 869 448,54**	**21 213 256,86**
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		- 8 589 249,88	- 3 752 305,89
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières		- 2 159 850,00	- 1 000 000,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			250 000,00
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et qoute-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		**- 10 749 099,88**	**- 4 502 305,89**
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées		- 628 000,00	- 1 437 337,00
Encaissements provenant d'emprunts		156 920 060,25	438 577 866,53
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		- 225 983 818,21	- 379 894 074,97
Subventions (74;131;132)			
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidités		- 1 052 933,78	- 1 059 456,27
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		**- 70 744 691,74**	**56 186 998,29**
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		**45 375 656,92**	**72 897 949,26**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		**- 901 797 056,48**	**- 807 018 417,58**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période	7	**- 947 172 713,40**	**- 879 916 366,94**
Variation de trésorerie de la période		**45 375 656,92**	**72 897 949,26**
Résultat comptable		**- 189 484 883,62**	**- 316 307 156,11**
Rapprochement avec le résultat comptable		**234 860 540,54**	**389 205 105,37**

EGH SPA CHAINE EL AURASSI
2 Bd Frantz Fanon les Tagarins
ALGER

ETAT DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

Période du 01/01/2022 au 30/06/2022

INTITULE	Note	Capital social	Prime d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et Résultat	Total capitaux propres
Solde au 31 décembre 2019		**1 500 000 000,00**				**2 581 270 124,52**	**4 081 270 124,52**
Changement de méthode comptable							
Correction d'erreurs significatives						-9 160 416,32	-9 160 416,32
Réévaluation des immobilisations							
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat							
Dividendes payés							
Augmentation de capital							
Résultat net de l'exercice						-506 920 133,02	-506 920 133,02
Solde au 31 décembre 2020		**1 500 000 000,00**				**2 065 189 575,18**	**3 565 189 575,18**
Changement de méthode comptable							
Correction d'erreurs significatives						-390 968,59	-390 968,59
Réévaluation des immobilisations							
Profit ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat							
Dividendes payés							
Augmentation de capital							
Résultat net de l'exercice						-189 484 883,62	-189 484 883,62
Solde au 31 décembre 2021	08	**1 500 000 000,00**				**1 875 313 722,97**	**3 375 313 722,97**

Alger, le 13 Novembre 2022

Monsieur le Président, Messieurs les Membres
du Conseil d'Administration de l'EGH Chaine El-Aurassi Spa

Objet : Rapport de commissariat aux comptes
premier semestre 2022.

Messieurs ;

Conformément à la mission qui m'a été confiée par votre AGO et en application de l'article 15 du règlement COSOB N°2000-02 du 20/01/200 relatif à l'information à publier par les sociétés dont les valeurs sont cotées en bourse, j'ai l'honneur de vous adresser ci-joint, mon rapport de commissariat aux comptes relatif à l'examen des comptes sociaux du premier semestre 2022 de l'EGH Chaine El-Aurassi Spa.

Les états financiers que j'ai audités soumis à votre approbation, comprennent :

- le bilan actif/passif ;
- le compte de résultat ;
- l'état de variation des capitaux propres ;
- le tableau des flux de trésorerie ;
- l'annexe du bilan

Ils sont présentés sous la forme prescrite par les dispositions du SCF et arrêtés par le Conseil d'Administration de l'entreprise sous sa responsabilité, lors de sa réunion du 15 novembre 2021.

Le présent rapport comporte quatre (04 parties et les annexes :

- Rapport d'expression d'opinion sur les états financiers arrêtés au 30 Juin 2022 ;
- Rapport sur les vérifications et informations spécifiques telles que prévues par les dispositions règlementaires et législatives ;
- Rapport sur le contrôle interne ;
- Rapport sur la revue des comptes au 30 Juin 2022 ;
- Annexes : Etats financiers au 30 Juin 2022.

Il est à noter que nos travaux relatifs au bilan cumulé de l'entreprise sont réalisés au niveau des bureaux d'Alger. Vu le temps imparti pour la remise du rapport, nous n'avions pas pu nous déplacer aux unités du sud.

Tout en restant à votre entière disposition pour toute information ou explication que vous jugeriez nécessaire, je vous remercie pour votre confiance, et vous prie d'agréer, Messieurs les membres du conseil d'administration, l'expression de mes salutations distinguées.

Le Commissaire aux Comptes

Etats financiers

1er semestre 2022

compte de résultat consodilé

(en millions de DZD)	Note	30/06/2022	30/06/2021	Var	%
Ventes et produits annexes	17	41,418	37,650	3,768	10%
Variation stocks produits finis et en cours		360	872	(512)	-59%
Production immobilisée		-	-	-	n/a
Subventions d'exploitation		-	-	-	n/a
Production de l'exercice		**41,778**	**38,522**	**3,256**	**8%**
Achats consommés		(32,387)	(30,220)	(2,168)	7%
Services extérieurs et autres consommations	18	(1,089)	(763)	(326)	43%
Consommation de l'exercice		**(33,476)**	**(30,982)**	**(2,494)**	**8%**
Valeur ajoutée		**8,302**	**7,540**	**762**	**10%**
Charges de personnel	19	(1,980)	(1,846)	(134)	7%
Impôts, taxes et versements assimilés	20	(464)	(620)	155	-25%
Excédent brut d'exploitation		**5,858**	**5,074**	**783**	**15%**
Autres produits opérationnels	21	45	79	(34)	-43%
Autres charges opérationnelles	22	(56)	(72)	16	-22%
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	23	(2,498)	(2,492)	(5)	0%
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1,792	1,952	(159)	-8%
Résultat opérationnel		**5,141**	**4,541**	**600**	**13%**
Produits financiers		161	138	23	16%
Charges financières		(234)	(182)	(52)	29%
Résultat financier	24	**(73)**	**(44)**	**(30)**	**68%**
Résultat ordinaire avant impôt		**5067**	**4497**	**570**	**13%**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	25	(1,021)	(892)	(129)	15%
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-	-	-	n/a
Résultat net des activités ordinaires		**4,046**	**3,605**	**441**	**12%**
Eléments extraordinaires (produits)		-	-	-	n/a
Eléments extraordinaires (charges)		-	-	-	n/a
Résultat extraordinaire		-	-	-	**n/a**
Résultat net de l'exercice		**4,046**	**3,605**	**441**	**12%**
Dont Part du Groupe		**4,067**	**3,590**		
Part des minoritaires		(21)	15		
Bénéfice par action, part du Groupe (DZD)		**159**	**141**		

Bilan de la période - (Actifs)

(en millions de DZD)	Note	30/06/2022	31/12/2021	Var	%
Actifs non courants					
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif	1	**703**	**703**	**-**	**0%**
Immobilisations incorporelles	2.1	**59**	**78**	**(19)**	**-24%**
Immobilisations corporelles	2.2			**-**	**n/a**
Terrains		2,018	2,018	-	0%
Bâtiments		523	556	(34)	-6%
Autres immobilisations corporelles		5,413	3,420	1,994	58%
Immobilisations en concession		-	-	-	n/a
Immobilisations encours	**3**	**7,399**	**8,600**	**(1,201)**	**-14%**
Immobilisations financières	**4**			**-**	**n/a**
Titres mis en équivalence		-	-	-	n/a
Autres participations et créances rattachées		5	5	(0)	0%
Autres titres immobilisés		-	-	-	n/a
Prêts et autres actifs financiers non courants		31	204	(173)	-85%
Impôts différés actif	5	767	767	-	0%
Total actifs non courants		**16,918**	**16,351**	**567**	**3%**
Actifs courants				**-**	**n/a**
Stocks et encours	**6**	**21,488**	**21,655**	**(167)**	**-0.8%**
Créances et emplois assimilés				**-**	**n/a**
Clients	7	25,568	26,607	(1,039)	-4%
Autres débiteurs	8	6,153	6,069	83	1%
Impôts et assimilés		1,914	1,575	338	21%
Autres créances et emplois assimilés		-	-	-	n/a
Disponibilités et assimilés				**-**	**n/a**
Placements et autres actifs financiers courants	9	201	1,001	(800)	-80%
Trésorerie	10	10,727	6,301	4,427	70%
Total actifs courants		**66,050**	**63,208**	**2,842**	**4%**
Total actifs		**82,968**	**79,559**	**3,409**	**4%**

Bilan de la période - (Passifs)

(en millions de DZD)	Note	30/06/2022	31/12/2021	Var	%
Capitaux propres					
Capital émis		5,104	5,104	-	0%
Capital non appelé		(0)	(0)	0	-25%
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		12,489	11,340	1,149	10%
Ecart de réévaluation		-	-	-	n/a
Ecart d'équivalence (1)		-	-	-	n/a
Résultat net - Résultat net du Groupe (1)		4,046	7,814	(3,768)	-48%
Autres capitaux propores - Report à nouveau		23,234	21,035	2,199	10%
Part de la société consolidante (1)		44,587	44,987	(400)	-1%
Part des minoritaires (1)		286	306	(21)	-7%
Total Capitaux propores		**44,873**	**45,293**	**(420)**	**-1%**
Passifs non courants					
Emprunts et dettes financières	11	3,478	4,160	(681)	-16%
Impôts (différés et provisionnés)	12	562	562	-	0%
Autres dettes non courantes		-	-	-	n/a
Provisions et produits constatés d'avance	13	-	-	-	n/a
Total passifs non courants		**4,041**	**4,722**	**(681)**	**-14%**
Passifs courants					
Fournisseurs et comptes rattachés	14	17,979	19,869	(1,890)	-10%
Impôts		1,171	1,712	(541)	-32%
Autres dettes	15	10,161	5,405	4,757	88%
Trésorerie passif	16	4,744	2,558	2,186	85%
Total passifs courants		**34,055**	**29,544**	**4,511**	**15%**
Total passifs et capitaux propres		**82,968**	**79,559**	**3,409**	**4%**

compte de résultat individuel

(en millions de DZD)	Note	30/06/2022	30/06/2021	Var	%
Ventes et produits annexes	15	6,613	5,582	1,031	18%
Variation stocks produits finis et en cours		417	872	(456)	-52%
Production immobilisée		-	-	-	n/a
Subventions d'exploitation		-	-	-	n/a
Production de l'exercice		**7,029**	**6,454**	**575**	**9%**
Achats consommés	16	(4,006)	(3,554)	(452)	13%
Services extérieurs et autres consommations	17	(584)	(478)	(107)	22%
Consommation de l'exercice		**(4,590)**	**(4,031)**	**(559)**	**14%**
Valeur ajoutée		**2,439**	**2,423**	**16**	**1%**
Charges de personnel	18	(924)	(853)	(71)	8%
Impôts, taxes et versements assimilés		(8)	(7)	(1)	13%
Excédent brut d'exploitation		**1,507**	**1,563**	**(56)**	**-4%**
Autres produits opérationnels	19	255	281	(27)	-9%
Autres charges opérationnelles	20	(47)	(48)	1	-2%
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	21	(859)	(531)	(328)	62%
Reprise sur pertes de valeur et provisions		377	200	177	89%
Résultat opérationnel		**1,232**	**1,464**	**(232)**	**-16%**
Produits financiers	22	(1)	249	(250)	-101%
Charges financières		(66)	(38)	(28)	75%
Résultat financier		**(68)**	**211**	**(278)**	**-132%**
Résultat ordinaire avant impôt		**1,164**	**1,675**	**(511)**	**-30%**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	23	(186)	(230)	44	-19%
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-	-	-	n/a
Résultat net des activités ordinaires		**978**	**1,445**	**(467)**	**-32%**
Eléments extraordinaires (produits)			-	-	n/a
Eléments extraordinaires (charges)		-	-	-	n/a
Résultat extraordinaire		**-**	**-**	**-**	**n/a**
Résultat net de l'exercice		**978**	**1,445**	**(467)**	**-32%**

Bilan de la période - (Actifs)

(en millions de DZD)	Note	30/06/2022	31/12/2021	Var	%
Actifs non courants					
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles	1	**44**	**61**	**(17)**	**-28%**
Immobilisations corporelles		-	-	-	**n/a**
Terrains		714	714	-	0%
Bâtiments		32	34	(3)	-7%
Autres immobilisations corporelles		2,205	2,348	(143)	-6%
Immobilisations en concession		-	-	-	n/a
Immobilisations encours	2	**3,619**	**3,292**	**327**	**10%**
Immobilisations financières	3	-	-	-	**n/a**
Titres mis en équivalence		-	-	-	n/a
Autres participations et créances rattachées		1,734	5,714	(3,980)	-70%
Autres titres immobilisés		-	-	-	n/a
Prêts et autres actifs financiers non courants		18	171	(153)	-90%
Impôts différés actif	4	202	202	-	0%
Total actifs non courants		**8,567**	**12,535**	**(3,968)**	**-32%**
Actifs courants				-	**n/a**
Stocks et encours	5	**6,085**	**4,877**	**1,209**	**25%**
Créances et emplois assimilés	6	-	-	-	**n/a**
Clients		3,647	1,364	2,284	167%
Autres débiteurs		7,676	6,075	1,602	26%
Impôts et assimilés		771	1,132	(362)	-32%
Autres créances et emplois assimilés		-	-	-	n/a
Disponibilités et assimilés	7	-	-	-	**n/a**
Placements et autres actifs financiers courants		1	1	-	0%
Trésorerie		1,934	1,349	585	43%
Total actifs courants		**20,115**	**14,797**	**5,318**	**36%**
Total actifs		**28,682**	**27,331**	**1,350**	**5%**

Bilan de la période - (Passifs)

(en millions de DZD)	Note	30/06/2022	31/12/2021	Var	%
Capitaux propres	8				
Capital émis		5,104	5,104	-	0%
Capital non appelé		-	-	-	n/a
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		2,282	3,648	(1,366)	-37%
Ecart de réévaluation		-	-	-	n/a
Ecart d'équivalence (1)		-	-	-	n/a
Résultat net - Résultat net du Groupe (1)		978	3,100	(2,122)	-68%
Autres capitaux propores - Report à nouveau		-	-	-	n/a
Part de la société consolidante (1)		-	-	-	**n/a**
Part des minoritaires (1)		-	-	-	**n/a**
Total Capitaux propores		**8,364**	**11,852**	**(3,488)**	**-29%**
Passifs non courants				-	**n/a**
Emprunts et dettes financières	9	3,403	4,061	(659)	-16%
Impôts (différés et provisionnés)	10	10	10	-	0%
Autres dettes non courantes		-	3	(3)	-100%
Provisions et produits constatés d'avance	11	-	-	-	n/a
Total passifs non courants		**3,413**	**4,074**	**(661)**	**-16%**
Passifs courants				-	n/a
Fournisseurs et comptes rattachés	12	2,723	2,925	(202)	-7%
Impôts		200	428	(228)	-53%
Autres dettes	13	10,924	5,917	5,007	85%
Trésorerie passif	14	3,058	2,135	923	43%
Total passifs courants		**16,905**	**11,405**	**5,500**	**48%**

Le rapport semestriel d'activité ainsi que les informations financières sont disponibles sur le site web de la société : **www.biopharmdz.com**

Opinion sur les états comptables semestriels :

En application du règlement de la COSOB N° 02/2000 du janvier 2000 relatif aux informations à publier par les sociétés dont les actions sont cotées en bourse, en notre qualtié de commissaires aux comptes et sur la base de notre examen limité, nous n'avons pas relevé d'anomalies significatives de nature à remettre en cause la régularité et la sincérité des comptes semestriels arrêtés au 30 Juin 2022, établis conformément aux règles et principes comptables algériens, et l'image fidèle qu'ils donnent du résultat des opérations du semestre ainsi que la situation financière et du patrimoine de l'ensemble constitué par les entreprises comprises dans la consolidation à la fin de cette période.

Les états financiers ci-dessus ont été certifiés par les commissaires aux comptes dûment mandatés Messieurs : **Droua aissa et Lakhdar SENEINA.**

القوانين و التشريعات :

فهرس

قوانيـــن

قانون رقم 07 – 11 مؤرّخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007، يتضمّن النظام المحاسبي المالي..... 3

الفصل الرابع
الكشوف المالية

المادة 25 : تعد الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون، الكشوف المالية سنويا على الأقل.

تتضمن الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة :

– الميزانية،

– حساب النتائج،

– جدول سيولة الخزينة،

– جدول تغير الأموال الخاصة،

– ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

يحدد محتوى وطرق إعداد الكشوف المالية عن طريق التنظيم.

المادة 26 : يجب أن تعرض الكشوف المالية بصفة وفية الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، ويجب أن تعكس هذه الكشوف مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات الكيان وآثار الأحداث المتعلقة بنشاطه.

المادة 27 : تضبط الكشوف المالية تحت مسؤولية المسيرين وتعد في أجل أقصاه أربعة (4) أشهر من تاريخ قفل السنة المالية المحاسبية، ويجب أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي قد ينشرها الكيان.

المادة 28 : تعرض الكشوف المالية لزوما بالعملة الوطنية.

المادة 29 : توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة.

يتضمن كل قسم من أقسام الميزانية، وحساب النتائج، وجدول تدفقات الخزينة، إشارة إلى المبلغ

مرسوم تشريعي رقم 93 – 10 مؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1413 الموافق 23 مايو سنة 1993، يتعلق ببورصة القيم المنقولة

إن رئيس المجلس الأعلى للدولة ،

– بناء على الدستور، لاسيما المادتان 115 و 117 منه ،

– وبناء على الإعلان المؤرخ في 9 رجب عام 1412 الموافق 14 يناير سنة 1992 والمتضمن إقامة المجلس الأعلى للدولة،

– وبناء على المداولة رقم 92 – 02/ م . أ . د المؤرخة في11 شوال عام 1412 الموافق 14 أبريل سنة 1992 والمتعلقة بالمراسيم ذات الطابع التشريعي ،

المادة 41 : يجب على كل شركة أو مؤسسة عمومية تصدر قيما منقولة بالتجائها الى التوفير علنا ان تنشر قبل ذلك مذكرة لإعلام الجمهور تتضمن البيانات الاجبارية المنصوص عليها في القانون التجاري.

كما يمكن اللجنة أن تطلب أي معلومات أخرى تتعلق بتنظيم الشركة ووضعها المالي وتطورها.

ويجب أن تؤشر اللجنة هذه المذكرة قبل نشرها.

المادة 42 : تدرس اللجنة مشروع المذكرة الخاضعة للتأشيرة المسبقة وتشير عند الاقتضاء الى البيانات الواجب تعديلها، أو المعلومات الإضافية الواجب إدراجها فيها.

كما يمكن اللجنة أن تطلب أي ايضاح أو تبرير يخص المعلومات الواردة في مشروع المذكرة.

ويمكن اللجنة أن ترفض تأشيرة المذكرة ما لم يستجب لطلبات التعديل، وللجنة مهلة شهرين قبل ان تمنح تأشيرتها أو ترفضها أو تطلب معلومات إضافية أو تعديلات.

– وبمقتضى القانون رقم 88 – 01 المؤرخ في 22 جمادى الاولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للموسسات العمومية الاقتصادية،

– وبمقتضى القانون رقم 88 – 03 المؤرخ في 22 جمادى الاولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتعلق بصناديق المساهمة،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 10 المورخ في 18 رمضان عام 1410 الموافق 14 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالنقد والقرض،

– وبعد استطلاع رأي المجلس الاستشاري الوطني.

يصدر المرسوم التشريعي التالي نصه :

الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشعبيـة
وزارة العـدل

القانـون التجـاري

المادة 677: (المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أبريل 1993) يجب على مجلس الإدارة أو مجلس المديرين أن يبلغ المساهمين أو يضع تحت تصرفهم قبل ثلاثين يوما من انعقاد الجمعية العامة، الوثائق الضرورية لتمكينهم من إبداء الرأي عن دراية وإصدار قرار دقيق فيما يخص إدارة أعمال الشركة وسيرها.

المادة 678: (المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أبريل 1993) يجب على الشركة أن تبلغ المساهمين أو تضع تحت تصرفهم كل المعلومات التالية والمضمنة في وثيقة أو أكثر:

1 – أسماء القائمين بالإدارة والمديرين العامين وألقابهم ومواطنهم، أو عند الإقتضاء بيان الشركات الأخرى التي يمارس فيها هؤلاء الأشخاص أعمال تسيير أو مديرية أو إدارة،

2 – نص مشاريع القرارات التي قدمها مجلس الإدارة أو مجلس المديرين،

3 – عند الإقتضاء، نص مشروع القرارات التي قدمها المساهمون وبيان أسبابها،

4 – تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين الذي يقدم إلى الجمعية،

5 – وإذا تضمن جدول الأعمال تسمية القائمين بالإدارة أو أعضاء مجلس المراقبة أو أعضاء مجلس المديرين، أو عزلهم.

أ) اسم ولقب وسن المرشحين والمراجع المتعلقة بمهنهم ونشاطاتهم المهنية طيلة السنوات الخمسة الأخيرة، ولا سيما منها الوظائف التي يمارسونها أو مارسوها في شركات أخرى.

ب) مناصب العمل أو الوظائف التي قام بها المرشحون في الشركة وعدد الأسهم التي يملكونها أو يحملونها فيها.

6 – أما إذا كان الأمر يتعلق بالجمعية العامة العادية، فيجب أن يذكر جدول حسابات النتائج والوثائق التلخيصية والحصيلة والتقرير الخاص بمندوبي الحسابات المبين لنتائج الشركة خلال كل سنة مالية من السنوات الخمسة الأخيرة أو كل سنة مالية مقفلة منذ إنشاء الشركة أو دمج شركة أخرى في هذه الشركة، إذا كان عددها يقل عن خمسة.

7 – إذا كان الأمر يتعلق بجمعية عامة غير عادية، تقرير مندوبي الحسابات الذي يقدم إلى الجمعية عند الإقتضاء.

المادة 679: (المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أبريل 1993) يرجع حق التصويت المرتبط بالسهم إلى المنتفع في الجمعيات العامة العادية، ولمالك الرقبة في الجمعيات العامة غير العادية.

ويمثل المالكون الشركاء للأسهم المشاعة في الجمعيات العامة بواحد منهم أو بوكيل وحيد. فإذا لم يحصل اتفاق، عين الوكيل من القضاء بناء على طلب أحد المالكين الشركاء الذي يهمه الإستعجال.

ويمارس حق التصويت من مالك الأسهم المرهونة.

المادة 680: (المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أبريل 1993) يحق لكل مساهم أن يطلع خلال الخمسة عشر يوما السابقة لانعقاد الجمعية العامة العادية على ما يلي:

1 – جرد جدول حسابات النتائج والوثائق التلخيصية والحصيلة وقائمة القائمين بالإدارة وبمجلس الإدارة ومجلس المديرين أو مجلس المراقبة.